وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية **المرجع: .....**

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التنافس الأمريكي الفرنسي على منطقة المغاربة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية **التخصص: التعاون الدولي**

من إعداد الطالب : **تحت إشراف الدكتور :**

- بلفولة عبد الحكيم **- د.ابصير احمد طالب**

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور .....بلغيث عبد الله .....رئيسا

الدكتور ..... د.ابصير احمد طالب.....مشرفا مقررا

الدكتور ..... بلعربي علي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم:.2023/10/10

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

" أمي "

أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

رحمه الله

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذ " د.ابصير احمد طالب " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

" ابصير احمد طالب "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل عليا بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

يعتبر الأمن أكبر هاجس للدول التي تفرض بقاء وجودها في الساحة الدولية، ويظهر هذا من خلال سياساتها المنتهجة في علاقاتها مع باقي الفواعل الدولية فالأمن بجميع مستوياته يعتبر أهم مقومات الحياة الإنسانية، هذه الأهمية الكبيرة التي جعلت كل من الأفراد والمؤسسات والمنظمات تساهم في العملية الأمنية، فالأمن تغير في مفهومه مع نهاية الحرب الباردة بعدما كان مرتبطا بمحافظة الدولة على كيانها العسكري، أصبح متعدد المضامين وذلك لظهور تهديدات أمنية جديدة في العديد من مناطق العالم.

إن المنطقة المغاربية لما لها من أهمية تعتبر ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق و الغرب ،كما أن دول المغرب العربي شأنها شأن الدول السائرة في طريق النمو تعاني من مشاكل ذات أبعاد مختلفة، مما يجعلها تواجه اليوم عدة تحديات على المستوى الداخلي و الدولي، فبعد تقريبا خمسين (50) سنة من إستقلالها مازالت تعاني هذه الدول من مشاكل إقتصادية التي ترتبت عنها أبعاد مختلفة، فقد كانت دول هذه المنطقة عبارة عن مستعمرات ، وبعد إستقلالها إنحاز بعضها إلى المعسكر الشرقي والبعض الآخر إلى المعسكر الغربي.

فبعد الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وما خلفه من فراغ في ظل نظام دولي رجحت الكفة للو م أ وحلفاؤها، مما جعل المنطقة المغاربية مركز اهتمام القوى الدولية و موضوع للمنافسة بينها خاصة بين فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين.

فمن هذه المنطلقات كانت هناك الاختلافات في الرؤى وتحركات على كل المستويات فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفودها في المنطقة مزاحمة فرنسا، حيث اتخذت كلا الدوليتين آليات وإستراتيجيات اتجاه المنطقة قصد محاربة هذا الأخطار الجديدة التي ظهرت في المنطقة والتي تهدد أمن العالم بأسره.

أهمية الموضوع :

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة التطورات السياسة و الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة المغاربية في ظل الأخطار التي تهدد أمنها واستقرارها ، وأيضا طبيعة التنافس الدولي الإستراتيجي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه منطقة المغرب العربي ذات البعد الإستراتيجي والجيو سياسي.

تعتبر كل من دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر المغرب ليبيا تونس وموريتانيا ذات أهمية كبيرة في الإستراتيجيات الكبرى للدول العظمي، باعتبارها دول كلها تملك سواحل تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، فالجزائر وليبيا تمثلان المزودان للطاقة لكل من أوروبا وأمريكا، أما المغرب وتونس وموريتانيا فهم مناطق عبور ناقلات النفط وأنابيب الغاز ، ويمكن حصر أهمية الدراسة في :

1- مكانة منطقة المغرب العربي الهامة على المستوى العالمي ، وما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع إستراتيجي مهم جعلها محور اهتمام الدول الكبرى وزيادة التنافس الدولي حولها في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها.

2- إعتبار فرنسا المنافسة الأمريكية لها في المنطقة تهديدا لمصالحها باعتبار المنطقة مجالا حيويا لمصالحها ، وبإعتبارها دولة مستعمرة (الإرتباط التاريخي).

3- التحولات التي يشهدها النظام الدولي تسعى كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من إيجاد مكانة لهما في المنطقة المغاربية في ظل التهديدات الجديدة التي تشهدها المنطقة.

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي :

1 – تبيان أهمية الموقع الإستراتيجي والجيو سياسي وأسباب التنافس الدولي على المنطقة المغاربية.

2– التعرف على الأهداف الأستراتيجية لكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية .

3– التعرف على واقع التنافس الأمريكي الفرنسي على المنطقة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فيها وآليات التعامل معها من طرف فرنسا و الو م أ للحفاظ على المصالح وبسط النفوذ.

مبررات اختيار الموضوع: (أسباب ذاتية، أسباب موضوعية)

أسباب إختيارنا للموضوع تتعلق بدراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للسياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و الآليات والأساليب التي تعتمدها كلا الدولتين لفرض السيطرة على المنطقة في ظل المنافسة الدولية الشديدة من أجل بسط النفوذ في المنطقة، وهذا بصفة المنطقة المغاربية هي البيئة التي نعيش فيها (دوافع ذاتية).

بالإضافة إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وبروزها بشكل واضح في العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تشكله المنطقة من تهديدات أمنية للمجتمع الدولي عامة و للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة باعتبار المنطقة نقطة حساسة لتواجد تنظيم القاعدة بها وما تشكله من تهديد لمصالح الدولتين في المنطقة (دوافع موضوعية).

أدبيات الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المذكورة انفا اعتمدنا على بعض المراجع التي كانت بمثابة أدبيات سابقة حول الموضوع ، ففي ما يخص الكتب كان هناك كتاب لـ" بن عنتر عبد النور " بعنوان " البعد المتوسطي للأمن الجزائري " الذي اقتبسنا منه ، وكتاب مصطفى الكثيري " بعنوان "الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي"

الذي ساعدنا في تقديم المعلومات الوافية عن أهمية المنطقة المغاربية، كما كانت هناك رسائل جامعية تناولت أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى في المنطقة ونذكر منها مذكرة ماجيستر لـ" فاطمة "بيرم" بعنوان أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي" والتي اعتمدنا فيها على الكثير في إنجاز هذا الموضوع.

الإشكالية :

في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية ، ورغبة المجتمع الدولي في إعادة النظر في إستراتيجيته تجاه المنطقة بما يتناسب مع طبيعة التهديدات لما بعد فترة الحرب الباردة التي تضر بمصالح الدول ، وهذا ما جعل الدول الكبرى تتنافس من أجل إيجاد مكانة لها ضمن ترتيبات المجتمع الدولي في المنطقة ، ومن بين هذه الدول المتنافسة نجد كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، فالإشكالية التي يمكن طرحها :

ما هي إستراتيجية كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فيها ؟

وتنطوي تحت كنف هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي :

1-ما هي المقومات التي جعلت المنطقة المغاربية محل منافسة بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ؟

2- ماهي طبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية؟

3-ما هي مظاهر التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية؟

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية وهي:

يعتبر التنافس بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية تنافسا من أجل المصالح وبسط النفوذ لما تمتلكه المنطقة من موقع إستراتيجي، وثروات طبيعية.

ونصيغ الفرضيات الجزئية كالتالي :

1- يعتبر التنافس الأمريكي الفرنسي في ظل التهديدات الأمنية الراهنة التي تشهدها المنطقة إبراز لكل دولة منهما على قدرتها على حل مشاكل على الساحة الدولية. 2 كلما كثفت فرنسا و الو م أ جهودهما في المنطقة زاد حجم المصالح، والتنافس بينهما يعتبر جرس إنذار للدول التي تريد دخول حيز المنافسة .

حدود المشكلة :

1- الحدود المكانية : تتناول هذه الدراسة علاقة الدول المغاربية بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومدى حدة التنافس بينهما على التواجد في المنطقة .

2- الحدود الزمانية : تتحدد هذه الدراسة للفترة ما بعد الحرب الباردة أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع نفوذه في المنطقة مما دفع بالقوى العالمية من توسيع نفوذها في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا. (بعد 1991)

الإطار المنهجي :

لقد استخدمنا في تناولنا للموضوع المناهج التالية :

1- المنهج التحليلي : يظهر هذا المنهج كخط رئيسي في دراستنا عبر تحليل أنماط وتفاعلات السياسات الخارجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المنطقة في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة .

2- المنهج الإحصائي : يظهر هذا المنهج من خلال هذه الدراسة في تحليل ظاهرة التنافس تحليلا رقميا من إستعراض بعض الجداول والبيانات التي تسهل لنا الوصول إلى النتائج المترتبة عن هذا التنافس .

3- المنهج التاريخي: لقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا في سرد بعض الوقائع والتطورات الكرونولوجية، كتاريخ المغرب العربي، أزمة الصحراء الغربية... الخ.

تصميم الموضوع : تناولنا موضوع بحثنا من خلال فصلين وهي كالتالي الفصل الأول الموسوم بالإطار المفاهيمي للحدود الدراسة، والذي يتضمن ثلاث مباحث.

فالمبحث الأول الذي تناولنا فيه إلى ماهية التنافس الدولي ، و علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة.

والمبحث الثاني الذي تناولنا فيه الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي ، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي ، الإستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي حول سلم، التوافق والتنافس الاستراتيجي الفرنسي _الأمريكي في المغرب العربي.

أما المبحث الثالث فيتناول موقع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا (أوروبا) في سوق الطاقة لمنطقة المغرب العربي ، و الاستثمارات النفطية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

والفصل الثاني الموسوم تأثير التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة المغاربية ، فهو مكون من مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة المغاربية ،أما المبحث الثاني فيتضمن أثر التنافس على العلاقات الفرنسية و الأمريكية مع البلدان المغاربية.

أما المبحث الثالث المتمثل في مستويات أثار التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي. ،أما المبحث الرابع المتمثل في معالم التأثير الكبرى للتنافس الدولي بين القوتين على المنطقة المغاربية.

صعوبات الدراسة : ففي ما يخص الصعوبات التي تلقيناها في الدراسة فقد تكون كغيرها من الدراسات فقد واجهنا المشاكل الآتية:

1) شح المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع خاصة في ولاية سعيدة، وإن توفر القليل منها فهي متشابهة المعلومات.

2) ضيق الوقت في معالجة هذا الموضوع خاصة في ظل النظام الدراسي الجديد المكثف بالبحوث والمقاييس.

3) التأخر في منح عناوين المذكرات من أجل الدراسة والبحث.

4) صعوبة الإتصال بالمؤطر والإلتحاق بمكتبة الجامعة بسبب العطلة الصيفية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للحدود الدراسة

تمهيد

المبحث الأول: ماهيـة التنافس الدولي:

تعتبر ظاهرة التنافس والتزاحم حالة طبيعية عند الإنسان تنشأ في معظمها نتيجة احتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة التي عادة ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي،ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يُخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف،وهكذا هو الحال تقريبا بالنسبة لِتنافسٍ يكون أطرافه دولاً أو فواعل دولية مهما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي[1].

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي:

ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي Concurrence International من التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وكان للتحولات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة وما أسفرت عنه من تزايد مطرد للعامل الاقتصادي الأثر البالغ في تزايد أهمية الظاهرة، حيث أصبح الاقتصاد العامل الأهم المحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، مما خلق جو من التنافس الاقتصادي بآليات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة.

[1]– أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، (مصر، القاهرة: د د ن، 1994).

وعند مراجعتنا لظاهرة التنافس الدولي تنبهنا لوجود توجه عام في دراسات العلاقات الدولية لا يرى أصحابها من داع للتفريق بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين،نظرا للخيط الرفيع الذي يفصل بين الحدود المفاهيمية لكل منهما،فالأستاذ خالد المنيعي يقارن بين الصراع والتنافس إذ يقول في ملخص كتابه: "...الصراع والتنافس من أجل المزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات بين الدول إلا أن الآليات التي يدار من خلالها هذا الصراع متغيرة مع الزمان والمكان " وهذه الآليات قد تطورت من الصراع الإيديولوجي والسباق نحو التسلح والردع النووي في فترة الحرب الباردة إلى آليات أخرى بعد انتهاء هذه الحرب معتمدة على جوانب اقتصادية وثقافية وتكنولوجية بحتة على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وبذرائع مختلفة مثل حقوق الإنسان والحرب على الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شنت بإسمها الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان والعراق وقبلها حرب الخليج الثانية...إلخ. [1].

ويمكن أن نورد أكثر من مثال عن هذا التداخل المفاهيمي بين التنافس الدولي والمفاهيم الأخرى في المطلب الموالي، ولكن قبلها وجب التعرض للمفهوم اللغوي والاصطلاحي للتنافس الدولي من خلال بعض التعريفات واستنباط تعريف اجرائي له في الأخير.

أولا:المفهوم اللغوي للتنافس الدولي

1- تعريف مصطلح "الدولي":وهو وصف مشتق من إسم الدولة وجمعها دول وهي تعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك فتطلق على المال والغلبة/ تطلق إجمالا على البلاد ووصف الدولي يستخدم للتأكيد على دور الدولة ووزنها كفاعل أساسي في الساحة الدولية وتطلق هذه الصفة على فرع من فروع علم القانون يحكم العلاقات في المجتمع الدولي ،

[1]- إسماعيل عبد الفتاح، عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي- إنجليزي، (كتب عربية، www. Kotobarabia.com)

الذي يعالج جميع القضايا التي تحتاج تدخلا قضائيا قانونيا يكون أطرافها الدول أو منظمات تابعة ساهمت في إنشائها الدول ومنه تطور هذا المفهوم ليشمل مختلف الميادين الأخرى.

وإن هذا المصطلح"الدولي(International)يعود في أصله إلى الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر (1780)" [1].

إذن فإن إدراج هذا المصطلح يدل على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها الدول في المرتبة الأولى أو المنظمات والمؤسسات الدولية في المرتبة الثانية ضمن المجتمع الدولي.

2-أما مصطلح تنافسConcurrenceفيرجع إلى الأصل اللاتيني Curn-Ludere والتي تعني بالفرنسية:Jouer ensemble وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا، في حين تعرف كلمة التنافس في اللغة العربية بمعني المنافسة وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق[2].

وتحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة، وكما ورد ذكر ذلك في القرآن الكريم في الآية 26 من سورة المطففين في قول الله تعالى مخاطبا عباده يحثهم على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن: (خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) فالتسابق في الخيرات هو منبع النفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس.

[1]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدراة الأزمات، (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2009).

[2]- حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (الجزائر: باتنة، منشورات خير جليس، 2007)

ثانيا:المفهوم الاصطلاحي للتنافس الدوليConcurrence

التنافسcontestation/ competitionاصطلاحا هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد[1].

يركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وافتراض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول، غير أنه يبقى تعريفا قاصرا لمفهوم التنافس ولا يغطى مختلف جوانبه.

كما يعرف التنافس بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها[2].

من أجل تحقيق هذه المصالح والمكاسب موضوع التنافس، وهذا التعريف ينبهنا أنه من المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول إلى التوتر والتنازع، وعلى كلٍ يبقى هذا التعريف مجرد تصور للتنافس كيف يجب أن يكون (مثالي) وليس مثل ما هو موجود في الواقع (واقعي).

وبناءاً على ما سبق يمكننا تعريف التنافس الدولي على أنه: وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف.

[1]– خالد المنيعي، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، (دمشق: دار كيوان للنشر و التوزيع، ط1، 2009).

[2]– روبرت غلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004).

ورغم هذا فإن التنافس الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وما أعقبها من تغير في عوامل القوة ببروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي في العلاقات الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة العابرة للحدود وما تخلقه من تحديات اختراق سيادة الدول عن طريق الوسائل التكنولوجية المتطورة، وبروز فواعل فوق قومية كالشركات متعددة الجنسيات همها الوحيد تعظيم فوائدها على حساب المجتمعات المحلية، كل ذلك نتج عنه ندرة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط، وبناءاً عليه التنافس الدولي قد يتخذ منحى خطير وقد يتطور ليتحول في مرحلة ما إلى توتر فنزاع بوسائل لا تنافسية، وهو ما يحدث فعلا بين القوى الكبرى في أكثر من منطقة في العالم.

المطلب الثاني: علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة

كثيرا ما يتداخل مفهوم التنافس الدولي مع بعض المفاهيم الأخرى التي يمكن أن يفسر من خلالها أو يدار بها مثل التنافسية، وموازين القوى، الصراع، التوتر،...وغيرها وهذا ما سنراه في العرض التالي:

أولا:التنافسية والتنافس الدولي:

كما تم ذكره فيما سبق أن مفهوم التنافس انتقل للحقل السياسي عن طريق بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تحدث بين الأطراف الدولية خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية ومنه تطورت مفاهيم عدة للتنافس فكان مصطلح التنافسية أقربها والذي يشير حسب المجلس الأمريكي للسياسة إلى " قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل" [1].

وعليه فإن مفهوم التنافسية تعتمد عليه الدول والهيئات الدولية المختصة لقياس درجة تقدم الدول وقدرتها على المنافسة الاقتصادية العالمية ورغم أهمية المؤشرات التنافسية إلا أنها تركز على جانب واحد ووحيد من ظاهرة التنافس الدولي الواسع بينما في الحقيقة يمكن أن تمتد مجالات التنافس الدولي لتشمل الجوانب: العسكرية، العلمية والتكنولوجية، والاقتصادية التجارية و الثقافية والإعلامية وغيرها، لهذا يبقى مفهوم التنافسية يمثل جزء من أجزاء المفهوم العام للتنافس الدولي.

ثانيا:موازين القوى وعلاقته بالتنافس:

يفترض مفهوم توازن القوى وجود عدد من أحلاف أو محاور القوى المضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم[2].

تماما مثلما كان عليه الوضع الدولي زمن الثنائية القطبية (1945- 1990) بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وما كان يحدث من تفاعلات بين وحدات المعسكر الواحد يدخل ضمن إطار التنافس السلمي بحكم التقارب العقائدي الموحد، أما غيرها من تفاعلات التي تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الإديولوجيين فهي تمثل قمة التضارب والصراع، لكن وبعد انحصار حالة توازن القوى القائم على البعد الأيديولوجي بتفكك الاتحاد

[1]– شيلدون رابتون وجون ستوبر أسلحة الخداع الشامل، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).

[2]– صلاح أحمد هريدي علي، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، (مصر: الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007).

السوفياتي وبروز تعدد دولي في الأقطاب، خاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين تلاشى نموذج توازن القوى القائم على الأحلاف والاتفاقيات الأيديولوجية وانحصر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى، وتنامى دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت موضوع معظم التفاعلات والعلاقات الدولية فيما بعد، لينتقل مفهوم توازن القوى ما بعد الحرب الباردة من إعتماده الكلي على مؤشر القوة العسكرية إلى توازن قوى قائم على وسائل أكثر ليونة وأشد تأثير بأقل تكلفة فالتحكم بالتكنولوجيا يعني زيادة مؤكدة في القوة.

ثالثا: التوتر وعلاقته بالتنافس الدولي :

يعرف الأستاذ حسين قادري التوتر بأنه "حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، وقد يكون سابقا وسببا للنزاعات الدولية أو نتيجة لها[1].

كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن "مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للقوة" ، إذنفالتوتر في الغالب يكون ناتج عن حادثة أو موقف يتخذ كذريعة تظهر فيه تعارض مصالح وغايات الأطراف المتنازعة بشكل واضح وجلي، بالرغم من إخفائه ومداراته طوال مراحل التنافس العادية عن طريق الوسائل الدبلوماسية السياسية السلمية، فكلما زادت الإغراءات والمكاسب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي توفرها بيئة معينة مهما كان حجمها كلما زادت حدة تنافس القوى الكبرى لتحصيل هذه المكاسب، ومع ندرة الموارد وتقلص فرص مناطق النفوذ لبعض القوى وانفراد قوى أخرى بأكبر قدر من المكاسب في ظل التوزيع الغير عادل لها ينتج ارتفاع في درجة التنافس ومنه تزيد احتمالات القلق وعدم الرضا التي تصاحب خيبة الأمل للدول المتضررة من هذا التنافس ويحصل التوتر كمرحلة موالية له في مسار ظاهرة الصراع الأوسع.

[1]– عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).

رابعا:الصراع الدولي وعلاقته بالتنافس الدولي:

يعرف الباحث في علم الاجتماع (لويس كوسر) الصراع بأنه تنافس على القوة والقيم والموارد، هدفه إيذاء أو تصفية أو تحييد الخصوم[1] ،وغالبا ما يحاول بعض المفكرين والكتاب الجمع بين مفهومي الصراع والتنافس في حقل العلاقات الدولية ولكننا نعتقد أن التنافس كحالة هو مرحلة محتواة ضمن مراحل الظاهرة الكونية الأوسع ألا وهي ظاهرة الصراع الذي قد يبدأ في كثير من الأحيان من تنافس سلمي لا عنفي حول مواضيع ومصالح لا تتميز بالتناقض في ميادين التجارة والتكنولوجيا والاقتصاد، وقد يتطور تدريجيا مع ندرة الموارد وتضارب الأهداف وتعقد وتشابك المصالح إلى توتر فأزمة فصراع مع احتمال وقوع الحرب، والعكس صحيح على إعتبار أنه حدث تحول في دالة الصراع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، من العمل العسكري إلى التنافس التكنولوجي الإقتصادي المعرفي، مع الأخذ في الحسبان أنه يستحيل أن تحدث أي حرب بين أطراف النسيج الاقتصادي الواحد (دول الشمال الغنية)، وإمكانية حدوثها خارج هذا النسيج.

يبين هذا المنحنى مراحل التطور التدريجي لظاهرة الصراع الدولي بمختلف مراحله والتي يمثل التنافس أحدها مقارنة بمحطات تاريخيةعبر مدد زمنية محددة ونلاحظ من خلال هذا المنحنى أن ظاهرة الصراع الدولي إنطلقتفي تزايد مطرد بعد عقد مؤتمر واسفاليا والذي بدأ معه أول ظهور لمفهوم الدولة القومية(الدولة الحديثة)، كما هو موضح من موقف فتوتر فأزمة دولية والتي أشتعلت معها الحرب العالمية الأولى 1918 ليستمر الوضع في التصاعد نحو النزاع المسلح مع الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1945لتدخل بعدها العلاقات الدولية في حرب باردة (صراع إيديولوجي) ومثلت أزمة كوبا أحد محطاته 1962 الرئيسية إلى غاية

[1]– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

1990 ليتحول بعدها الوضع الدولي من صراع إيديولوجي إلى تنافس دولي يدور حول المحور الإقتصادي بدرجة أساسية.[1]

نستطيع القول بأن الفرق الأساسي والجوهري بين مفهومي الصرا ع والتنافس الدوليين يظهر أساسا في نمط القوة المستخدمة، فالعلاقات الدولية زمن الحرب الباردة كانت قائمة على الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي القطبين المسيطرين آنذاك، فكانت القوة العسكرية في طليعة الإستخدامات والخيارات بين أطراف الصراع وإن كانت لم تستدعى أبدا المواجهة المسلحة المباشرة بين القوتين المهيمنتين، ومع التحول الجذري الذي مس بنية النظام الدولي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، إنتقلت العلاقات الدولية نحو عهد جديد (التعددية القطبية)، تميز في أغلب محطاته بالتنافس الإقتصادياالتكنولوجي بين القوى العالمية على المكاسب الإقتصادية والسياسية ومناطق النفوذ الإستراتيجي بوسائل سلمية غير عسكرية أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد تعاظم الحاجة للموارد النادرة (البترول والغار والمعادن والمياه...)، وتعتبر منطقة الخليج خير دليل على هذا النمط الحديث من التنافس الدولي.[2]

[1]- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (الجزائر: عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

[2]- نعوم تشومسكي، ترجمة: لمي نجيب، الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي، (سوريا: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2001).

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي

يشكل هذا المحور المحصلة الأولى والرئيسية لموضوع البحث بحيث يتناول تطور الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي من فترة الحرب الباردة و مابعدها وصولا إلى تحولات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في المطلب الأول ثم تناول خصوصية الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في المنظورين الاستراتيجيين الفرنسي في المطلب الثاني و المنظور الأمريكي في الثالث قبل تحديد الإطار المقارن للمنظورين الاستراتيجيين من خلال عرض مجالات التنافس و التوافق بينهما في المطلب الرابع .

المطلب الأول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048141 كلم مربع ، تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي هو الفاصل الطبيعي بينها وبين جنوب أوروبا و المحيط الأطلسي غربا ، و منطقة الشرق الأوسط و الخليج تحدها من الناحية الشرقية ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو- إستراتيجية موسعة ومترابطة ، بدا بالبعد المتوسطي و امتداداته الأوروبية شمالا ، إلى البعد الإفريقي جنوبا ، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج العربي و آسيا ، إلى البعد الأطلسي غربا[1].

وتعتبر منطقة المغرب العربي محور الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الافرواسيوي، أي إفريقيا أوروبا واسيا ، مما يضفي على المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ، لا سيما في موقع المغرب العربي بالذات الذي يتمركز بين عدة مجموعات إقليمية . فالدور الاستراتيجي الذي

[1]- محمد أزهر سعيد السماك " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله المستقبل العربي_ع 123 (1993)، ص 29.

تحضى به دول المغرب العربي ، نابع من موقعها الجيواستراتيجي المتميز و من الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى و القوى الاورومتوسطية ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن " المسرح " الجنوبي للحوض الغرب للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي[1] .

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط " . جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا و خليج سيرت شرقا ، فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق و ا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط و إفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية[2].

على امتداد 4000 كلم من الشريط الساحلي المطل على يشكل ممر وتسهر تونس على أداء دور " المراقب " لحركته الملاحية ، و في أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي " مجال النظر الاستراتيجي Champ de vision stratégique " للسواحل الليبية 1900 كلم جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط[3].

ويعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل و هو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الجانب الأوروبي والجانب الأمريكي على حد السواء ، حيث أن ما نسبة 65% من واردات النفط و الغاز الأوروبية تمر عبر البحر

---

[1] –Hatem Bensalem, le Maghreb sur l'échiquier Mediterranean, op. cit., p. 26.

[2]– يحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الإستراتيجية و الجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية و حتى وقتنا الحاضر و تجسيدا لهذه الأهمية المتميزة حددت الدول الأجنبية المعنية في البحر المتوسط جغرافيا و وجيوبوليتيكيا استراتيجياتها الواضحة ، و رسمت السياسات المختلفة الكفيلة بتحقيق تلك الاستراتيجيات ، وخلت فيما بينها في صراعات عقائدية (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي سابقا و حاليا التنافس بين القوى الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة واضح وجلي).

[3]– محمد أزهر سعيد السماك ، مرجع سابق . ص .30.

الأبيض المتوسط فيما يعبر هذه المياه ما نسبته 15 من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج و إفريقيا الشمالية[1].

إن هذه الخصائص الإستراتيجية لموقع جغرافي متميز تجعل من منطقة المغرب العرب حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما .

ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا و الخليج شرقا العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية – باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي . كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا – استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجاريا و اقتصاديا واستهلاكيا و استثماريا من حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطق ة والاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط ما يفوق حجمه 5 ملايير طن كاكتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز ، و تعتبر الجزائر خامس منتج و رابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي[2].

وقد تعززت أهمية منطقة المغرب العربي بعد تحولات أحداث 11 سبتمبر 2001، من منطلق تحييد الخطر" و" التهديد " بالنسبة للمصالح الغربية – الأوروبية والأمريكية مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية "[3]و كنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية و الجنوبية الإفريقية في نفس الوقت

---

[1] –Tribune – Algérien 6 – 1– février 2001 p 11.

[2] –ANNE STRATIGIQUE, institut de relation internationales et stratégiques IRIS paris .2000

[3]– مزياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999 – 2007 (مذكرة لنيل شهادة ماجيستار كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ، 2008)، ص. ص 221 222.

المطلب الثاني الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي

يرتكز الاهتمام الفرنسي بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة التي وردت سالفا بكل أبعادها الجيو استراتيجيه ، الاقتصادية و السياسية ، ولكن خصوصية علاقـة فرنسا بهذه المنطقة تضيف عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون الطرف الأمريكـ ، منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم عن طنجة المغربية و 160 كلم عن تونس فيما لا تستغرق الرحلة الجوية بين مرسيليا الفرنسية و العاصمة الجزائرية سوى ساعة من الزمن . ويؤكد السفير الفرنسي و الخبير في القضايا الإستراتيجي ة مارك بونفوس MARC BONNEFOUS على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله : " المغرب العربي ؟ انه جار، لقد قلت كل شيء [1].

ملخصا بذلك كل الأبعاد الإستراتيجية ، السياسية ، الاقتصادية الثقافية و الإنسانية التي يثيرها عنصر التقارب الجغرافي بين فرنسا و دول المغرب العربـي . وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي – الجزائر، تونس و المغرب – طيلة أكثر من قرن ، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب " أو تفادي " المخاطر

وقد جعلت هذه المعطيات الجيواستراتيجية و التاريخية فرنسا تنظر إلى هذه المنطقة من منظار امني محدد : " مجال جغرافي شاسع 6.048.141 كلم مربع مجاور لفرنسا

[1] –Marc Bonnefous, op.cit., pp 45–46.

جنوبا ، تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي " أجنبية " مما يفسر حرص فرنسا على تفادي أي تهديد محتمل من الجنوب[1].

فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة إستراتيجية، كما ينجر عن هذا المعطى حرص فرنسا على أن لا تكون عرضة لأي خطر من الجنوب ينجم عن حالة لا استقرار داخلية ، سياسية كانت أم اقتصادية واجتماعية أو نزاعات إقليمية بين دول المنطقة من شانها زعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة

إن عامل القرب الجغرافي و الاحتكاك البشري – بحكم تواجد جالية مغاربية معتبرة في أوروبا و فرنسا تحديدا – يجعلان منطقة المغرب العربي يحتل مركزا محوريا في الانشغالات الأمنية لدول جنوب أوروبا ، إذ تعتبر أوروبا نفسها معنية مباشرة بتطورات الوضع في المغرب العربي ، و ذلك ليس بسبب ما قد تشكله هذه المنطقة من تهديد عسكري محتمل لدول الشمال بحكم التفوق العسكري و الاستراتيجي الكبير لأوروبا ، ولكن للمخاطر الأمنية الناجمة عن أي توتر إقليمي بين دول المغرب العربي ذاتها أو عدم استقرار داخلي ذي طابع سياسي واقتصادي أو اجتماعي يمس هته الدول كما تعتبر فرنسا المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي[2]، المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الاستعماري وقد لعب المغرب وموريتانيا دورا مكملا هاما للإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا وانطلاقا من هذه المعطيات ، عمدت فرنسا دائما إلى انتهاج سياسة مغاربية تهدف إلى :

– الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة

[1] –Ibid., p. 47.

[2]– أيمن السيد شبانه "، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة "، في محمود أبو العينين (محرر) ، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية) ليبيا : مركز البحوث الإفريقية ط 1 ، 2001) ص 106 .

– المحافظة على قنوات التبادل والتعاون مع دول المنطقة مراقبة توازن التدفق التجاري و الاقتصادي و الديمغرافي – الدفاع عن مواقعها الثقافية الفرانكفونية [1].

وقد تميزت مرحلة التسعينات بانتهاج فرنسا لإستراتيجية تندرج أكثر ضمن البعد الأوروبـــي حيث عملت على تشجيع التوجه الأوروبي نحو الجنوب المتوسطي على غرار السياسة الشرقية التي انتهجتها أوروبا تجاه دول شرق أوروبا بعد انهيار جدار برلين . وكان لعدة عوامل اثر في تشجيع هذا التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية ، يمكن ذكر عدد منها :

عدم قدرة الطاقات الاقتصادية و المالية لفرنسا في ظل بروز أقطاب اقتصادية أوروبية و آسيوية جديدة

– على تغطية حاجيات الانتشار الاقتصادي ، والدبلوماسي و الاستراتيجي الفرنســـي عبـر مناطق النفوذ المستهدفة في العالم ، مما يجعل الإطار الاقتصادي الأوروبي المشترك بديلا مجـديا لتغطية هذا العجز الذي اثر سلبا على إستراتيجية التعاون الفرنسية مع شركائهـا التقليدين ، وقـد زادت المنافسة الأمريكية و الآسيوية و حتى الأوروبية (ألمانيا–ايطاليا – اسبانيا) تهديدا للمواقـع الفرنسية في مجالاتها الحيوية التقليدية لا سيما في إفريقيا و المغرب العربي .

– حرص فرنسا على تجاوز حساسية التوترات في علاقاتها الثنائية مع بعض الدول التي يربطها بها ماضي استعماري.

– سعي فرنسا لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصـادي و عسكرية و إستراتيجية أكثر قوة وفعالية.

[1] –Marc Bonnefous, op. .cit, p 51.

– محاولة احتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها في كثير من مجالات النفوذ ، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية في ظل تزايد جدية المنافسة الألمانية و الايطالية والاسبانية دعم الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب وإقامة شراكات أمنية متعددة وثنائية الأطراف و يبرز هذا الاهتمام جليا من خلال إعلان فرنسا على لسان وزيرها للدفاع عن مشروع مغاربي أوروبي للشؤون الأمنية، وقال جون ماري بوكل في تونس أن بلاده تبحث عن إمكانية إقامة مركز أوربي مغاربي يعنى بالشؤون الأمنية والدفاعية، ويركز على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة[1].

وتتزامن مبادرة باريس الدول الأوربي ة الفاعل الحديث عن فرنسا وبعض المتوقع عسكريا ف منطقة المغرب[2].

المطلب الثالث : الإستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي حول سلم

كان المنظار الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي طيلة عقود فترة الحرب الباردة محكوما بمحددات الصراع شرق غرب بعد أن شكلت هذه المنطقة (المغرب العربي) نقطة انطلاق إستراتيجية حاسمة لدول الحلفاء في مواجهة دول " المحور " خلال الحرب العالمية الثانية [3] وتبدو غلبة البعد المتوسط للأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بارزة في المنظور الاستراتيجي الأمريكي ، حيث أن عاملي " التهديد " و " الخطر " المحتملين من

[1] –Hayét CHergui, la politique méditerranéenne de la France: entre diplomatie collective ', op. cit., p. 66 . leadership,

[2]– أكد مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب بالنيابة، الياس بوكراع ، 11 أكتوبر 2010، أن هناك رغبة لدى دول غربية في عزل الجزائر في مكافحة الإرهاب، بمنطقة الساحل الإفريقي. وصرح بوكراع المختص في ملف الإرهاب أن فرنسا تعتبر من بين الدول التي لا ترغب في أن تلعب الجزائر دور فعال في مكافحة الإرهاب في المنطقة. http://www.tsa-.algerie.coml

[3] –Richard Parker, la politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition (Paris : s/ direct de bassma kodmani – darwish, IFRI 1990), pp, 361 363.

منطقة المغرب العربي عن " مركز " المصالح الحيوية و المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من آسيا ، الشرق الأوسط الخليج أمريكا اللاتينية و الكراييب

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى رسم خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية الحيوية في العالم، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث دوائر ، إحداهما تضم شمال إفريقيا وتمتد من الدار البيضاء غربا إلى القاهرة شرقا ، و هو مقسم إلى جزئين : إحداهما شرقا يضم مصر وليبيا التي ظلت تستمد أهميتها الإستراتيجية من طابعها التهديدي و مواردها النفطية المدرجتين ضمن النواة المركزية ، حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية مصالحها و تأكيد زعامتها فيها و يصدق الأمر على مصر بالدرجة الأولى باللجوء إلى كل الوسائل بما فيها العسكرية منها

– أما الجزء الثاني الواقع غربا، فيضم كلا من تونس الجزائر و المغرب، حيث لا ترى الولايـات المتحدة الأمريكية فيها أي تهديد مباشر لمصالحها الحيوية مما يستبعد اللجوء إلى عمليات عسكرية، وتأتي موريتانيا جنوبا حيث بداية المجال الذي تقل فيه الاهتمامات الأمريكية[1] وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم، قد ظهرت مـع الخطاب الاستراتيجي التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2 أوت 1990 قبل أن تواصل إدارة الرئيس بيل كلينتون النهج نفسه ، و مع ذلك فان منطقة المغرب العربي ظلت في بدايـة التسعينات تحتل مرتبة " ثانوية جدا " في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية "[2] .

---

[1]– François Soudan, le Maghreb Vu des états unis (jeun Afrique, no 1770, 14 décembre 1994), pp 14-19.

[2]– هذا الطرح يؤكده تقرير حول " أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية " الذي نشرته كتابة الدولة في بداية التسعينات حيث لم يشر إلى منطقة المغرب العربي إلا من خلال الإشارة إلى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا عام 1986، نزاع الصحراء الغربية و التدخل الليبي في تشاد ، و قمة بيريز مع الحسن الثاني عام 1986 وما عدا ذلك لم يشر التقرير إلى منطقة المغرب العربي كمنطقة إستراتيجية

وعلى حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريشارد باركر richard Parker و الذي يؤكد أن " الدبلوماسية الأمريكية " لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات ، وباستثناء ليبيا ، فان حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظـار المسؤولين الأمريكيين و تحولهم من مناطق البؤر النشيطة مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أخرى[1].

وكمؤشر لذلك ، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربيـة (A.I.M.S) يشكلون اقل من واحد على عشرة 1/10 من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط (MESA) أو جمعية الدراسات الإفريقية ()(ASA). [2].

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ظل ولا يزال متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) [3] في بداية التسعينات ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004 ، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق أوسطية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلـى الخليج العربي شرقا[4].

---

[1]– الرهانات الجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي : – ضمان استقرار البيئة الأمنية الأوروبية و المتوسطية : باعتبار أن منطقة المغرب العربـي تشكل امتداد طبيعيا لها ، و يشكل أي توتر في جنوب حوض المتوسط تهديدا مباشرا لكل المنطقـة المتوسطية بما فيها أوروبا ، حيث المصالح الأمريكية المباشرة بالإضافة إلى كون أوروبا الواجهة الإستراتيجية والحضارية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية من جبهتها الشرقية ، فأي تهديد امنـي

[2] –Richard Parker, op. cit., p.335.

[3]– انظر الترجمة العربية لمحاظرة الخبير الاستراتيجي وليام زرتمان بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي مصالح و آفاق " و التي ألقاها بالمعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 28 ماي 2000

[4] –William zartman, The United states and the Maghreb iterests and perspectives conférence in May 28 th 2000 national Institute for global stratégique studies – INSEG – ALGERS

وفي غياب مصالح إستراتيجية أمريكية مباشرة في المغرب العربي ، و على الرغم من ارث ضعف الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي في هذه المنطقة خلال فترة الحرب الباردة و ما بعدها – مقارنـــة بمنطقتي الخليج والشرق الأوسط[1].

– برزت عدة عوامل إقليمية و دولية منذ منتصف التسعينات ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي و فقا للرهانات التالية :

بأبعاده " الثقيلة " و " الخفيفة " hardsoft Security من الجنوب نحو الشمال يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية رغم هامش التنافس الأمريكي الأوروبي في المنطقة و في العالم[2].

وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرهان الأمني المتوسطي ضمن الرزنامة الإستراتيجية للحلف الأطلسي و ما يعرف بإطار" الحوار المتوطسي [3].

و يعتبر انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي أولا إقرارا بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة أو دول بعينها و لقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن ذلك خلال زيارته الأولى لمقر الحلف بان هذا الانضمام يدعم السلام ويقرب وجهات النظر بين جميع الإطراف المعنية .

– الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية : بمناطق الشرق الأوسط ، الخليج ، قزوين ، إفريقيا جنوب الصحراء وصولا إلى المحيط الأطلسي ، وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية أوروبا إفريقيا واسيا .

---

[1]– مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخ الاطلاع على الموقع 27/08/2023
http://arabic.tunisia.usembassy.gov

[2]– عبد النور بن عنتر مرجع سابق ص 140

[3]– انظر إلى الترجمة العربية لمحاضرة الخبير الاستراتيجي أيان ليسر بعنوان " دور ومركز المغرب العربي و حوض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية " و التي ألقاها بالعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 26 أكتوبر 1999 :

فهناك ترابط استراتيجي من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مرورا بالسور يس ، البحر المتوسط ، قناة السويس فالشرق الأوسط والخليج العربي ، حيث تعتبر كلها منافذ أمنية هامة متواصلة لأي تحرك لوجيستيكي استراتيجي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية . علما أن ما يقارب 90 % من القوات والعتاد العسكري لـ " الحلفاء " خلال حرب الخليج الثانيـة 1990-1991 عبرت عبر مياه البحر الأبيض المتوسط [1] و يشكل ساحل دول المغرب العربـي أهمية إستراتيجية كبيرة في تامين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات والعتاد العسكري للأساطيل الأمريكية وحلفائها الاستراتيجيين (الدول الأوروبية) . - ضمان استقرار المنطقة و تهدف من خلاله إلى تفادي أي توتر إقليمي يشوش على المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية الأمريكية فيها أو يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه أو التخلص منه[2] .

و يشكل الموقف الأمريكي من إدارة نزاع الصحراء الغربية أحسن مثال على ذلك حيث يعتبر الأمريكيون أن خيار النزاع المسلح المحتمل بين المغرب وجبهة البوليساريو بدرجـة اكبر بين المغرب و الجزائر من " الخطوط الحمراء " التي لا يجب بلوغها مهما تصاعدت حدة التوتر في المنطقة و يعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر و المغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار منطقة المغرب العربي

[1] -Ian. Lesser the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states (conference in October 26 th 1999 national institute for global strategic studies INESG 6ALGERS),p.2..

[2] -Ian Lesser the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states, op.cit.,p3.

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظور جيواستراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي و الجزائر بالتحديد في التقرير الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول" الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي وعشرون " حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا ، التي تشهد حاليا تحولات كبرى[1].

الولايات المتحدة الأمريكية لها اهتمام بالغ في دعم الاستقرار والازدهار في شمال أفريقيا ، وهي المنطقة التي تشهد تغييرات هامة. ونحن نسعى لتعزيز علاقاتنا مع المغرب وتونس والجزائر ، وتشجيع الإصلاح والانفتاح السياسي والاقتصادي لليبيا والتي لا تزال تعتبر دولة تشكل مصدر قلق بالنسبة للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الرغم من أن الحكومة الليبية قد اتخذت خطوة هامة إيجابية بعيدا عن دعمها للإرهاب من خلال قضية لوكربي وتسليم المشتبه فيهم المشتبه بهم تم تصميم سياستنا تجاه ليبيا لتشجيع ليبيا على الكف تماما عن دعم الإرهاب وعرقلة جهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل[2].

– تنفيذ الرزنامة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 : وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في ترقية الدور الاستراتيجي لمنطقة دول المغرب العربي في مجال " الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب " ، حيث تعبر الولايات المتحـدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم " القاعدة " و الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و العمق الإفريقيين .

---

[1] –the national security strategy of the united states of America, office of the president (Washington D.C: white house), February 2000.

[2]– إدريس لكريني ، " مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية " العرب و العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2002)، ص. 284.

كما تعتبر الجزائر والمغرب بحكم تجربتها في مكافحة هذه الجماعات من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب و يؤكد هذا الرهان الأمريكي جورج و بـوش قائلا أن أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب[1].

وتراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب حيث لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكا صريحا وقـد شكلت التحولات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر" عاملا حاسـما في رسم المنظور الأمريكي للشراكة الإستراتيجية مع دول منطقة المغرب العربي في مجال مكافحـة الإرهاب كما ساهم هذا العامل بشكل كبير وحاسم في إعطاء دفعة جديدة لمسار الشراكة بين منضمة الحلف الأطلسي و الجزائر منذ عام 2002[2].

وفي تقرير سري قدمه المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية سي أي أي جورج تينيت George TENET للرئيس الأمريكي جورج واكر بوش يوم 15 سبتمبر 2001 مباشرة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تحت عنوان " الذهاب إلى الحرب " في مجال الإستراتيجية الأمريكية لضرب معاقل الإرهاب ، ذكر تينت لائحة لعدد من وكالات مخابرات الدول العربية التي يمكن التعاون معها في هذا المجال و هي مصر الأردن الجزائر ويمكن

[1]– جاء هذا في رسالة تهنئة بعث بها الرئيس الأمريكي جورج واكر بوش للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 03 جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 لاستقلال الجزائر النيجر و تشاد و مالي و السينيغال . و تنظم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول وكانت أول قمة لمسؤولي الدفاع في إطار عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت بألمانيا و حسب المصادر الأمريكية صحيفة نيويورك تايمز عدد 11 ماي 2004 فان الولايات المتحدة الأمريكية خصصت 125 مليون دولار " التأهيل الأمني " لدول المغرب العربي و الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب ، يمتد لغاية 2010.

[2] –yahia zoubir, the maghreb states and the united states after 9/11 :(a problematic relationship, in Sigrid faith Hamburg Germany, deutschesorient–institute, 2003), pp 167–

تفسير ارتقاء الدور الاستراتيجي للجزائر في[1] المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بمتطلبات هذا العامل الجديد الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب الذي اقترن مع الرهان الاقتصادي الأمريكي في هذا البلد لا سيما في مجال الطاقة و منطقة المغرب العربي ككل وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التحولات التي تشهدها الجزائر تتزامن مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية القاعدة[2].

الاقتصادية و الاجتماعية [3].

و تعتبر الجزائر في هذا المجال من اكبر الدول استجابة لهذه المواصفات الرهانات جيو – اقتصادية حيث تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينيات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1995_1996_1997 كما سيتبين بالتفصيل في الفصل الثاني و تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على موارد النفط والغاز في كل من الجزائر و ليبيا _ بعد تحولات الانفراج الليبي في فيفري ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في المتوسط [4] والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج . وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية بما في ذلك كادات لإدارة التنافس مع أوروبا و فرنسا تحديدا في منطقت البحر الأبيض المتوسط و المغرب العربي كما تشكل السوق الاستهلاكية المغاربية حوالي 100 مليون نسمة – احد رهانات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة و هو يفسر إطلاق مبادرة ايزنستات في جوان 1998 وبعدها مبادرة الشراكة في

[1]– تعتبر دول المغرب العربي من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب pan–sahel initiative منذ عام 2003 و التي تظم كلا من الجزائر و المغرب و تونس و موريتانيا

[2]– بوب ودوود ، بوش محاربا (السعودية : مكتبة العبيكان تر, سمير القاضي، 2003) ،ص. 112.

[3]– التأكيد عل تصريح مندوب نائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط philo dibble خلال زيارته للجزائر يوم 26 جوان 2004 .

[4]– عبد الله تركماني، " كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات " 12/02/2009 ص3 .

www.ahewwar.org/deat/shouw.art.asp

الشرق الأوسط _mepi_منذ 2002 [1] والتي أخذت أبعادا اقتصادية وسياسية و ثقافية ويهدف هذا التوجه الأمريكي الاقتصادي إلى محاولة حقيقة العديد من الأهداف الحيوية [2].

– إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغاربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من المغرب والجزائر وتونس من جهة ثانية.

– التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث "إيزنستات" في هذا الصدد: نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة [3].

الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة[4].

– محاولة إقامة قواعد عسكرية دائمة في منطقة شمال إفريقيا انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي لـ"القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية دائرة حركتها التدريبية واللوجستية والهجومية. وأتت الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد قبل مغادرة الوزارة، وهو قرار كان موضع جدل حاد مع قيادات عسكرية تحفظت على الخطوة. وتشمل دائرة تدخل "أفريكوم" أو "أفريك كوماندمينت[5].

---

[1]– شريط عابد ، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد العشرين، بحوث اقتصادية عربية ، ع . 39(أوت 2007)، ص. 48.

[2]– سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة (دمشق : دار الفكر ، ط 1 ، أبريل 2005)، ص 364.

[3]– تكلفة اللامغرب، "هدر" للإمكانيات وخسارات لفرض إستراتيجية، " الوفاق العربي، ع 92 ، (تونس فيفري 2007) ، ص ص 42–43.

[4]– رشيد خشانة" القيادة الأميركية لأفريقيا أفريكوم" الأهداف والدوافع والتحديات " ص ص 1–2 12/11/2008.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

[5]– عمر نجيب " أفريكوم الأسس البدايات والتوابع " جريدة المتوسط العدد 295، الإثنين، 22 نوفمبر 2010
http://www.mutawassetonline.com/files/3684-2-qq---.html

وتعتبر "أفريكوم"التي انشات بقرار من الرئيس جورج ووكر بوش (2007(3) آلية أساسية بالنسبة للطرف الأمريكي في إدارة المناورات الدورية والمنتظمة بين قوات من البلدان المغاربيـة وقـوات أميركية"، وهي مناورات تجري عادة في البلدان المطلة على الصحراء الكبرى حيث مسرح "القاعدة". وستشرف "أفريكوم" في المستقبل على تلك المناورات وتُخطط لها وتؤطرها. ويمكن اعتبـار هذا "التقليد" إحدى ثمار تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 ، التي قررت الإدارة الأميركية في أعقابها شن حرب وقائية على الإرهاب على بعد آلاف الكيلومترات عن أراضيها.

وتعتبر أفريكوم وسيلـة لعزل فرنسـ عن منطقة الساحل الإفريق حيث أن فرنسا تشعر بالضيق من التمدد العسكري الأميركي في شمال أفريقيا على رغم التوجه الأطلسي لرئيسها الحالي. ولعل هذا ما يجعل المنافسة بين الأميركيين والفرنسيين هذه المرحلة الجديدة تكتسي . أبعادا مختلفة عن الماض اذ أنها مركزة على الإقتصاد وأول ما يتبادر إلـى الذهن هو المطامع النفطيـة الأمريكية إذ أن 15 بالمائة من واردات الولايات المتحدة من النفط تأتي من القارة الأفريقية. ويُرجح الخبراء أن يرتفع الاعتماد علـى النفط الأفريقي إلى 25 بالمئة والسيطرة علـ منابع البترول الإفريقي الذي يشكل حوالي 25% من المخزون العالمي خصوصاً مع استمرار التوتر فـ منطقة الشرق الأوسط (الصراع الإسرائيلي و مشكلة إيران) . وتهدف أفريكوم إلى :

– تحجيم النفوذ الصيني والهندي للاستحواذ على البترول الإفريقي. احتواء أي تصاعد أو وجود للقوي المعادية لأمريكا سواء من جانب بعض الدول الإفريقيه أو المنظمات الإرهابية بالمقياس الأمريكي. وبعد محاولات عديدة لتركيز مقر القيادة الإفريقية للقوات الأميركية في بلد مغاربي أو مطل علـى الصحراء الكبرى، انطلق العمل من المقر الحالي في شتوتغارت بألمانيا بوصفه المقر الدائم حيث ترفض الجزائر تركيز أو إقامة قواعد عسكرية في المنطقة معتبرة ذلك مساسا بالسيادة الداخلية لبلدانها.

المطلب الرابع التوافق والتنافس الاستراتيجي الفرنسي _الأمريكي في المغرب العربي

1_سيناريوهات صراعية مطروحة في الإستراتيجية الغربية

على الرغم من غلبة الإطار الصراعي جنوب جنوب التي تبقى نزاعاته الإقليمية في الميدان أكثر احتمالا من سيناريو المواجهة شمال جنوب وهو الطرح الذي تؤكده في منطقة المغرب العربي مؤشرات التصعيد في إدارة نزاع الصحراء الغربية إلا أن استخدام القوات العسكرية لدول المغرب العربي منفردة أو مجتمعة في إطار نزاع مع الدول الشمال[1] يبقى سيناريو واردا ومجرد طرح هذا الاحتمال في رزنامة السيناريوهات الغربية يكفي لإثارة مخاوف دول شمال المتوسط من هذا التهديد المحتمل من المنضار الغربي _ لاسيما في حالة بروز أنظمة معادية في المغرب العربي وهنا يبقى سيناريو صعود الإسلاميين إلى السلطة من بين الاحتمالات المغذية لمخاوف الدول الغربية التي تخشى تأثير هذا المعطى الصراعي على الخريطة الإستراتيجية للمنطقة ويمكن تحديد هذه السيناريوهات المطروحة في الخيال الاستراتيجي الغربي على النحو التالي :

1_احتمال بروز توتر صراعي شمال_جنوب من خلال سيناريو اندلاع نزاع بين قوة عسكرية مغاربية موحدة مع قوة اورو متوسطة وإذا ما تغيرت المعطيات السياسية الداخلية و الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي في اتجاه التكتل _ ولو على المدى البعيد _ فان هذا السيناريو يبقى احتمالا مطروحا لا يمكن إقصاؤه في الحسابات الإستراتيجية الغربية.

وهنا يمكن أن تدرج مخاوف اسبانيا من عودة المغرب من مركز تفاوضي استراتيجي قوي للمطالبة باسترجاع أراضي سبته و مليلية كما أن ليبيا لم تخف إلى غاية انفراج علاقاته

[1] –yahia.zoubir,American foreign policy in the maghreb : conflicting us interests in promoting democracy, containing radical Islamism, and assuring regional stability " in mondialisation et security pour tous on insecurity partagée ? (Algiers: edition ANEP, 2003), p. 181-182.

المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في مطلع 2004 [1] ففي نفس العام الولايات المتحدة وليبيا تفتحان مكاتب لرعاية المصالح في عاصمتي البلدين، وواشنطن تخفف من عقوبات انتقال المسؤولين الليبيين[2].

وفي 23 مارس من نفس العام القذافي يقابل وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكـي فـي طرابلس، وهو اللقاء الأول له مع مسؤول أمريكي خلال 30 عاما [3] إضافة إلى رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى مكاتب اتصال في نفس الشهر. وبعده الولايات المتحدة ترفع بعض العقوبات الاقتصادية في سبتمبر 2004

واتبعت واشنطن هته السياسة تجاه ليبيا بإعلانها أنها ستعيد كامل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحذف اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 2006 و هذا اعتبره الليبيون مكسبا ايجابيا نحو رجوع ليبيا إلى الساحة الدولية [4].

ويعتبر تاريخ 30-6-2006 مؤشراً إيجابياً على بداية التحسن الحقيقي في العلاقات، خاصة بـ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى السفراء (زيارة نوغروبونتي، نائ وزيرة الخارجية الأمريكية إلى طرابلس 2007 - 04 -16 .

أما في عام 2008 وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس تعقد مباحثات مع نظيرها الليبي عبـد الرحمن شلقم، في أول اجتماع من نوعه منذ 36 عاما. ثم تتوصل البلدين إلى صفقة تعويضات لعائلات ضحايا حادث لوكربي التي حدثت خلال الثمانينيات

---

[1]- ديريك فاندويل " العلاقات الليبية الأمريكية " المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر المحاضرة الشهرية السادسة عشر للموسم الثقافي ، 2005) ، ص ص 76.

[2]- العلاقات الليبية الأمريكية في سطور 05 سبتمبر 2008

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news

[3]- الهادي شلوف "عودة العلاقات الليبية الأمريكية هل هو الرهان علي الديمقراطية أم هو الاستثمار الأمريكي للدكتاتوريات العربية " 19/11/2010 ص 1

[4]- سعيد الجهاني " العلاقات الأمريكية الليبية " 26 جوان 2008 ص ص 32 .

ويرجع البترول الليبي للتدفق نحو الطرف الأمريكي وهذا كان جليا في حضور ممثل النفطية الأمريكية الاجتماع الذي عقد بين الدولتين مطلع 2003 لتسوية أزمة لوكاربي و إتمام صفقة تخلي ليبيا عن ما أسلحة الدمار الشامل و إظهار النوايا الجيدة والحسنة تجاه العالم الغربي مقابل يسمى شطبها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب وهذا ما حصل[1].

وتعتبر فرنسا كذلك من أكثر الدول الغربية تفاعلا مع هذا السيناريو وذلك لاعتبارات تاريخية استعمارية و ديمغرافية الهجرة تربطها بدول منطقة الغرب العربي و في هذه الحالة فان مغربا عربيا متكتلا يمكن أن يشكل قوة ردعية حقيقية في المنطقة ضد قوة معتدية محتملة من الخارج [2].

2 _ احتمال اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط بحيث يشكل فيها المغرب العربي جبهة خلفية رادعة خاصة في حالة مشاركة مصر التي لها امتدادات إستراتيجية طبيعية غربا نحو المغرب العربي ، مما يعطي النزاع العربي – الإسرائيلي يعدا قوميا و حضاريا شاملا يفتح المجال لمشاركة عسكرية مغاربية[3].

ويؤيد طرح هذا السيناريو الصراعي الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي مارك هيلر Mark Hiller الذي يعتقد أن احتمالات التوتر الأمني في حوض البحر المتوسط ليست مطروحة فـي إطـار شمال جنوب أو جنوب جنوب بقدر ما هي مطروحة في إطار جنوب شرق

[1]– كمال إبراهيم علاونة " تنظيم العلاقات الليبية الأمريكية الجديدة وفق اتفاقية 14 آب 2008" ص 1.
/http://www.israj.net/vb/t259

[2] –Hatem Ben Salem, le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen, op. cit., p 27. (3)Ibid., pp. 27-28.

[3] –La méditerranée au centre de la problématique des rapports entre l' UE et 1 OTAN, la tribune, op. Cit ., pp 12-13.

جنوب شرق الصراع العربي الإسرائيلي و جنوب غرب جنوب غرب منطقة المغرب العربي [1].

ومما يلاحظ في هذين السيناريوهين المطروحين توافق المصالح الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية في التصدي لتهديد الجنوب ولو أن الأوربيين يبدون أكثر عرضة لهذا الخطر المحتمل بحكم عامل التقارب الجغرافي بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا حيث لا يفصل ضفتي المتوسط في مضيق جبل طارق أكثر من 12 كلم فيما لا تبعد ايطاليا عن تونس سوى بـ 150 كلم ومن هذا المنطلق تنظر الدول الغربية للتهديد الليبي إزاء كل من ايطاليا اليونان أو مالطا بنفس المستوى الاستراتيجي

3_ إلى جانب عوامل التهديد باندلاع نزاع في إطار شمال _ جنوب أو جنوب _شرق جنوب _شرق تحت ضغط بؤر التوتر السياسية و الثقافية و التاريخية و الحضارية بين العالم المسيحي _ اليهودي من جهة و العالم العربي الإسلامي من جهة أخرى فان خطر الجنوب على الشمال _ كما يراه الأوروبيون و الأمريكيون – قد يكون نتاج إطار توتر صراعي جنوب جنوب نزاعات إقليمية حدودية توترات سياسية داخلية و نزاعات عرقية اضطرابات ديمغرافية و اقتصادية و تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية ويعتبر نزاع الصحراء الغربية من أكثر بؤر التوتر الإقليمية إثارة لهذه المخاوف لدى الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء لما يشكل من تهديد كبير للاستقرار في المنطقة باعتباره يجر اكبر قوتين فيها الجزائر و المغرب إلى المواجهة بمجموع قوات عسكرية يفوق 322الف رجل 124الف للجزائر و 198الف للمغرب مع مستوى تسليح كبير للبلدين . كما سيتبين لاحقا _ وهو ما يؤثر مباشرة عل

[1] –revue de 1 OTAN, janvier – Août, 1997, pp 26–29.

— استقرار المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية الكبرى للدول الغربية في هذين البلدين وبالتالي منطقت المغرب العربي و الحوض الغربي للبحر المتوسط . وهكذا يمكن التوصل إلى محصلة مفادها أن كل السيناريوهات الثلاثة المحتملة لإشكال الصراع شمال _جنوب أو جنوب _ شرق _جنوب شرق أو جنوب جنوب تشكل مصدر قلق لدول الشمال التي تسعى حاليا لاستيعاب منطقة المغرب العربي استراتيجيا في إطار الحوار الأمني _ المتوسطي بالنسبة للأوروبيين و الحوار الأطلسي بالنسبة للأمريكيين تحسبا لكل المخاطر و التهديدات المحلية و الإقليمية المحتملة من المنطقة

4 _ رهان التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة المغرب العربي يشكل هذا الرهان الاستراتيجي احد نقاط التقاطع و التوافق الفرنسي – الأمريكي في المنطقة بحيث تشترك الرؤية الإستراتيجية لكـل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبار رهان التوازن الإقليمي بين دول المغرب العربي احد الشروط الأساسية لضمان استقرار المنطقة وذلك من خلال الحيلولة دون اختلال التوازن لصالح قوة محورية مهيمنة تتكتل حولها المنطقة

ويتوافق المنظوران الاستراتيجيان الفرنسي و الأمريكي لهذه المنطقة في التعامـل مـع الجزائـر و المغرب تحديدا باعتبارها محور هذا التوازن الإقليمي مما يؤكد إدارة هذا الرهان الاستراتيجي التوازني عبر مسار و تطور العلاقات الجزائرية _ المغربية من جهة و علاقـة كـل مـن فرنسا و الولايات المتحدة مع الجزائر و المغرب على المستويين العسكري و السياسي من جهة أخرى وقـد انعكس هذا المنظور الاستراتيجي على إدارة حجم ونوع المبادلات العسكرية مع كل من الجزائـر و المغرب و كذا إدارة نزاع الصحراء الغربية بحيث أن هناك توافقا فرنسيا أمريكيا على ترجيح خيـار تعاون عسكري و تسوية للنزاع الصحراوي وفق معادلة لا تساهم في اختلال التوازن الإقليم المغرب و الجزائر علما أن فرنسا تبدو أكثر استعدادا لتعزيز المركز التوازني للمغرب من منطلق رؤيتها أن ميزان القوى الاستراتيجي الراهن في المنطقة هو لصالح الجزائر .

وفي هذا الإطار من الحسابات الإستراتيجية تلتقي مصالح الدول الغربية الأمريكية والفرنسية بالخصوص في هامش كبير من التوافق من خلال ضمان استقرار هذه المنطقة و تادي أي نزاع إقليمي أو توتر سياسي أو اجتماعي داخلي قد يؤدي إلى زعزعته[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى توفر هامش مناورة اكبر للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع فرنسا في إدارة بؤر التوتر التعامل و مع رهان الاستقرار في منطقة المغرب العربي بحكم عامل القرب الجغرافي الذي يجعل جنوب أوروبا أكثر المناطق عرضة للتهديد الأمني الخفيف و الثقيل _ في حالة نشوب أي توتر في أو منطقة شمال إفريقيا ويمكن إسقاط هذا التحليل على تصادم الموقفين الفرنسي و الأمريكي في مطلع الأزمة الجزائرية خلال السنوات الأولى لبداية التسعينيات.

وإذا كان التركيز فيما سبق على مفهومي الخطر و التهديد من المنظار الاستراتيجي الشمالي الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا الجنوبية و فرنسا تحديدا استجابة لمتطلبات هذا البحث الذي يتناول الرؤية الإستراتيجية الأمريكية و الفرنسية للمنطقة فان تهديد و خطر الشمال على دول الجنوب يبقى من الانشغالات الكبرى لدول المغرب العربي التي تسير بخطوات حذرة في إطار الشراكة الاورومتوسطية و الحوار المتوسطي الأطلسي لا سيما في المجال الأمني الاستراتيجي بحكم مخاوف الهيمنة و السيطرة الإستراتيجية التي بدأت تنتاب دول الجنوب من دول الشمال بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع عوامل الصراع شرق_غرب لحساب إطار صراعي شمال_جنود.

[1]– وثيقة الأمن القومي الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض بتاريخ 20 مارس 2006 الرئيس اوباما الفقرة الخاصة بالنزاعات الإقليمية 19/11/2010 ص 6 .

http://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc

2- مظاهر التنافس الاستراتجي في البحر الأبيض المتوسط

إن تحول "بؤرة المخاطر" إلى "الجنوب" مع نهاية عهد الحرب الباردة، بعد أن كان مركزها في وسط وشرق أوروبا، جعل دول جنوب أوروبا المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر قلق على استقرار الحوض المتوسطي، لاسيما من جبهته الجنوبية بحكم التقارب الجغرافي (من 15 كلم إلى 700 كلم والاتصال التاريخي والثقافي بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط ومن هذا المنطلق فإن الرؤى الإستراتيجية بين الدول الأوروبية الجنوبية (خاصة والولايات المتحدة الأمريكية، تحمل هامشا معتبرا من "التصادم" في المجال الأمني لحوض البحر الأبيض المتوسط. فالخبراء الأمريكيون ينظرون إلى حوض المتوسط، بالدرجة الأولى من جبهته الشرقية، وتحديدا عبر اليونان وتركيا وكذا منطقة البحر الأسود، ويعتبرون البحر المتوسط ك "جسر نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج حيث تتمركز المصالح الإستراتيجية الأمريكية من خلال حماية إسرائيل وضمان إمدادات النفط [1].

أما بالنسبة للخبراء الأوروبيين، لاسيما بالنسبة لفرنسا وإسبانيا، فإن الرهان الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط يعني بالدرجة الأولى المنطقة الغربية وتحديدا منطقة المغرب العربي التي تربطها بدول جنوب أوروبا، جسور جغرافية، تاريخية وثقافية [2].

- تعتبر فرنسا بحكم علاقاتها التاريخية وجوارها الجغرافي مع دول جنوب المتوسط أكثر "حساسية" للأمن المتوسطي الغربي، إذ أن أي زعزعة للاستقرار في الجنوب تهدد استقرارها في ظل قنوات سريعة لانتقال آثار التوترات إليها. وفي المقابل يستجيب انشغال الولايات

---

[1] - Remy LEVEAU. " Etats-unis - Europe - Maghreb : nouveaux champs de forces," le banquet, No.16,2001.

[2] -F. Stephen LARRABEE, "La Sécurité dans le bassin méditerranéen: Nouveaux défis et nouvelles taches", Revue de L'OTAN, Mai 1996,P.27

المتحدة الأمريكية بأمن المنطقة أكثر لمتطلبات حماية مصالحها الاقتصادية وحساباتها الإستراتيجية الموسعة وغير المباشرة حماية الاستثمارات، ضمان استمرار تدفق تموينات النفط عبر المتوسط، ضمان أمن واستقرار الأنظمة السياسية المنسجمة مـع مصالحها في المنطقة ونظرا لعامل البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط فإن مفهوم "الخطر الأمني" بالنسبة للأمريكيين يحمل مدلولا مختلفا ومضامين إستراتيجية متباينة مقارنة بما يعني فرنسا فالأمن المتوسطي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر عنصرا حيويا "وسيطا" وغير مباشر لضمان استقرار إستراتيجيتها الموسعة الممتدة بين البحر المتوسط غربا والشرق الأوسط والخليج شرقا، أما فرنسا فإن أمنها الاستراتيجي العضوي؛ مرتبط مباشرة باستقرار نافذتها الجنوبية المطلة على حوض المتوسط[1].

– هكذا تم التسليم ب "سيناريو" التنافس الأمريكي – الفرنسي في حوض المتوسط، فإن يبدو أكثر اتساعا بالنسبة للولايات المتحدة "la menace هامش الحركة مع عامل الخطر الأمريكية مقارنة بفرنسا، ويبقى لهذا المنظار الاستراتيجي أنصار في فرنسا مما يفسر انتقـادهم لــ "تثاقل" السياسـة الأمريكية تجاه أحداث الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات وتعاملها مع الإسلاميين، مما أثار قلق الفرنسيين في بداية الأزمة[2].

هذا الاختلاف في المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، و رغم أهميته في تقسيم المهام الإستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، يبدو اليوم مصدر حرص من الأوروبيين والأمريكيين لتغليب هامش

---

[1] –Capitaine De Vaisseau coustilliere,"sécurité enation ou compétition"(Paris : conférence du 27 février 2003 à l'Hôtel national des Invalides, au profit du Trinôme Education nationale Défense de l'académie

[2] – Philip GOLUB, " Etats Unis– Algérie: les Ambiguités d'une politique," cahiers de l'orient,(Paris, 4eme Trimestre 1994, 1er trimestre 1995), pp203–193.

التقاطع والتكامل الاستراتيجي في أغلب مناطق العالم لتفادي الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تشكو من غياب إستراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلتها الاقتصادية [1].

ويؤكد الخبير فالإستراتيجية Stephen Larrabee ... ستيفان لارابي أن "الخلافات لم تعد مبررة ولا معنى لها ، لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الإستراتيجية في أوروبا، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا وحتى آسيا الوسطى بدأت تتصل يبعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي المتكامل إلى عدة مناطق إقليمية ، بحكم التفاعلات السريعة بينها ، وهو ما يجعل كذلك تقسيم المهام (الإستراتيجية في نفس الحكم)[2].

وحسب ستيفان لارابي فالحرب البوسنية أثبتت قدرة الأزمات على الانتشار بالشكل الذي يمـس بالمصالح الكبرى للحلفاء الغربيين كما أكدت كذلك صعوبة إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في نزاع يهدد مصالح حلفائها الرئيسيين[3].

وبنفس المنطق فإنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل ما يجري في شمال إفريقيا بسبب التأثيرات المحتملة لتفاعلات المنطقة على الدول الأوروبية المجاورة وكذا امتدادات هذه التأثيرات إلى المس بمصالح كبرى في الشرق الأوسط ومصـر تحديدا .

ويؤكد هذا الطرح أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت نوعا من التفتح الاستراتيجي على أوروبا، عندما فتحت المجال للمشاركة الأوروبية – الاقتصادية منها بالخصوص في

---

[1] –Pierre marie De Lagorce, " quand l'Europe refuse une défense européenne," le monde diplomatique,(juillet 1997),pp.10-11.

و خبير استراتيجي ومحلل سياسي"RAND Corporation : "راند آوربورايشن"

[2] –Stephen. Larrabeef, op.cit.,p.30.

[3] –Jaques WALCH, "L'Union européenne et les affaires de sécurité,"Défense nationale, décembre 1998, pp.155-158

تشجيع مسار السلام في الشرق الأوسط، وهناك أصوات أطلسية بدأت تدعو إلى وضع إستراتيجية جديدة لضمان الأمن في منطقة الخليج، بفتح المجال للمشاركة السياسية، الاقتصادية والعسكرية لأوروبا [1].

ويذهب بعض الخبراء إلى التأكيد أن " الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حلقة الوصل و الربط الإستراتيجية الضرورية بين دول أوروبا الجنوبية من جهة وبين هذه و تركيا من جهة أخرى" و أنه لا توجد قوة جامعة أخرى تعوض الأمريكيين في هذا الدور العسكري لا سيما في ظل غياب التوافق الاستراتيجي الأوروبي

كما أن حساسيات الزعامة. اختلاف الأولويات الإستراتيجية بين الدول الأوروبية ذاتها في حوض البحر المتوسط يفتح المجال إلى حد الآن للصدارة الأمريكية بالمنطقة.

وحسب خبير "راند كوربورايشن" أيان ليسر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب أوروبا بدور امني أكبر في دائرتها المتوسطية و عدم الاكتفاء بالشق الاقتصادي كما جرى التقليد الاستراتيجي لتقاسم الأدوار بين الولايات المتحدة و أوروبا في المنطقة المتوسطية". ومع . ذلك فإن هذه التوجهات الشراكية" الجديدة بين الأوروبيين والأمريكيين لا تنفي رهان المجموعة الأوروبية على الاستقلالية الإستراتيجية من "المظلة الأمريكية والانفراد بأدوات سياسة دفاعية أوروبية حقيقية مستقلة تسمح لأوروبا بتعزيز مركزها التفاوضي في الحلف الأطلسي، وتتصدر فرنسا هذا التوجه الاستقلالي, بحكم نزعتها الديغولية التقليدية وحساسيتها للهيمنة الأمريكية في المنطقة.

[1] –Carlos GASPAR, l'Europe et le moyen orient à la croisée des chemins, revue de l'OTAN, vol.42–no 5 octobre 1994. p.26–30

استنتاج:

يمكن القول من خلال هذا العرض إن منتصف التسعينيات شهد اهتمام استراتيجي أمريكي بمنطقة المغرب العربي من حيث كسب المنافع الاقتصادية سوق النفط في الجزائر ثم ليبيا _و استباق المخاطر و التهديدات الأمنية التي قد تشوش على مصالحها في المنطقة أو تهدد استقرار أوروبا المجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط و الخليج وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 في انحسار هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي – الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في منطقة المغرب العربي كما كان عليه الوضع خلال فترة الحرب الباردة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة بأدوات أمريكية دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا و أوروبا لضمان المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي و ذلك يتبين من خلال ما يلي :

– التمسك الصارم للولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على إطار المراقبة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط باعتباره بوابة حيوية لمسرح عملياتها الرئيسي في الشرق الأوسط والخليج، ومن ثم استعدادها للتنازل عن هذا الهامش لأوروبا في ظل المعطيات الإستراتيجية الراهنة، وهو ما ينعكس على إستراتيجيتها الأطلسية في المتوسط. بروز معطى إستراتيجية مكافحة الإرهاب في المنظور الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زاد من تكريس القبضة الأمريكية على هذا الإطار، بحكم حرص الولايات المتحدة على تولي هذه العملية[1].

هذا الطرح في محاضرة للخبير الأمريكي أيان ليسر ألقاها بالجزائر – أكتوبر 1999 – تحت عنوان " المنظور الأمني الأمريكي لحوض البحر المتوسط " بصفة مباشرة دون

[1] –Jean–Marie VIRIOT,"L'Autonomie, clé de voûte d'une véritable défense européenne", défense nationale, février 2001, pp. 35–44.

الوقوع في اعتبارات التبعية الإستراتيجية لأوروبا ولو كان ذلك في مجالها الحيوي التقليدي مثل الحوض الغربي للبحر المتوسط.

– إمكانية قبول الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ "توزيع الأدوار" مع أوروبا في البحر المتوسط لن تشمل الإطار الاستراتيجي الأمني خلافا لمجالات أخرى من الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المشاركة الأوروبية في مجال الشراكة الإستراتيجية بهذه المنطقة، لن تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية في ظل غياب إطار أمني أوروبي موحد ومستقل كما هو الشأن حاليا. طبيعة تطور الشراكة الإستراتيجية لدول المغرب العربي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من شأنها أن تساهم نسبيا في تحديد موازين القوى الإستراتيجية بين القوتين الغربيتين في البحر المتوسط وحوضه الغربي أساسا، ومن ثم توجيه العلاقة الإستراتيجية بينهما في المنطقة نحو التعاون أو التنافس.

– رهان دول جنوب البحر المتوسط على الشراكة الإستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي سيعزز أكثر السيطرة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لاسيما في ظل "الشراكة الدولية الأمريكية. لمكافحة الإرهاب" التي أصبحت تشكل أحد ركائز الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي منذ عام 2002.

– وقد شكلت مرحلة الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب منذ مطلع الألفية الثالثة منعطفا استراتيجيا مؤقتا لامتصاص مخاوف الجنوب من النوايا الهيمنة للشمال بحكم تقاطع المصالح في هذا المجال ويتوقع أن تبرز هذه المخاوف إلى السطح من جديد بعد انقضاء أسباب الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب و احتدام الصراع على المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية في منطقة المغرب العربي.

– ويتبين من خلال هذا العرض، أن السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على البحر المتوسط بكل جبهاته تبدو مطلقة، ولا يمكن لأوروبا الجنوبية – المتوسطية مجابهته لاختلال موازين

قوى التواجد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في حوض المتوسط من جهة، وغياب إطار أمني أوروبي موحد وفعال في المنطقة. وعليه فإن أوروبا تبدو اليوم مجبرة على الانضواء تحت الإستراتيجية المتوسطية الأمريكية التي تعززت بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب و تأكد أكثر في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2006.

المبحث الثالث موقع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا (أوروبا) في سوق الطاقة لمنطقة المغرب العربي

يشكل سوق الطاقة في المغرب العربي – الجزائر وليبيا تحديدا – احد مجالات الاحتكاك الاقتصادي – تكاملا و تنافسا – بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و أوروبا عموما ، و فرنسا تحديدا من جهة أخرى.

المطلب الأول الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية و الفرنسية – (الأوروبية) العالمية

1- الاستراتيجة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم ، حيث تستوعب 23% من إجمـالي الطاقة المستهلكة في العالم ، و 25% من الغاز . و يستهلك أمريكي واحد ما معدله 8 طن من النفط سنويا ، إذ يفوق استهلاك نظيره الأوروبي بضعفين[1].

وحسب بيانات مركز الدراسات السياسية و الدولية في واشنطن ، فقد كانت الولايات المتحدة تستورد في عام 1973 حوالي 36 % فقط من احتياجاتها من الطاقة، و في عام 2000 استوردت حوالي 57 % من حاجاتها من الطاقة، لترتفع هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت نحو 60% عام 2003، مما يعمق التبعية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية نحو تموينات النفط الخارجية . وفي الوقت الراهن يستهلك الأمريكيون 19.5 مليون برميل من النفط يوميا ، من بينها 11.5 مليون برميل يـتم استيرادها، ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل حسب هذه الدراسات. ويذهب خبراء النفط في الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصـادي ستكون في الفترة من عام 2000 و حتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، و هو ما يدفع النفط إلى أن يكون

1 – Jean marie chevalier,"pétrole dépendance et turbulences politiques " politique internationale,(france n105 automne2004)

السلعة الأهم في العالم . و في هذا السياق يتوقع لورد براون كبير المديرين التنفيذيين في شركة بريتيش بتروليوم (بي.بي) أن يستمر النفط الغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ 35 المقبلة على الأقل[1].

وتعتبر إستراتيجية "الأمن الطاقوي" من ابرز أهداف الإطار جيوسياسي و جيو استراتيجي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء مخلفات حرب الخليج (1990-1991) التي فتحت عهدا استراتيجيا جديدا.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد، على الاستجابة لنقطة حاسمة تتعلق مباشرة بمستقبل نظامها الاقتصادي ، و تتمثل في تامين مصادر الطاقة و معابر نقلها في مختلف نقاط العالم ظلت القضية الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة التسعينات و القرن الواحد و العشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية ، باعتبار أن أكثر من 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج[2]، بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط.

وقد أرغمت هذه التبعية ذات البعد الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية على تحديد إطار جيو- استراتيجي شامل للتحكم في الرهانات الطاقوية ، و تشمل هذه الإستراتيجية

1 - loc.cit.

أنظر أيضا:

Chemes eddine chitour, géopolitique du pétrole et mondialisation.office des publications universitaires,(1998)

2 - Chemes eddine chitour, la politique et la nouvel ordre pétrolier (international editions dahleb4, 1995.)

النشطة المشترك لشركات قطاع الطاقة و شركات الاستثمار و القروض oil – gas arms business) المدعم من طرف الأجهزة الحكومية الأمريكية[1].

وبالإضافة إلى البعد الحيوي الذي تشكله مصادر الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فان الرهان الطاقوي يحتل مركزا متقدما في الأدوات الإستراتيجية للسياسة الدولية الأمريكية في تعزيز هيمنتها العامية لا سيما في المجال الاقتصادي و تحديدا أمام المنافسين الرئيسيين مثل أوروبا و اليابان.

فالانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد يرمي ، من بين أهدافه ، إلى التحكم في مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، و توظيف هذه الأداة الإستراتيجية في إدارة صراعها التنافسي مع القوى الدولية الثانوية التي تفتقد لموارد طاقة ذاتية كما هو الشأن بالنسبة لليابان و أوروبا.

ويرى الأمريكيون أن التحكم في المصادر الطاقوية الإستراتيجية للنظام الصناعي ، من شانه أن يعزز رهان الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس التبعية الإستراتيجية و الاقتصادية التي يسعى الأمريكيون لفرضها على منافسيهم الدوليين، ومن ثم الحيلولة دون انفراد كل من أوروبا و اليابان بالاستقلالية في إستراتيجيتها النفطية ، و الإبقاء على هامش من فرص الضغط الأمريكي على هذين المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمتد هذا المجال جيو استراتيجي المعني بالرهان الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج و بحر قزوين شرقا، حيث يجعل هذا الطرح جيو استراتيجي شامل ، فالامريكين ينظرون إلى منطقة المغرب و المشرق

1 – Bernard ravennel, l'algerie entre la France et les etats–unis,op.cit.,p.163.

العربي إلى القوقاز كفضاء استراتيجي متكامل ، مما يفسر المنظور الاستراتيجي الموسع للحلف الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد كان لمنظور الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن الطاقوي اثر مباشر على السياسة الأمريكية في المنطقة حسب التقسيم التالي:

شرقا: سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق استقرار سياسي في الشرق الأوسط على ضوء مساري السلام الإسرائيلي – الفلسطيني و الإسرائيلي – العربي.و هو المشروع السياسي الذي أرفقه الأمريكيون بمشاريع بناء اقتصادي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (مشروع MENA– مشروع الشرق الأوسط الكبير) [1] ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي راهنت على سوق إقليمية موسعة تضم إسرائيل و الدول العربية في المنطقة. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة بحر قزوين من خلال " دبلوماسية أنابيب النفط و الغاز diplomatic du pipeline لضمان التحكم في ممرات الأنابيب الرئيسية ف تأمينها من خطر إقليمي قد تشكله أي قوة معادية في المنطقة.

غربا : البحث عن تسوية لقضية الصحراء الغربية (اتفاقية هيوستون 1998– لقاءات وايمنغ أوت 2001– مخطط بيكر للتسوية) ، بالإضافة إلى شن هجوم تجاري و اقتصادي عبر الشركات الأمريكية في القارة الإفريقية و استهداف ثلاث مناطق بترولية رئيسية فيها:

أ– إفريقيا الجنوبية (جنوب إفريقيا – انغولا)

ب– إفريقيا الغربية) نيجيريا – كاميرون – كونغو)

1 – شبكة النبأ للمعلوماتية " تأمين مصادر الطاقة قلق أمريكي على المستوى الاستراتيجي " 2008/02/1
http://www.annabaa.org/nbanews/69/054.htm

ت- شمال إفريقيا (الجزائر – ليبيا) [1].

وتجدر الإشارة إلى أن حماية مصادر النفط و ممرات نقله و تسويقه في العالم ، يحتل مركزا متقدما بل و رئيسيا في الإستراتيجية الدولية الأمريكية الجديدة ما بعد 11 سبتمبر 2001، من خلال الانتشار الاستراتيجي و العسكري المكثف عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم لتموينات الطاقة، و توفير الحماية الأمنية الإستراتيجية للدول الممونة للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط و الغاز [2].

2 – الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية – الفرنسية

تعاني دول الاتحاد الأوربي من تبعية طاقوية حادة بحكم افتقارها لهذه الموارد باستثناء بحر ، الشمال النرويج وهولندا–و يتوقع المختصون أن تتعمق هذه التبعية الطاقوية الأوربية للتموينات الخارجية عام 2010 بنسبة تفوق 85% رغم الأثر الايجابي لانضمام النرويج للاتحاد الأوربي [3].

وعلى الرغم من الإستراتجية المتوسطية الجديدة التي انتهجتها أوربا منذ منتصف التسعينات والتـــي تجسدت في مسار برشلونة منذ 1995 الا أن هذا المشروع الشراكي الاورو متوسطي لم يخصص إطارا هاما للطاقة والمحروقات على الرغم من احتياجاتها الكبيرة من هذه المادة الإستراتجية التي قد ترهن مصير حركيتها الصناعية من جهة وتكرس تبعيتها للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية عبر العالم ويذهب المحللون إلى التأكيد أن الاتحاد الأوربي ليست لديه سياسة طاقوية مشتركة ،وقد يفسر ذلك الاعتقاد السائد في السنوات الأخيرة بالوفرة الكبيرة في سوق العرض مما يستبعد مشكل التموين وكذا الرهان على الولايات

1 – Le figaro,(03 septembre, 1993)

2 – La politique énergétique internationale des états – unis,conference.avec.pierre noel.ifri.(09/03/2004)

3 – Chems eddine , géopolitique du pétrole et mondialisation, op.,cit.pp.178-180.

المتحدة الأمريكية في حال حدوث الطوارئ [1] . ويضاف إلى هذه العوامل عنصر آخر يتعلق باستقلالية الشركات النفطية عن مصالح الدول .وكمثال على ذلك جهاز الدول في فرنسا سوى نسبة 10 بالمائة من رأسمال شركة ايلف elf و 2% من شركة توتال –total قبل اندماج الشركتين في شركة واحدة[2].

ورغم هذه المعطيات فان التحاد الأوربي بدا يولي أهمية خاصة لأمنه الطاقوي وهو ما يؤكده تصريح نائبه رئيس اللجنة الأوربية المكلفة بالطاقة والنقل لويولادي لاتشيو – loyolade palatchio التي عبرت عن حرص الدول الأوربية الخمسة عشر 15 على النشاط في المناطق النفطية الجديدة كأحواض منطقة بحر قزوين التي يمكن لاحتياطاتها المحتملة أن تعوض التموينات الأوربية على المدى المتوسط ، مؤكدة أن اللجوء المباشر للتموينات انطلاقا من الشرق الأوسط يجب أن تبقى إحدى أولويات الاتحاد الأوربي[3].

كما ترى ممثلة الاتحاد الأوربي أن الغاز اخذ يحتل حصة هامة من السوق في الحصيلة الطاقوية العالمية خاصة لتعويض الفحم والنفط وفي هذا المنظار دعت دي" بالتشيو" الاتحاد الأوربي أن ينظر بجدية في امن مستقبله الغازي وتنمية إستراتجية غازية ملائمة ، باعتبار أن الموارد النفطية والغازية العالمية الرئيسية توجد في شمال إفريقيا ،إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط ، روسيا وأمريكا الجنوبية وتؤكد المسؤولة الأوربية أن تنويع التموينات الغازية ضرورية أكثر وان أفاق نمو طلب الاتحاد الأوربي على الغاز ترغم المجموعة الأوربية تعزيز التموينات انطلاقا من بلدان جنوب المتوسط وروسيا.

1 – Bernard ravenel,op.,cit.p.165.

2 – Ibid., p.166.

3 – تصريح : نائبة رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل دي بالاتشيو كان في 7 جويلية 2001 ، انظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2001/07/07

ومن جهتها تعتبر فرنسا –رفقة ايطاليا –من أكثر الدول الأوربية الكبرى المحرومة من موارد رجع نفسه الطاقة إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.وقد ظل الاقتصاد الفرنسي منذ 1950 مرهونا بنسبة كبيرة بالتموينات الخارجية من الطاقة [1].

المطلب الثاني : المغرب العربي في سوق الطاقة العالمية

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العالم لاحتياطي وإنتاج الطاقة ،ويتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر ، لبيا وبدرجة اقل تونس.

وتعتبر الجزائر احد أقطاب الطاقة في منطقة عضو في منطقة اوبيك باحتياطي من الاكتشافات المؤكدة من البترول يقدر بحوالي 11.8مليار برميل ،وقد بلغ إنتاجها من النفط 1.23.مليون برميل يوم عام 2004، فيما يقدر احتياطها من الغاز حوالي 160 تريليونمتر قدم المركز السابع عالميا ويبلغ إنتاجها 70 مليار متر مكعب / سنويا المرتبة السادسة عالميا .

والى جانب الجزائر تشكل ليبيا قطبا طاقويا رئيسيا في المنطقة بإجمالي احتياطي من النفط يفوق 5.29 مليار برميل، ويبلغ لنتاجها 401 مليون برميل/يوم – ثاني اكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، فيما تبلغ الاحتياطات الليبية المؤكدة من الغاز 37 ترليون قدم مكعب ، وهي مرشحة للارتفاع إلى مابين 70 الى 100 تريليون قدم مكعب.

وتأتي تونس – بفارق كبير – في المركز الثالث باحتياطي من النفط يقارب 308 مليون برميل بقدرة بلغت 66000 برميل /يوم عام 2003. و قد دخل تونس قائمة

1 – Chemes eddine chitour, la politique et la nouvel Order petrolier international,op.cit.,pp.669-346.

المصدرين للنفط لأول مرة في تاريخه عام 2000 و في المقابل يبلغ احتياطي تونس من الغاز حوالي 2.8 تريليون قدم مكعب حيث أنتجت 66 مليار قدم مكعب عام 2000[1].

وتعتبر الجزائر البلد الطاقوي الرئيسي في منطقة المغرب العربي بحكم تنوع مواردها(البترول – الغاز) و النوعية الرفيعة لنفطها بالإضافة إلى الأفاق الاستكشافية الواعدة فيها . و حسب تحقيق أعدته الشركة البريطانية للاستشارة " روبرتسون Robertson عام 1998 ، فان الجزائر أصبحت إحدى الدول المثيرة لاهتمام الشركات النفطية الدولية من حيث وفرة مشاريع جديدة للتنقيب و الإنتاج في مجال النفط.

ووفقا للترتيب الذي خلص إليه هذا التحقيق ، تحتل الجزائر المركز السادس عالميا[2]. وقد كان للوتيرة المتصاعدة للاكتشافات في الحقول الجزائرية ، اثر سريع على الطاقات الإنتاجية الجزائرية من النفط و الغاز، و من ثم مستوى الصادرات لهذا البلد ، حيث بلغت صادرات المحروقات عام 1997 مستوى 104 مليار طن معادلا للنفط T.E.P– أي بزيادة تقارب 10% مقارنة بسنة 1996 فيما ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 115 مليار ط.م.ن (T.E.P) عام 2000[3] .

1 – Energy internationall,agency.(februry 2004.mars2005

2 – Amor khalife, la reforme du secteur des hydrocarbure en algerie.naqd.(no 12 printemps– eté 1999),p.173.

3 – 1 طن معادلا للنفط =. tone equivalent petrol: t.e.p 7.3برميل تقريبا.

الجدول رقم 6 : احتياطي وإنتاج النفط والغاز في المغرب العربي (إحصائيات 2004)

	احتياطي البترول (مليار برميل)	إنتاج البترول (آلاف برميل/يوم)	احتياطي الغاز (متر مكعب)	إنتاج الغاز (مليار متر مكعب)
الجزائر	11.8 مليون برميل	1.8 مليار برميل/يوميا	160 تريليون قدم مكعب – السابع عالميا	70 مليار متر مكعب– السادس عالميا
ليبيا	5.29 مليار برميل	4.1 مليون برميل / يوميا	37 تريليون قدم مكعب	– – – –
تونس	308 مليار برميل	66 مليون برميل/ يوميا (2003)	2.8 تريليون قدم مكعب	66 مليار متر مكعب
المجموع	17.398 مليار برميل	5.966 مليون برميل / يوميا	199.8 تريليون قدم مكعب	– – –

المصدر:

.Energy international agency energy international agency, mars 2005, February 2004

الموقع على الانترنت :www.eia .doe.gov

المطلب الثالث : الاستثمارات النفطية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

شكلت الجزائر العشر السنوات الأخيرة محور الإستراتيجية النفطية في إفريقيا و شمال إفريقيا – بحكم عدة اعتبارات اقتصادية و سياسية – ، مقارنة بالسوق الليبية التي على الرغم من أهميتها ظلـت معطيات التصادم السياسي بين الولايات المتحدة و ليبيا منذ السبعينات و خاصة منذ إعلان الحصار في نهاية الثمانينات ، حاجزا للشركات النفطية الأمريكية في طريق استثماراتها في سوق النفط الليبية و على هذا الأساس سيتم التركيز في المحور من البحث على" الحالة الجزائرية".

1 – السوق الجزائرية

تحتل الجزائر موقعا محوريا في الخريطة جيو – إستراتيجية للرهانات الأمريكية على موارد النفط في إفريقيا، وقد كان للاكتشافات البترولية الهامة في الجزائر خلال سنتي 1994–1995 اثر مباشر على الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للجزائر التي بدأت – في تلك الفترة رغم اثر الأزمة السياسية و الأمنية – تستقطب اهتمام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي – البنـك العـالمي) و الشركات النفطية العالمية، بحكم الثقة المالية التي تحظى بها الجزائر. وأكد هذا التوجه الأمريكي البراغمتي الجديد نحو الجزائر ريتشارد جاكسون Richard Jackson مدير شؤون شمال إفريقيا بكتابة الدول الأمريكية للشؤون الخارجية خلال ملتقى نظم بواشنطن في ماي 1996 حيث ركز على الاهتمام الجديد الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر بقوله: " تعتبر الجزائر اقتصاديا ، متعاملا رئيسيا و هاما..." فالجزائر " منتج معتبر للبترول و الغـاز من النـوع الرفيع . و يكشف ريتشارد جاكسون التوجه الأمريكي الجديد نحو الجزائر بقوله : " لدينار رهـان اقتصادي كبير في الجزائر (...) فنحن لدينا عجز في مؤسسة "اكزيم – بنك – exim – bank " الجزائر يقارب 2 مليار دولار ، منها 1.5 مليار مع شركة سوناطراك وحدها (...) و في نهاية القرن

العشرين – يقول ر. جاكسون" سترتفع ميزانية سوناطراك إلى حوالي 18 مليار دولار . أنها أمـوال ضخمة و نريد حصتنا منها"[1].

وتؤكد هذه التصريحات الرهان النفطي الأمريكي المتزايد على الجزائر – منذ منتصف التسعينات– و اثر ذلك في تعزيز موقع الجزائر في سلم الاهتمامات الدولي و سياستها الإفريقية و المغاربيـة ، و ما يبرر من تصريحات " روبرت بيليترو" نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط حيث صرح أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي لدى عودته من الجزائر في افريل 1996، راسما بذلك معالم السياسة الأمريكية إزاء الجزائر : "الجزائر تعتبر ثاني أكبر بلد في إفريقيا، و هي تلعب دورا رياديا في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (...)

وعلاوة على الاهتمام الجيوسياسي الأمريكي بالجزائر في ضمان المنطقة ،فان المصالح الأمريكية تتضمن أيضا الاستثمارات العمومية و الخاصة الأمريكية في مجال الطاقة بالجزائر ، عضو مستقر في منطقة الاوبيك"[2] .و ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن موارد الطاقة الهامة التي تملكهـا الجزائر تجعل من هذا البلد محور أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي وكذا الممون الرئيسي لأوروبا من الغاز و النفط ، ، مما يرشحها (الجزائر) للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية الغربية . و قد وصف الخبراء الأمريكيون الجزائر في غضون جوان 1998 سنة إرسال بعثة استطلاع من كتابة الدولة و الكونغرس لإعداد تقرير عن الجزائر ، باعتبارها " قطبا طاقويـا واعدا[3].

1 – Bernard ravenel,op.cit.,p.164.

2 – Ibid.,p.164.

3 – هذا تقرير كان من إعداد بيير سالينجر – Pierre Salinger الذي حل بالجزائر في جوان 1998 في مهمة استطلاعية من كتابة الدولة والكونغرس الأمريكيين لإعداد تقرير عن الجزائر أنظر المجلة الدورية لوزارة الطاقة والمناجم الجزائرية

موقع الشركات الأمريكية في سوق الاستثمارات النفطية بالجزائر.

سجل قطاع المحروقات بالجزائر آفاقا جديدة منذ منتصف التسعينيات حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية النفطية في الجزائر بالشراكة مع "سوناطراك" مالا يقل عن 8.6 مليار دولار خلال فترة (1999- 2003) و تأتي الشركات الأمريكية في المقدمة بنسبة مشاركة تفوق 35% ، متبوعة بالشركات الايطالية (14%) ، ثم الاسترالية (9) ، فالبريطانية ، و الاندونيسية و الكندية بنسبة 8% لكل منها. أما الشركات الاستثمارية الفرنسية في هذا القطاع فتاتي متأخرة بنسبة 7% ، أما البـ فتتقاسمه الشركات الروسية و الاسبانية و غيرها[1] وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في تطوير حقول النفط الموجودة بالجزائر – و التي بلغت 7.7 مليار دولار لنفس الفترة لحساب نفس الفترة رة ، فقد بلغت مساهمة الشركات الأمريكية فيها نسبة 20% ، بعد الشركات البريطانية (30%) ، و قبل الشركات الاسترالية (16%)و الاسبانية (15%) [2].

وقد شهدت فترة (1991-1998) آفاقا استكشافية كبيرة بتوقيع 38 عقد بحث و ستة عقود تنقيب ، فيما تم تحقيق 33 اكتشافا منذ 1994 منها 15 خلال فترة (1995-1994) ، 10 (1996) و 10 اكتشافات أخرى عام 1997(2).

و من خلال هذه المعطيات استخلاص ملاحظتين رئيسيتين هما:

- تمركز الاكتشافات الجديدة في محور جغرافي محدد : تسعة من مجموع اكتشافات (عام 1997) سجلت في حوض بركين الذي تؤكد الدراسات إلى حد الآن احتواءه لما لا يقل عن

1 - Energie et mines revue périodique du ministre de l'énergie et des mines algérien avril 2004 loc.cit.

2 - Amour khalif, op.cit.,p.172.

4 ملايير برميل ،مما يرشحه لان يكون محور التنقيب والاستغلال النفطي في الصحراء الجزائرية بحكم المعرفة التقنية الجديدة لخضائصه الجيولوجية و الجغرافية. [1]

– الصعود القوي للشركات الانجلو – ساكسونية و الأمريكية خاصة ، إذ أن الشركات التي أعلنت عن اكتشافات نفطية جديدة عام 1997 هي شركات انجل ساكسونية:

– انادارکو – anadarco(4 اكتشافات).

– "لويزيانا لاند lousiana land et exploration e.1.1"(اكتشافان اثنان)

– "اركو – arco" (اكتشاف واحد)

– "بيترو كندا –canada petro اكتشاف واحد).

وقد انفردت الشركات الأمريكية الثلاث – لويزيانا لاند lousiana land and exploration بحصة سبع (7) اكتشافات من مجموع عشرة خلال سنة 1997 ، مما يؤكد ديناميكية الرأسمال النفطـي الأمريكي في التنقيب على المحروقات في الجزائر منذ 1990. كما يؤكد كذلك الدور الريادي لشركة"انادارکو– anadarco" التي بلغ مجموع اكتشافاتها في الحقول الجزائرية خلال سنوات 1995– 1996–1997 سبعة (7) اكتشافات المرتبة الأولى) ، متبوعة بشركة أمريكية أخرى لويزيانا لاند (5) اكتشافات) في المرتبة الثانية ، ثم "أجيب agip" الايطالية و سوناطراك (3 اكتشافات لكـل منها) ، وبعدها "اركو" الأمريكية "سيبا"، "موبيل" و بترو كندا" (اكتشاف واحد لكل منها) [2].

وقد أكد رئيس شركة النفط الأمريكية "انادارکو" جون سيتر John seitz – رهانه الكبير على حقول النفط الجزائرية قائلا: " نريد أن نرى جزائر أخرى بإمكانها أن تشكل

1 – أشغال الندوة حول الاكتشافات في حوض بركين غدامس سابقا المنعقد في ديسمبر 1997.

2 – O Amor khelif,op.,cit.p.173.

10الى 20% من الإنتاج الإجمالي للشركة "، علما انه منذ توقيع عقد مع سوناطراك عام 1998 اكتشفت شركة " انـادارکو" و حدها ما يقارب 2.8 مليار برميل من النفط في الحقول الجزائرية [1].

وقد بلغت حصة هذه الشركة الأمريكية من إنتاج النفط في الجزائر ما يعادل 100 ألف برميل / يوم خلال سنة 2002، فيما يذهب "جون سيتز" إلى التوقع بان إنتاج " انادارکو" من النفط في الجزائـر مرشح لبلوغ أكثر من 700 ألف برميل / يوم عام 2006.

وكانت هذه الشركة النفطية الأمريكية وقعت عقدا جديدا للاستكشاف على المدى البعيد في الصحراء الجزائرية ، ، و يقول رئيس شركة " انادارکو" الأمريكية : " نعتقد أن هناك إمكانية لاكتشاف مليار آخر و ربما ملياري برميل نفط في الجزائر . فهناك مخزون ضخم يمكن استغلاله في الحقول الموجودة وفي باقي الجزائر " [2]، قد استطاعت شركة " انادارکو" أن تحقق خلال فترة 1993-1998 مالا يقل عن 12 اكتشافا

وتعتبر " انادارکو" الشركة البترولية الأجنبية الأولى بدون منازع في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهي من أكثر الشركات تأهيلا في مجال نشاطات التنقيب/ الاستكشاف و ذلك بمعـدل اكتشافين -02- من مجموع سنة 06 اكتشافات عام 1996، و أربع-04- اكتشافات من عشرة -10- اكتشافات عام 1997 .

وقد ارتفع إنتاج شركة "انادارکو" من النفط في الجزائر من 30.000 برميل / يوم عام 1998 إلى 330.000 برميل/ لليوم عام 2002 و تجاوز عتبة 500.000 برميل / لليوم عام 2005[3]. ويتأكد من خلال هذه المعطيات أن الجزائر أصبحت منطقة إستراتيجية لنشاطات الشركة الأمريكية "انادارکو" حيث شكلت بالنسبة إليها عام 1997 ما يقارب نسبة

1 - El watan,(du 4septembre 2001no 3267)

2 - loc.cit.

3 - Amor khelif,op cit., p.173.

44% من إجمالي احتياطاتها من المحروقات السائلة و 26% من كل احتياطاتها المؤكدة (المحروقات السائلة و الغاز الطبيعي) ، مقابل 42 % و 21% عام 1996 [1].

ويضاف إلى مركز "انادارکو" المحوري في الجزائر دور الشركتين الأمريكيتين الأخريين: "اركو" و "اموكو" اللتان سجلتا إلى حد الآن أرقاما استثمارية معتبرة. قد استثمرت " الاكو" عام 1996 ما يعادل 400 مليون دولار في الحقل "روض البغل" ، فيما ارتفع هذا الرقم الى 440 مليون دولار عام 1997 ، مما يشكل نسبة 26% من إجمالي نفقات هذه الشركة خارج الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنقيب و الإنتاج[2].

كما حازت شركة "أموكو" بدورها على مركز متقدم على ضوء الاتفاق الهام الموقع عام 1998 مع سوناطراك ، و القاضي بتطوير و استغلال أربعة حقول غازية في منطقة " ان امناس" . علما ان مدة العقد حددت بعشرين (20) عاما . فيما تقدر استثمارات "اموكو" في هذا العقد ما يعادل 900 مليون دولار ، عما ان شراكة مع " بريتش بيتر وليوم " البريطانية في مجمع دولي جديد (AMOCO/BP) سمح لها بمراقبة مراكز إستراتيجية في حقول الغاز الجزائرية.

وفي سياق عرض مؤشر لا سيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق الجزائريــة تجـدر الإشارة إلى ان الشركات الأمريكية الثلاث (انادار) كواركو اموكو) ، و رغم أنها مصنفة ضمن فئة الشركات النفطية المستقلة (غير الحكومية، إلا ان قدرتها الضاغطة على الساحة الدولية الأمريكية لا يستهان بها مما يفتح المجال لتأثير مصالح هذه الشركات في السوق النفطية الجزائرية على السياسة الأمريكية في المنطقة، و هو هامش يمكن ان يستغل في صالح الدبلوماسية الجزائرية إزاء واشنطن.

1 – loc.cit.

2 – loc.cit.

ويبرز مؤشر سيطرة الشركات الأمريكية مقارنة بالشركات الأوروبية من خلال الاستثمارات التي بلغت بالنسبة للشركات الأمريكية في مجال الاستكشاف عام 1998 حوا الي 850 مليون دولار أي ما يعادل تقريبا نصف نفقات الاستكشافات المسجلة منذ 1990.[1]

وقد سجل هذا الحجم المعتبر من الاستثمارات ارتفاعا جديدا على ضوء البرنامج الجديد للشركات الأمريكية التي رصدت 4 ملايير دولار لإنفاقها خلال الخمس سنوات الفاصلة بين (1998-2003) [2]

وتتجسد قوة رأس المال النفطي الأمريكي بالجزائر في ثلاث شركات رئيسية "انا داركو" في مجال الاستكشاف الإنتاج، و "اركو" في مجال الاسترجاع ، و "اموكو" في مجال استغلال الغاز الطبيعي. وإذا ما أضيف إلى هذه الشركات الأمريكية شركة " بريتيش بيتروليوم" "British petroleum" التي حققت خلال سنتي 2001-2000 اقتحاما ملحوظا للاستثمارات في حقول الغاز الجزائرية [3]، فانه يمكن التأكيد ان الشركات الانجلو - ساكسونية أخذت موقعا أساسيا و مهيمنا في وق الطاقة الجزائرية مقارنة بالشركاء الأوروبيين و الفرنسيين التقليديين.

وقد وقعت شركة "اركو" الأمريكية في فيفري 1996 عقدا بقيمة 1.3 مليار دولار مع شركة سوناطراك للرفع من طاقة الحقل النفطي لـ "روض - البغل" ، قرب حاسي مسعود ، فيما وقعت "اموكو" في جويلية 1998 على عقد لاقتسام الإنتاج مع سوناطراك بقيمة 790 مليون دولار ، خاص باستغلال الحقول الغازية في الصحراء الجزائرية.

1 - Amor khelif, op. cit., p.176.

2 - سوناطراك الندوة العالمية للطاقة المنعقدة بهيوستن الأمريكية سبتمبر 1998

3 - عقد الشراكة الموقع بين بريتيش بيتروليوم وسونا طراك في 11 أوت 2001 بالجزائر يتعلق باستثمار 205 مليار دولار في حقول الغاز الجزائر " ان صالح لإنتاج 9 مليار متر مكعب من الغاز مخصصة للتصدير أنظر جريدة quotidian d'oran عدد 13 أوت 2001

وتشكل الصادرات الجزائرية من المحروقات (الغاز الطبيعي المميع G.P.L أساسا) النسبة الساحقة للصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت أكثر من 7 مليار دولار عام 2004، فيما تمثل التجهيزات البترولية أكثر من 50% من الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية،

– الممون الرئيسي للجزائر بالتجهيزات البترولية – متقدمة بكثير كلا من فرنسا ، ألمانيا و اليابان. [1]

ويتوقع ان تشهد الصادرات الجزائرية من الغاز للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا مضطردا خلال العشرين سنة القادمة ، و ذلك بطلب من الجانب الأمريكي ، علما ان حاجيات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز سترتفع بنسبة 50 % خلال السنوات الـ 18 القادمة ، لتبلغ 950 مليار متر مكعب[2].

وتعتبر الجزائر احد المصدرين الرئيسيين في إفريقيا من النفط للولايات المتحدة الأمريكية، فيما تغطي نيجيريا (في المرتبة الأولى 36.5% من واردات النفط الأمريكية من إفريقيا، متبوعة بالجزائر في المركز الثاني (14.8%) ، ثم انغولا (12.5%)[3].

2- آفاق الاستثمارات النفطية الأمريكية في ليبيا:

استطاعت ليبيا – بعد التخلي رسميا عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003– ان تفتح آفاقا جديدة لاستثماراتها الاقتصادية مع الشركات الأمريكية و الأوروبية ، لا سيما في قطاع المحروقات ، وهو ما تأكد بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن ليبيا في 2004 و تقديم ليبيا . لأسباب إستراتيجية – و عودا بتخصيص حصة كبيرة

1 – Jeune Afrique, (no du 29 mars., 1993).p.55.

2 – El watan,(novembre, 2002).pp. 8-9.

3 – Marchés tropicaux ,(28 août), p. 2235.

للشركات الأمريكية في سوق الاستثمارات في ليبيا . و يعتزم الأمريكيون اقتحام سوق الاستثمارات النفطية في ليبيا بعد فترة طويلة من الانسحاب حساب الشركات الأوروبية – الايطالية ، الفرنسية و الألمانية بالخصوص – التي تستجيب كلية لإجراءات الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا.

وترى الشركات الأمريكية ان الفرصة مواتية لاستغلال التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الليبية لاستدراك الفارق الذي يفصلها عن موقع الشركات الأوروبية في ليبيا ، علما ان 53 مليار دولار من حجم المخصصات الليبية لتطوير منشئاتها البترولية [1]، بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار والضخمة المبرمجة في الآجال القريبة من شئنها ان تثير اهتمام المستثمرين الأجانب.

قد عرضت ليبيا أكثر من 130 منطقة استثمارية على شركات الطاقة الدولية منذ أوائل 1999 ، غير ان العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1982، و تجديدها ف عام 1986، أعاق بشكل كبير الشركات الأمريكية من الاستثمار في ليبيا ، و هي الشركات التي تمتلك الخبرات و التكنولوجيا الأكثر حداثة في مجال التنقيب عن النفط ، علما ان الصناعة النفطية الليبية مازات بحاجة إلى التحديث رغم وجود شركات فرنسية ايطالية و اسبانية و نمساوية بها.

وتعد شركة "ايني" ENI – الايطالية ، و الفرنسية "توتال الف" من أكبر الشركات المنافسة فـي ليبيا ويتوقع ان يتيح قرار رفع العقوبات الأمريكية على ليبيا منذ أفريل 2004، فرصا جديدة لتطـوير الصناعات النفطية الليبية – استكشاف و تكرير النفط و الغاز – و استئناف الجهود للتصدير الغاز المميع الذي تراجعت صناعته تحت ضغط الحصار وقد

1 – Zakarya daoud," les diplomaties du Maghreb : une réorientation stratégique vers les États– Unis in dossier"," le magherb " questions internationales (no 10–novembre –décembre 2004),p.124.

ذكرت جريدة " وول ستريت جورنال" في بداية فيفري 2004 ان شركات نفط أمريكية ضبطت مع ممثلين ليبيين مخططا للعودة إلى الاستثمار في ليبيا ، مما يمهد الطريق أمام استئناف شركات النفط الأمريكية و من بينها مجموعة "اويزيس" – OASIS – التي غادرة ليبيا عام 1986 .و تضم مجموعة أوازيس ، شركات " ماراثون اويل" و " كونوكو "فيليبس" و " اميرادا هيس" . و تحاول هذه المجموعة تمديد أجال التراخيص الخاصة بها في مناطق امتياز ليبية ، و التي ينتهي معظمها عام 2005. و تخشي هذه المجموعة من فقدان فرصها الاستثمارية في ظل الآفاق التنافسية الحادة المرتقبة في السوق الليبية ، لا سيما مع الشركات الايطالية (أجيب واياني و النمساوية (او.ام دبليو) و الاسبانية (ريبسول) أو الشركات التركية.

وبلغ إنتاج مجوعة أوازيس الأمريكية الذرة عام 1969 و تجاوز مليون برميل من النفط يوميا ، إلا ان امتياز المجموعة و غيرها من الشركات الأمريكية تعطل عام 1986 حين طبقت العقوبات النفطيـة قد مارست شركة " أوازيس" ، رفقة الشركات أمريكية الأخرى) شيفرون تكساس و هاليبورتون و بتشل غروبن ضغوطا كبيرة على الادراة الأمريكية من اجل رفع العقوبات المفروضة على ليبيا آنذاك، محذرة من مخاطر استمرار هذه العقوبات على صناعة الطاقة الأمريكية التي تتمثل في استبعاد شركات النفط عن الاستثمارات الليبية لآجال قادمة.

و من الجدير بالذكر ان مجوعات شركات النفط الأمريكية عملة في ليبيا منذ الستينيات ، إلا ان شركتي اكسون و موبيل – اللتين اندمجتا في شركة واحدة هي " اكسون موبيل" ، قد أجبرتـــا على مغادرة ليبيا عام 1982.

و رغم فرض " قانون الحظر الليبي – الإيراني " الأمريكي الذي سن عام 1996 و الذي يمنـع الشركات من استثمار أكثر من 40 مليون دولار في العام في صناعة النفط

الليبي ، إلا ان الشركات النفطية الأمريكية التي كانت تنشط في ليبيا احتفظت مبدئيا بمعداتها ، قبل ان يسمح الرئيس الأمريكي جورج بوش – بعد رفع العقوبات الدولية في سبتمبر 2003 لمسئولي مجموعات نفطية أمريكية التوجه إلى ليبيا لجرد مواقعها الاستثمارية في هذا البلد.

المطلب الرابع : التعاون الفرنسي (الأوروبي) الجزائري في مجال الطاقة

أكدت دول جنوب أوروبا (ايطاليا ، فرنسا ،اسبانيا) رهانها على التموين بالغاز الجزائري من خلال بناء شبكة أنابيب الغاز الضخمة " transmed" الرابطة بين الجزائر و ايطاليا عبر تونس و أنبوب الغاز المغاربي – الأوروبي " Europe – Maghreb" الرابط بين الجزائر و اسبانيا[1] ، البرتغال و فرنسا عبر المغرب، و الذي أطلق عام 1998 ، في انتظار تجسيد مشروع "ميدغاز" – –MEDGAZ الذي يربط الجزائر باسبانيا بأنبوب تموين بالغاز في 2007، و الذي تصل طاقته التموينية 8 مليار متر مكعب سنويا [2].

أكد بيان صادر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أنه تم انجاز أعمال أنبوب الناقل للغاز العابر للبحر الأبيض المتوسط (ميدغاز) والرابط بين الجزائر واسبانيا وأشار البيان إلي أنه تم استكمال الأشغال الخاصة بالجزء الواقع في الأراضي الجزائرية و لم يتبق إلا تكملة أعمال الخط الأرضي الرابط بين الميريا و البسيت اسبانيا ليتم اختتام مشروع ميدغاز بشكل نهائي[3].

1 – Fathallah oualou,op.,cit.pp.248-249.

2 – أنظر تصريحات وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل لوكالة الأنباء الجزائرية 08-09 جويلية 2004

3 – الجزائر : قرب الانتهاء من مشروع ميدغاز بشكل نهائي.

http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?type=all&storyid=

ومن المخطط أن يدخل أنبوب نقل الغاز والذي مقدر سعته بحوالي 8 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز حيز التشغيل سنة 2009. وتم توكيل إنجاز هذا الأنبوب البالغ طوله210 كم بالمياه العميقة[1] لخمس شركات متعددة الجنسيات، ليتم انجازه خلال الفترة المقررة .

وتمتلك شركة سونطراك 36% من أسهم شركة " ميد غاز" و لقد شهد المشروع خلافات جزائية اسبانية لكن الحسم جاء لصالح الطرف الجزائري و ستدفع الشركة الاسبانية " غـاز ناتورال " تعويضات مالية لصالح شركة سونطراك نتيجة انتهاك البنود القانونية للصفقة[2]، و تشكل شبكات الغاز الجزائري شرقا و غربا مصدر تموين معتبر للاقتصاد الأوروبي الذي ارتفع طلبه من 350 مليـار متر مكعب عام 1992 إلى 600 مليار متر مكعب عام 2000 وقد توزعت مبيعات الغاز الجزائري خلال السنوات العشر الأخيرة لعام 2000 (1992-2000) على النحو التالي :

26 لايطاليا 17.5 لفرنسا 17 لاسبانيا 9.5 لبلجيكا 4.5 لتركيا 3.5 للبرتغال و 3.5 للولايات المتحدة الأمريكية ، وتعتبر الجزائر من بين الممونين الثلاثة الرئيسيين لأوروبا بالغار رفقـة روسـيا والنرويج ، حيث تستوعب أوروبا – حسب أكثر من 59 % من صادرات الغـاز الجزائريـة ، فيما تغطي الجزائر 88 % من حاجيا تالغاز للبرتغال و 64 % لاسبانيا ، و 38% لايطاليا و 24% لفرنسا و 26% لليونان.

ويتوقع ان تزود الجزائر اسبانيا في حالة استكمال مشروع خط عبر أنبوب ميد غاز – بحـوالي 4 مليار متر مكعب ابتداء من عام 2007 علما ان الحصص الاستثمارية عبر مشروع "ميد غاز' تتوزع على النحو التالي : شركة سونطراك 200 سيبسا الاسبانية 20%

1 – تدخل وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل خلال الندوة المتوسطية ال 10 حول الغاز المنعقدة بالجزائر 30 سبتمبر 2003.

2 – Exchanges commerciaux entre la France en algérie,(15mars 2004 l'algérie

والحصة الباقية موزعة بالتساوي 12% لكل واحدة منها بين كل من توتال – فينا الف "غاز" "فرنسا"، "بريتيش" بيتروليوم" "ايبـردول" و"ايندیزا" [1].

وقد استطاعة أوروبا الغربية بفضل احتياطي نفط بحر الشمال (7) ملايين برميل-يوميا) ، الحد من تباعيتها إزاء واردات النفط ، حيث تراجعت هذه التبعية بنسبة 97 عام 1973 إلى 55% عام 1997 ثم 50 عام 2000 كما استطاعت أوروبا بفضل موقعها الجغرافي المحوري ان تستغل مختلف شبكات الرابط بأنابيب الغاز بالإضافة إلى ارتفاع قدرتها التخزينية وخاصة تنويع مموليها في الحد من سقف تبعيتها الخارجية 30 كأقصى حد حسب كل مصدر تموين وهو ما تدعم أكثر بفضل رهانها على التموين من مناطق غنية ومتنافسة الجزائر بحر الشمال روسيا وفي المستقبل على الشرق الأوسط بحر قزوين الكرابيب وخليج غينيا.

وفيما يتعلق بالعلاقات الطاقوية بين الجزائر وفرنسا فقد سجلت تطور كبير خلال السنوات الأخيرة تحتل الجزائر مركز خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز.

وقد ضاعفت الواردات النفطية الفرنسية من الجزائر بنسبة 12 عام 2003 مقارنة بعام 2002 وتغطي الجزائر 11.5 من واردات الطاقة الفرنسية وأكثر من 20 من وارداتها من الغاز[2].

وفي مجال الاستثمارات استطاعت الشركتان الفرنسيتان توتال – فينا ايلف وغاز دوفـراس تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي الأخير بين الجزائر وفرنسا حيث وقعتة شركة توتال فينا ايلف مع اركو الجزائر في سبتمبر 1999 على عقد يسمع لشركة الفرنسي بالحصول على 40 من أسهم اقتسام إنتاج حقل روض البغل وهو

1 – Bernard ravenel,op.,cit. p.166.

2 – Amor khalif,op.cit.,p.166.

الاتفاق الذي عزاه المختصـون لخلفيات سياسية ومن جهتها ظفرت شركة اونتروبوز الفرنسية عام 2001 بعقد 89 مليون دولار و 2 مليار دينار – لتطوير إنتاج حقل منزل الجات – شمال

وتجدر الإشارة إلى ان فشل اتفاق الغاز بين غاز فرنسا وسونطراك عام 1982 والذي شهد مفاوضات عسيرة كان له الأثر المباشر في إحداث القطيعة في العلاقات الغازية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1985 حيث حلت شركة بيشتل محل الشركة الفرنسية سوفريغاز عام 1996 بارزيو و 1997 بسكيكدة فيما تراجعت الصادرات الجزائرية من الغاز لفرنسا من 66 بالمئة من موع مبيعات الغاز الجزائري عام 1982 إلى 20 عام 1995[1].

وقد تميزت الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية بالنسبة للدولة والشركات إزاء الجزائر بالحـذر الاستثماري الذي ازداد حدة مع آثار الأزمة الأمنية في الجزائر خلال عشرية التسعنيات والتي كـان المستثمرون اكبر الخاسرين فيها بحكم انسحابهم وحذرهم من السوق الجزائرية تحت ضغط الهاجس الأمني وكانت شركة توتا المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كان لها وجود مباشر في الجزائـر قبل عام 2000 إذ بعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970 سجلت هذه الشركة بترولية الفرنسية عودة ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة وتشارك توتال حاليا طبقا للعقد المبرم عام 1995 بنسبة 35 في حقول الغاز والسوائل ب : تين – فـوي – تـابنوقورت إلى جانـب سونطراك 35 وريبسول 30 وتشارك شركة غاز – فرنسا من جهتها في تحديد بعض مصانع تمييع الغاز الجزائرية لاسيما في سكيكدة وكذا تجهيز بعض الهياكل الغازية[2].

1 – Ibid.,p.186.

2 – Les échos, (20 novembre 1995).

ومن جانب العلاقات الطاقوية الأوروبية – الليبية تعتبر ليبيا شريكا نفطيا هاما للاتحاد الأوروبـي الذي يستوعب 9 برميلا نفط في كل عشرة براميل تصدرها ليبيا[1]، وتعتبر ايطاليا 4 مليار دولار عام 1992 ثم ألمانيا ففرنسا الزبائن الرئيسيين للمحروقات الليبية رغم قيود الحصار التي فرضت على ليبيا قبل انفراج الأزمة والتحول في السياسة الليبية تجاه الغرب.

المطلب الخامس: خلاصة استنتاجيه

يبدو من خلال هذا العرض المقارن ان سيطرة الشركات الأمريكية على السوق النفطية الجزائرية مقارنة بالشركات الأوروبية عامة والفرنسية تحديدا أخذت منحى تأكيديا في السنوات العشر الأخيرة وعليه فان هامش المنافسة الأمريكية الأوروبية من جهة والامريكو الفرنسية من جهة أخرى يطرح بشكل واضح حرص الشركات الأمريكية على التحكم في مصادر التموينات الجزائرية خاصة لأوروبـا وفرنسا ومن هذا المنطق يمكن طرح الملاحظات التالية:

– هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية انفراد أوروبا بإستراتيجية نفطية مستقلة وبالتالي ضمان حاجياتها بعيدا عن ضغط التبعية للإستراتيجية الأمريكية في هذا المجال الاستراتيجي ؟

– ألا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تفكر في الانفراد بتموينات الغاز الجزائري لتحويل بيعها إلى أوروبا كورقة ضغط يلجا إليها عند الحاجة التنافسية ؟

– في مجال المنافسة الأمريكية – الأوروبية اليابانية يعتبر قطاع البيترو كيمياء نشاطا مربحا وإذا مـا سيطرت أوروبا على تموينات الغاز الجزائري فان الاستثمارات في المنتوجات المستخرجة ستكون في أوروبا مما يفتح مجال المنافسة في إنتاج ألياف النسيج .

1 – Fathallah oulalou,op.cit.,p.109.

وعلى هذا الأساس يطرح أمام الأمريكيين خياران :

– السماح للأوروبيين بهامش الاستقلالية مع الرهان على شراكة بالتراضي مع أوروبا .

– مضاعفة الرقابة على إنتاج وتسويق الغاز في آسيا الوسطى والجزائر للاستثمار بأنفسهم في مجـ البيترو كيمياء بأوروبا .

– ومهما يكن فان التبعية الإستراتيجية النفطية لأوروبا وفرنسا إزاء الولايات المتحدة الأمريكية تبدو إلى حد ألان واضحة وحتى فيما يتعلق بوضع أنبوب الغاز الجزائري – الأوروبي او ما يخص مراقبته تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما خلال المؤشرات التالية :

– دور شركة بيشتل في وضع الأنابيب وكذا عملية التمويل

– مشاركة رؤوس الأموال الأمريكية في الشركة الاسبانية ايناغاز – لإنتاج الكهرباء

– التدخل الأمريكي في سياسة الطاقة الايطالية من خلال دفعها نحو خيار التنويع ودعم الرهان علـى ممون رئيسي مثل الجزائر وهو ما يعتبره الايطاليين محاولة لإزاحة الايطاليين من المركز المتقدم الذي يحتلونه في سوق الغاز الجزائرية علما أن ايطاليا تعتبر الزبون الأول من الغاز الطبيعي الجزائري متقدمة كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا[1].

– ويؤكد أحد خبراء النفط الأمريكي هذا التوجه الأمريكي المراهن على السوق الجزائرية وفرص الاستثمار فيها وحرص الشركات البترولية على الانفراد بهذا المجال الاستثماري الضخم بقوله منـذ 1995 " ان هناك قانونا جديدا حول المحروقات في الجزائر منذ 1991 مما سمح ا للشركات الأجنبية بالشراكة مع الشركة العمومية الجزائرية سوناطراك فكان من

1 – Bernard ravenel, op. cit.,p.166.

الطبيعي ان نقتحم الجزائر أليس كذلك ؟ أنها مهمتنا وما على الفرنسيين إلا أن يكونوا في المستوى أما نحن فنعلم ان هناك أياما مشرقة في الجنوب الجزائري بالنسبة للشركات الأمريكية [1].

– ويضاف إلى عامل المنافسة الأمريكية القوية في هذا المجال عنصر التنافس الأوروبي لاسيما دور الشركات الايطالية النفطية بالجزائر لا سيما وان ايطاليا واسبانيا أبديا استعدادا أكبر من فرنسا ل المغامرة في سوق الاستثمارات الجزائرية خلال الفترات الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائـر فـي النصف الأول من التسعنيات.

1 – La Croix ,(13 avril1995.)

الفصل الثاني
تأثير التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة المغاربية

تمهيد

تشكل منطقة المغرب العربي فضاء إستراتيجياً للتنافس الفرنسي الأمريكي ، هذا التنافس الذي تحكمه المصالح الحيوية لكل طرف ، إذ تعتبر فرنسا هذه المنطقة مجالها الحيوي ، وفي نظر الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنطقة تمثل فراغاً إستراتيجياً لا بد من ملئه ، ولهذا فقد احتلت مسألة التنافس بين البلدين حيزاً مهماً في اهتمامات الساسة و المحللين خاصةً منهم الفرنسيين و الأمريكيين ، فالفرنسيون ترجع أفكارهم إلى الجنرال ديجول لكونه رسم بقوة نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين ، و دعا إلى محاربة كل تبعية للولايات المتحدة حيث قال : " نريد حلفاء و لا نريد زعماء[1] .

كما نجد الفيلسوف الفرنسي روجي جارودي (Roger Jaroudi) الذي وضع بعض المؤشرات التي تحذر من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إذ قال إن الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية خصوصاً بعد انهيار الشيوعية هو وضع اليد على دول العالم [2] . ، كما توقع في المقابل بعض المحللين الأمريكيين انقطاع العلاقات الأمريكية الأوروبية بسبب السياسة الفرنسية و يأتي في مقدمة هؤلاء ويليام هانكس (William Hawkins) الذي يقول: إن الخطر الأكبر على حرية وأمن وسلامة الولايات المتحدة ربما لن يأتي في مطلع القرن الواحد و العشرين من أعدائنا ، لكن من أصدقائنا الذين يحلمون بمراقبة اقتصادنا ومحاصرة العملاق الأمريكي [3] .

---

[1] −Philippe) petit, tout anti-américains? Revue Marianne, N° 280, Paris, semaine du 2 au 8 septembre 2002, p6

[2] −Benjamin) Stora, La guerre invisible - Algérie années 90, Editions, Presses de Sciences Politique , Paris, 7 mars 2001, p 56

[3] − John) Laughland, L'Amérique contre l'Europe, surtout contre la France, Revue Française .de Géopolitique, No 03, édition, N° 280, Edition L'Harmattan, Paris, 2003, pp 246_252

تجذرت فكرة الخلاف الفرنسي الأمريكي 4 منذ أن طلبت فرنسا من الولايات المتحدة المساعدة في حربها في مستعمراتها في الهند الصينية و الجزائر حيث أكدت الإدارة الأمريكية آنذاك مناوئتها للإستعمار ، مما آثار سخط الفرنسيين و اعتبروه تعبيراً عن رغبة أمريكية في أن تحل محل فرنسا في مستعمراتها ، كما عملت فرنسا على محاربة الأحادية الأمريكية على جميع الأصعدة ، و أخذت تتوسع بشكل متسارع في أقاليم العالم خاصة التي تدخل ضمن إستراتيجيتها منها منطقة المغرب العربي و التي أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة ضمن أولويات السياسة الأمريكية الأمر الذي استنكرته فرنسا و خلقت قطباً فاعلاً و منافساً للولايات المتحدة عبر الإتحاد الأوروبي لخلق نظام إقليمي قد يحافظ على مناطق النفوذ الفرنسية ، حيث أدى هذا التنافس الشديد بين هاتين القوتين العالميتين إلى آثار وانعكاسات رهيبة على شعوب و دول منطقة المغرب العربي [1] .

وعليه ، سنستعرض في هذا الفصل أهم المظاهر و الانعكاسات التي خلفها هذا التنافس والفجوات العميقة التي أصبحت تتميز بها دول المغرب ، مع التركيز على أهم معالم التأثير الكبرى لهذا التنافس على المنطقة المغاربية ، و الأساس الذي قد يثير التساؤل في هذا الإطار هو هل تعدت آثار هذا التنافس كل المستويات و المعالم بما في ذلك قضية التكامل المغاربي ؟ و هل لتأثير هذا التنافس علاقة بالتحديات التي تواجهها السياسات الفرنسية والأمريكية في المنطقة و آفاق تلك العلاقات مع الأقطار المغاربية ؟ .

[1] −Yves Henri) Nouailhat, Les Etats Unis et le monde au 20 éme siècle, 2ème édition, Armand Colin , paris, 2000, p 53.

المبحث الأول : مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة المغاربية :

كانت الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي إدارة العلاقات مع أهم اللاعبين الأساسيين على الساحة الدولية و بالخصوص فرنسا و اليابان و روسيا و الصين ، فإن المصلحة الوطنية الأمريكية تقتضي أيضاً دعم الإستقرار في بعض مناطق العالم النامي وفق إستراتيجية إعادة الانتشار الدبلوماسية (Diplomatic Redeployment) ، و تعد منطقة المغرب العربي أحد أهم هذه المناطق التي اكتسبت أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار تجسيد إستراتيجيتها للحفاظ على مصالحها الحيوية العالمية و هو الأمر الذي اعتبرته فرنسا انتهاكا لمنطقة نفوذها و تهديدا لمصالحها .

المطلب الأول : المظهر السياسي :

لقد برزت أهم مظاهر التنافس السياسي الفرنسي الأمريكي حول الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي ، و بدأت الاختلافات بالبروز تبعاً لتطورات هذه الأزمة و اشتداد حدتها ، و عرفت هذه المرحلة إنفراداً فرنسياً بمتابعتها و التأثير المباشر في تطوراتها نظراً للانشغال الأمريكي بحرب الخليج الثانية .

فالاختلاف الفرنسي الأمريكي في التعامل مع الحركات الإسلامية يعود إلى ما قبل بداية الأزمة الجزائرية في مرحلة التعايش الأولى سنة 1988 و التي كان فيها شارل باسكوا (Charles Pasqua) وزيراً للداخلية الفرنسية حيث تعرض لانتقادات من طرف دبلوماسي أمريكي مكلف بملف الإرهاب و مقيم في باريس حيث اعتبر الموقف الفرنسي من واضعي القنابل مجاملة ، [1] .

[1] −Jean) Lesieur, Paris - Washington, divergences de fond, Journal français Express, Paris, 11/08/1994, p 13.

و في مرحلة التعايش الثانية تهجم باسكوا على نفس الدبلوماسي الأمريكي موجهاً انتقاداته بالدعم الأمريكي للحركات الإسلامية ، و بالرغم من فتح مجال الحوار بين الرئيسين كلينتون و ميتران في باريس في بداية جوان 1994 إلا أن واشنطن و باريس بقيتا تتبادلان التهم وتغذيان الاختلاف في الرؤى ، حيث صرح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين " أن موقف فرنسا يقود بالضرورة إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر[1] .

اختلفت الدولتان فيما يتعلق بالأزمة الجزائرية بسبب اختلاف المصالح الوطنية ، فالولايات المتحدة تهدف إلى حماية مسار السلام في الشرق الأوسط و عدم تعرض النظم العربية المؤيدة لهذا المسار لأية اضطرابات سياسية ، كما تسعى فرنسا إلى حماية النظم القائمة في المغرب العربي ككل مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى العمل على توثيق روابطها البلدان و محاولة إدخالها ضمن حيز قانوني سياسي يكفل لها تحقيق طموحها " .

لكن الولايات المتحدة الأمريكية و عملاً على تكريس هيمنتها على المنطقة قامت هي الأخرى على إنشاء مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أعلن عنه في مؤتمر الدار البيضاء في نوفمبر 1994 و يضم دول شمال إفريقيا و دول الشرق الأوسط ، ويرتكز على ثلاثية الأمن و السلام والتعاون و يبرز مظهر التنافس بين المشروعين في تداخلهما الجغرافي، كما يعتبر جزءاً مهماً من سياستهما التوسعية [2] .

---

[1]– شجعت فرنسا على تفعيل العلاقات الأوروبية المغاربية عبر تفعيل الشراكة الأورومتوسطية حيث يعتبر إعلان برشلونة نوفمبر1995 الأساس القانوني والسياسي لهذا التعاون والذي يهدف إلى تطويق المنطقة المغاربية من التدخلات الخارجية خاصة الأمريكية منها حيث استحوذت القضايا السياسية والأمنية نسبة 45% من مخرجات مؤتمر برشلونة 1995 . للمزيد ارجع إلى التقرير الإستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2001/2002، ص 314.

[2]– (ممدوح) شوقي ، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، جويلية 1996 ، ص 125

المطلب الثاني : المظهر الأمني :

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تكييف المعطيات الجديدة و الاستفادة منها لتحقيق إستراتيجيتها الشاملة عن طريق الحلف الأطلسي ، و قد جاء مشروع إدخال دول جنوب المتوسط أساساً كرد فعل على المبادرة الفرنسية الأوروبية للدفاع ، وهو ما دفع بالطرف الأمريكي إلى معارضة الطلب الفرنسي لتولي القيادة الجنوبية للحلف ، و هنا اتضح أكثر مظهر التنافس الأمريكي الفرنسي حول منطقة المغرب العربي ، وعلى هذا الأساس لجأت الإدارة الأمريكية لعقد تحالفات و معاهدات ثنائية مع دول المنطقة ، كما عملت على تكريس التفوق العسكري بإحكام سيطرتها على القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي ، وهو ما يتوجب قيام دولة مستقرة و قوية موالية لها ، وهنا يمكن أن تتبوأ الجزائر هذه المكانة مستقبلاً نظراً للقدرات التي تمتلكها ، وهو الأمر الذي تتحفظ إزاءه باريس و تحاول استقطاب المنطقة من خلال مشروع الشراكة الأورو مغاربية (وثيقة برشلونة (1995) [1] .

ترتكز الشراكة الأمنية على مبادئ الاستقرار والحوار و احترام القانون الدولي و سيادة الدول وتسوية الخلافات سلمياً و محاربة الجريمة المنظمة و المخدرات و مكافحة الإرهاب، ومن مظاهر التنافس إنشاء فرنسا و بعض الدول الأوروبية قوة الانتشار السريع الأوروبية

(Eurofor) و القوة البحرية الأوروبية (Euronafor) و التي لطالما عملت فرنسا على تشجيع قيامها كمبدأ داع للانفصال عن الناتو (NATO) [2] .

وفي إطار هذا التنافس عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على توحيد الأطر العسكرية لمنطقة المغرب العربي من خلال تكثيف الزيارات الرسمية لإطاراتها العسكرية * و توطيد التقارب العسكري الجزائري الأمريكي من خلال دورات التكوين و التمارين العسكرية

1- Bichar) Khader, L'Europe et la Méditerranée Edition l'Harmatton, Paris, 1994, P 38.

2- Paul Marie) de Lagorce, L'OTAN un instrument de l'hégémonie Américaine, Pour en savoir plus,

المشتركة في المتوسط خاصةً بعد تصاعد الدعم الفرنسي للجيش المغربي و انحيازه في قضية الصحراء الغربية ، و أمام هذه الزيارات الأمريكية المكثفة حاولت فرنسا استدراك ما فاتها حيث يوم 19 فيفري 2001 حل بمطار هواري بومدين وفد عسكري فرنسي برئاسة العميد البحري" تيري داربونو " (Terry Darbonneau ثم يوم 03 مارس 2001 قدم وفد عسكري فرنسي آخر برئاسة العميد البحري فرانسوا دي بون (François de Bonn) [1] .

إن التعاون الأمريكي مع دول منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر، تم وفق برنامج لتمارين التكوين العسكرية الدولية ويستفيد منها ضباط جيوش المنطقة ، حيث تخصص الولايات المتحدة قيمة 900 ألف دولار للجيش المغربي والتونسي لتوسيع مجال التعاون الجوي والبري . كما استفاد ضباط جزائريون من دورات تكوين في معاهد" إلكتريك سانسور أند سيستام " (Capture electrique et systeme مع إعلان كتابة الدولة للدفاع عن استفادة ضباط جزائريين من التكوين ابتداء من جانفي 2002 ، في تخصصات تضم مسائل الأمن بمقر مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن [2] .

---

[1]– تاريخ الولوج 11/08/2023 الساعة 18و11د. consultez le lien, http://www.monde-diplomatique.fr/dossiers/OTAN يذكر في هذا الإطار زيارة الأميرال جوزيف لويز " قائد القوات الأمريكية في المتوسط لدعم التعاون العسكري الأمريكي الجزائري في أوت 1999 ، ثم زيارة قائد الأسطول السادس الأميرال دانيال مرفي في 28 سبتمبر 1999 للجزائر في إطار التقارب الثنائي لتوسيع مجالات الشراكة ثم زيارة الأميرال " تشارلز ستيفدسون أبوت " نائب القائد الأعلى للقيادة الأمريكية بأوربا في 24 أفريل 2000 من أجل بداية التعاون العسكري بين البلدين، تلتها الزيارة الرسمية للجنرال" : غريغوري مارتن "قائد القوات الجوية الأمريكية في أوربا بدعوة من الجنرال بن سليماني محمد في 22 جانفي 2001 في إطار تقوية العلاقات بين البلدين . ثم في يوم 13 مارس 2001، زار نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية كلوز بيتر – كليبرت، وفي 18 جوان من نفس السنة قام وفد للأركان العسكري الدولي لحلف الشمال الأطلسي بقيادة العقيد جيدو دنتي بلميري " بزيارة إلى الجزائر . للمزيد مجلة الجيش ، العدد 456 ، الجزائر ، جويلية 2001 ، ص 09 . 2 مجلة الجيش ، المرجع نفسه، ص 09 .

[2] 1 –Journal français La Tribune, jeudi 23 Janvier 2003, p 12.

كما فتحت الولايات المتحدة قروضا لشراء عتاد عسكري أمريكي ، فالجزائر في سنة 1999 تحصلت على قروض عسكرية أمريكية بقيمة 75 مليون دولار للتكوين العسكري ، وتونس تحصلت على معدات دفاعية من برنامج فائض الأسلحة لمساعدتها على الوفاء باحتياجاتها الدفاعية ، أما بالنسبة للمغرب ففي 1995 بلغت المبيعات العسكرية الأمريكية للمغرب 3,64 مليون دولار .

من خلال عرض بعض من تفاصيل مظهر التنافس الأمني يتضح لنا سعي هاتين القوتين العالميتين لإدماج المنطقة ضمن إستراتيجيتهما الواسعة ذات البعد الإستراتيجي ، وهذا بإتاحة كل الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك بالتركيز على البعد الأمني في سياسة الاستقطاب الدولية .

المطلب الثالث : المظهر الاقتصادي :

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم التعاون وتطوير الشراكة مع دول المغرب العربي من خلال دعم الاندماج الجهوي وتشجيع التطور الاقتصادي و الاستقرار السياسي وتدعيم التجارة والاستثمارات ، فالاهتمام الأمريكي الحالي بالمنطقة يدخل أساسا ضمن إطار الاهتمام العام الذي توليه للموارد النفطية في العالم تكريسا لإستراتيجيتها العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية ، و هو ما يظهر الاعتبار الأمريكي الذي توليه للجزائر كأهم بلد نفطي في المنطقة، إذ تفوقت الولايات المتحدة على فرنسا من حيث حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في الجزائر ابتداء من قيام هذه الأخيرة بتأميم معظم الشركات البترولية الفرنسية .

إن تركيز الولايات المتحدة في خطابها على الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق مع تطوير وسائل الاتصالات وقطاع البنوك وتسيير أفضل للمديونية، يهدف إلى تشجيع دول المنطقة وبشكل خاص ،الجزائر، في هذا الاتجاه لنشر قيم النموذج الليبرالي

تجسيدا لأحد الأهداف الأولوية لسياستها الخارجية لما بعد الحرب الباردة، معتبرة مسار الإصلاحات الذي اعتمدته الجزائر مرضيا ومؤكدة على دعمه خاصة وأنه سيؤدي إلى استقرار الدولة ومن ثم المنطقة [1] وفي هذا الصدد قال الرئيس جورج بوش الأب (George Bush " سوف نشجع التحول كما فعلنا في أوربا الوسطى ما بين 1989و 1991 و في يوغسلافيا في سنة 2000[2] .

وفعلا عملت الجزائر على تنويع شركائها وتوجهها للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد خفضت من اعتمادها على المساعدات الفرنسية كشريك أساسي، لكن سرعان ما تحول تنويع الشركاء في قطاع المحروقات إلى شبه هيمنة للتواجد الأمريكي ، حيث أبعدت فرنسا شيئا فشيئا ، و هو ما يدرج ضمن سياسة أمريكا للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم .

تعتبر الإدارة الأمريكية الجزائر أهم دولة في شمال أفريقيا، وبالإضافة إلى الأهمية الجيو– إستراتيجية التي تلعبها في الاستقرار الجهوي ، فإن المصالح الأمريكية تحتوي أيضا استثمارات أمريكية عامة وخاصة في قطاع المحروقات الجزائرية ، و مع بداية التسعينيات اكتسحت الشركات الأمريكية حقول النفط الجزائرية أمام انسحاب الشركات الأوروبية وبالخصوص الفرنسية نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر .

كما شهدت فترة التسعينيات إبرام مجموعة من العقود مع شركات أمريكية أخرى ، كالتي تخص بيع وشراء الغاز الطبيعي الموقعة بين سوناطراك و شركة شيل أنترناسيونال تريدينغ (Shell International Trading) الأمريكية في 1991 وفي 09 جوان 1991 مع أكسيدنتل أويل غاز كوربوريشن (Occidental Oil Gaz Coorporation) من أجل التنقيب .

---

[1]– جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 2653 ، 08/09/1999 ، ص 3

[2] –Serge Boi) de Vaix, pays araber – France–Europe, Défense nationale N° 12, École militaire, Centre National du Livre, Paris VII, France, 2003, P 81.

المطلب الرابع : المظهر الثقافي :

يظهر تخوف فرنسا في فقدان نفوذها الثقافي الفرانكوفوني من التوسع الثقافي الأمريكي إلى مناطق و دول تابعة بحكم التاريخ والجغرافيا إلى مناطق النفوذ الفرنسي و في مقدمتها دول المغرب العربي ، خاصة و أن الولايات المتحدة مازالت تعمل على تنفيذ إستراتيجيتها لإزاحة و إزالة النفوذ الفرنسي من دول المغرب العربي ، وهنا يبرز المستوى أو المظهر الثالث للمنافسة الأمريكية الفرنسية حول منطقة المغرب العربي[1] .

عملت فرنسا على التصدي للخطر الأمريكي عبر نشر الثقافة الفرنسية من خلال دعم الفرانكوفونية عبر اتفاقيات تعاونية خاصة مع هذه الدول في إطار علاقاتها الثنائية معها ، وعن طريق الشراكة الأورومتوسطية كإطار عام لإرساء علاقات تشمل جميع الميادين وتجمع بين ضفتي المتوسط ، و هذا عملا بالمحور الثالث من اتفاقية برشلونة (1995) والذي يهتم بالشراكة الاجتماعية و الثقافية[2] ، و قد كانت الأولى من نوعها التي كرست الشراكة و التعاون في الميدان الثقافي ، حيث كان أول مبدأ في هذا الميدان هو الحوار والاحترام ما بين الثقافات و الديانات هو شرط ضروري لتقارب الشعوب [3] .

وعلى مستوى آخر، و في نفس التوجه الذي يرمي إلى إبعاد التغلغل الثقافي الأمريكي في المنطقة ، وقعت الدول المعنية بهذه الشراكة مجموعة من الاتفاقيات في التكوين و التعليم ، ونقل التكنولوجيا و البحث العلمي ، و خلق شبكات إعلامية التي من شأنه صناعة التقارب الثقافي الإقليمي و الجهوي [4] .

---

[1]– أنظر الرابط الإلكتروني : http://www.Europa.Eu.int/comm/external–relations/Algeria,IDEM تاريخ الإطلاع2023 /13/08 الساعة 19 و 33 د .

[2] -Abdelwahab) Biad, la dimension humaine de la sécurité dans le partenariat Euro-Mediterranen, Revue Idara, volume 12, N° 23, Université d'Algérie, 2002, p 75

[3]) -. (Paul) Balta, le projet culturel euro-méditerranéen: intentions et réalités, confluence Méditerranée, N° 21, édition L'Harmattan, France, Printemps 1997, p 30.

[4]) –Paul) Balta, Op.cit, p 31.

بينما اتسم الموقف الأمريكي بالوضوح ، إذ ركز على الجانب الاقتصادي خاصة و أنه في الجزائر تزداد الاستثمارات العربية الخليجية التي تعتبر شريكا للاستثمارات الأمريكية ، وبالتالي تعد اللغة الاقتصادية المطلوبة في الجزائر هي العربية أولا و الإنجليزية ثانيا ، أمام انحسار اللغة الفرنسية بشكل عام في العالم وذلك حسب ما تتوقعه الدراسات اللغوية العالمية لهذا القرن [1].

لقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر تجاوبا مع مجتمعات عديدة من خلال توحيد العالم في ظل الأمركة إذ يقول روبرت بيلترو (Robert Paltrow فيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الإسلام" : الإسلام هو واحد من ديانات العالم العظيمة ، ليس عدونا " ، أما فيما يخص الموقف الأمريكي من العنف فيقول إن سياسة الولايات المتحدة تعارض بحزم التعصب والتطرق سواء كان دينيا أو علمانيا في طبيعته " 2 . إن الموقف الأمريكي من الإسلام يطرح فكرة إمكانية التعايش بين الغرب المسيحي و الإسلام المعتدل باعتباره تيارا تاريخيا حضاريا وليس عقيدة مناهضة للمسيحية " .

وعليه، فالتنافس الثقافي بين فرنسا و الولايات المتحدة يتمحور أساسا في كون فرنسا تريد الحفاظ على مكانة ثقافتها الفرانكوفونية في مناطق نفوذها و بالخصوص المنطقة المغاربية ، و هذا لمجابهة العولمة الثقافية الشاسعة التي تقودها الولايات المتحدة ، بينما تهدف هذه الأخيرة إلى نشر النمط المعيشي الأمريكي بتكريس وتجسيد إستراتيجية" أمركة العالم "على حساب كل الثقافات العالمية بما فيها الفرانكوفونية وبالذات في المنطقة الحساسة النفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي .

[1] – (منيرة) بلعيد ، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992/ 2002 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004 / 2005 ، ص 111 .

يتبين لنا من خلال هذا المبحث أن التنافس الأمريكي الفرنسي بمختلف مظاهره السياسية ، الأمنية ، الاقتصادية و الثقافية ، حول منطقة المغرب العربي اتخذ مسارات مختلفة حاول فيها كل طرف فرض هيمنته المتعددة الأشكال على المنطقة خدمة لإستراتيجيته التي تتقاطع في الحيز الجغرافي و الزمني ، إضافة إلى الأهداف و الطموح في تقلد منصب القوة الفاعلة في توجيه القرارات السياسية والاقتصادية و الثقافية للأنظمة و الشعوب المغاربية خاصةً من الجانب الفرنسي .

المبحث الثاني : أثر التنافس على العلاقات الفرنسية و الأمريكية مع البلدان المغاربية :

يمكننا القول إنه من الصعب توقع مسار مستقبل العلاقات الفرنسية و الأمريكية مع بلدان المغرب العربي أين يمثل المسرح الدولي أهم محدداتها الخارجية بالإضافة إلى التسارع والدينامكية التي تعرفها العلاقات الدولية ، فهذا المستقبل تتبلور معالمه في إطار عدة عوامل مؤثرة و تحديات وتفاعلات يمكن أن تكون مغاربية ، أو ضمن البيئة الدولية .

المطلب الأول : على العلاقات الفرنسية المغاربية :

يترتب عن هذا التفاعل أشكال من التحديات و الصراعات والتعاون و التنافس ، و من هنا يمكن لنا توضيح يمكن لنا توضيح العلاقات الترابطية و التفاعلية التي تقضي إلى مستقبل علاقاتي محتمل بين فرنسا و البلدان المغاربية وفق ثلاثة احتمالات.

1/1 استمرارية الوضع القائم للعلاقات الفرنسية المغاربية :

إن المستقبل ليس إلا علاقة بين الثوابت التاريخية في حالتها الجارية في صراعها مع تطورات الواقع الجديد بما يصنع مستقبلاً محدداً [1] .، والمتتبع للعلاقات الفرنسية المغاربية يمكن أن يدرك بسهولة أنها مطبوعة بأزمة دائمة ، وأن أهم ما يميزها هو التجاذب والتنافر خاصة العلاقات الفرنسية الجزائرية ، فهي من جهة علاقات قائمة إلى حد كبير من الشك وانعدام الثقة المتبادلة و التعارض في المواقف وعلى الانتقادات و الاتهامات الموجهة من قبل كل طرف لطرف الآخر ، ومن جهة ثانية علاقات تبعية قوية تجعل من دول المغرب العربي مورداً كبيراً للطاقة للاقتصاد الفرنسي ، كما تجعل من فرنسا الشريك التجاري الأول

[1] – (محمد الصالح) المسفر ، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13 ، بيروت ، 2007 ، ص 54 .

لمنطقة المغرب العربي. فالقناعات المتبادلة بارتباط الحاجيات والمصير بين كل من فرنسا ودول المغرب العربي سوف تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على الوضع القائم [1] .

أما فيما يتعلق بالمنافسة الدولية لفرنسا في المنطقة المغاربية فتتمثل في المنافسة الأمريكية، فالإستراتيجية العالمية الأمريكية أصبحت تستدعي ضرورة التواجد في مناطق جغرافية لم تكن تولي لها أهمية، فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أصبحت العلاقات الأمريكية المغاربية أكثر تقارباً مما كانت عليه في الماضي خاصةً في مجال مكافحة الإرهاب.

ومن هنا ، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من قوتها و نفوذها عاملاً إضافياً تجعل من الدول المغاربية تفضل من يحميها على ما ينفعها ، في حين تركز فرنسا على صعوبة تجاوز التاريخ و أحكامه و الجغرافيا و استحقاقاتها ، ففرنسا ترتكز على الإتحاد الأوروبي و لها القدرة على الإضرار ، و في انتظار أن تشهد المنطقة المغاربية تحولات سياسية سيظل الحبل مشدوداً بين واشنطن و باريس و لن يستطيع طرفٌ إقصاء الآخر .

إن التحديات المذكورة تفسر لنا أن الوضع القائم للسياسة الفرنسية في المغرب العربي سوف يستمر حتى و لو حدث تعديل طفيف إيجابي أو سلبي .

كما يمكننا القول كذلك إن هذه العوامل و التفاعلات و التحديات سوف تبقى لصالح فرنسا مع وجود ضغوطات مستمرة سواء من داخل الدول المغاربية أو من طرف القوى الدولية المنافسة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[2] .

---

[1]– فاطمة) بيرم ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مرجع سابق ، ، ص 220

[2]– (رشيد) خشانة ، ساركوزي في مرايا المغاربيين ، إرتياح هنا و إستياء هناك . للمزيد إرجع للرابط :
http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=2007 تاريخ الإطلاع: 223 /14/08 الساعة 17 و 06د .

1/2 تقارب العلاقات الفرنسية المغاربية :

يعتمد هذا الاحتمال على ركيزة أساسية و هي تجاوز فرنسا لهذه التحديات و استغلالها وتكثيف ترابطها مع دول المنطقة على كل المستويات، خاصة بتحسين العلاقات السياسية وبشكل أكبر مع الجزائر و بداية علاقات من التعاون خاصةً مع مجيء نيكولا ساركوزي للحكم وتبنيه سياسة التجديد على أمل بعث أمجاد فرنسا في المنطقة ، بعدما تراجع النفوذ الفرنسي لصالح المد الأمريكي و بالخصوص في الجزائر

تعد فرنسا من أكثر الدول معرفة بدول المغرب العربي خاصة الصداقة التي تجمع نخبه السياسية الحاكمة مع السلطات الفرنسية بالإضافة إلى ولع الشعوب المغاربية بفرنسا ، ويرجع ذلك إلى الماضي التاريخي و الارتباط اللغوي بفرنسا و الشعور الدائم بالتبعية مع وجود جالية مغاربية كبيرة في فرنسا جعل الارتباط وثيقاً بها، كما وعد مرشح الإليزيه لانتخابات الرئاسة الفرنسية نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) بإطلاق مبادرة لتطوير الشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط حيث خص هذا الرئيس الفرنسي بعد وصوله للحكم المنطقة المغاربية بعدة زيارات بدأها من الجزائر في 11 جويلية 2007 ، و هذا إدراكاً من ساركوزي بثقل الجزائر ضمن المنطقة المغاربية 1 ، و ما يمكن أن يفسر عنه هذا التقارب الأداء بين فرنسا والجزائر من توثيق و تعزيز النفوذ الفرنسي في المنطقة

كما زار الرئيس ساركوزي المغرب في 22 أكتوبر 2007 و زار تونس في 28 أفريل 2008 و نجح من هذه الزيارات في الحصول على عقود اقتصادية تجاوزت 30 مليار يورو لصالح باريس ، كما حصلت شركة توتال الفرنسية على عقد من شركة سونطراك بقيمة 3 مليار دولار لتشييد مجمع بتروكيميائي و حصلت شركات أخرى على عقود إنشائية في الجزائر ، كما في المغرب الذي يعتبر أهم شريك لفرنسا باستثمارات خارجية تقدر بـ 60%[1].

[1]– (يحي) أبو زكريا ، العلاقات الفرنسية المغاربية ، من الموقع الإلكتروني :
http://www.dcters.org/s3059.htm تاريخ الإطلاع 14/08/2019 الساعة 19 و 21 د

عرف ساركوزي بسياسة الدبلوماسية النووية (La politique de la diplomatie nucleare) ، حيث أعرب عن استعداد فرنسا لمساعدة الدول المغاربية لامتلاك مفاعلات نووية لأغراض سلمية و هذا المشروع أحد ركائز حسن النوايا الفرنسية تجاه هذه البلدان[1] .

كما طالب هذا الرئيس الفرنسي نفسه من الدول المغاربية بالانضمام إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي من شأنه أن يحافظ على مصالح فرنسا و يضمن استقرار عمال شركاتها و التي لا تستثمر إلا في جغرافيا العالم الثالث و موارده ، كل هذا من شأنه أن يعيد الثقة في فرنسا ، ويسمح ببناء علاقات أكثر ترابطاً ، ويزيل الشكوك الذي عاشته هذه الدول في فترات سابقة خاصةً من جراء الإغراءات التي تلقتها من دول أخرى منافسة لها .

وهنا يمكن القول إن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط هو امتداد لخطة فرنسية كان قد أعلن عليها رئيس الحكومة السابق دومينيك دو فيلبان (Dominique de Villepin) ورمت إلى تنشيط العلاقات مع البلدان المغاربية لمجابهة المنافسة الأمريكية المتنامية في المنطقة [2] .

هذه المشاريع الفرنسية ترمي إلى استعادة فرنسا مكانتها في منطقة نفوذها التقليدية ومواجهة المد الأمريكي و الأسيوي و لتحقيق مكاسب اقتصادية و سياسية و إستراتيجية وإنقاذ اللغة الفرنسية في أهم مناطق انتشارها وعليه ، فالتنافس الذي عرفته المنطقة المغاربية بين أقطاب النظام الدولي كان نتيجة تزايد فرص استغلال المنطقة استثماريا وتجارياً بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي يبرز بعض المحللين أن الولايات المتحدة تريد إحياء النمط القديم في سياستها الإفريقية في إطار التنسيق و التعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري في المنطقة .

---

[1]– يوسف) شلي ، النووي الفرنسي يغري العالم العربي، أنظر الرابط :
http://www.alasr.ws/index.cfm?method تاريخ الإطلاع 14/08/2019 الساعة 20 و 54 د .

[2]– رشيد) خشانة ، ساركوزي في مرايا المغاربيين، مرجع سابق، تاريخ الولوج 15/08/2019 الساعة 18 و 11 د .

1/3 تباعد العلاقات الفرنسية المغاربية :

إذا تأملنا مليا المتغيرات الحاصلة في منطقة المغرب العربي منذ تاريخ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب، مما يوحي بإمكانية زعزعة فرنسا من عرشها التقليدي في المغرب العربي ، و بالتالي تباعد العلاقات الفرنسية المغاربية ، و هناك مجموعة من العوامل و الظروف و التحديات لتحقيق هذا الاحتمال أهمها :

غياب التكافؤ في العلاقات الفرنسية المغاربية ، و من وراء ذلك تكريس السيطرة الفرنسية على مجمل هذه العلاقات، سواء من حيث التوجه العام و اتخاذ القرارات ، أو من حيث طبيعة المبادلات المادية و المعنوية ، بحيث تلعب دول المغرب العربي الدور الثانوي في صياغة نموذج هذه العلاقات .

وأكثر ما صدم المغاربيين في مشروع ساركوزي ، تلك العناوين البارزة التي اقتبس قسما مهما منها من برنامج اليمين المتشدد ممثلا في " الجبهة الوطنية " (Le Front National) بزعامة جون ماري لوبان John Marie Le Pen) و خاصة في مجال مكافحة الهجرة و تقليص منح التأشيرات للمغاربيين الراغبين في دخول الأراضي الفرنسية [1] لم تلعب الدور المطلوب في مسألة تأهيل الاقتصاديات المغاربية ، و التدخل الفعلي والمبدئي لدفع عجلة الاتحاد المغاربي من خلال حل قضية الصحراء الغربية و تغليب الشراكة الاقتصادية على حساب الشراكة السياسية ، فالشعوب المغاربية يتزايد إدراكها لهويتها الخاصة ومصالحها الوطنية ، وإعادة بناء ثقافتها و نظمها السياسية والاقتصادية ، مما قد يجعلها قوى لاعبة جديدة على الساحة الجيواستراتيجية العالمية ، فيمكن للدول

[1]– (رشيد) خشانة، مرجع سابق، تاريخ الولوج 15/08/2019 الساعة 18 و 11 د .

والشعوب المغاربية اتخاذ مسار معاكس حيث يحدث تغيير كيفي من شأنه ألا بـ المستقبل مجرد امتداد للحاضر، وإن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه ففي بعضه على الأقل[1] .

كما أن المشاكل المادية التي عاشتها فرنسا أخيرا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ، ستؤثر على مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية ، نظرا لتركيز اهتمامها على المشاكل الداخلية ، والتي من أهمها زيادة حدة البطالة و الجريمة في المجتمع الفرنسي ، كما لوحظ تقلص انتشار استعمال اللغة الفرنسية في بلدان المغرب العربي ، ذلك نظرا لتقليص الميزانية المخصصة للتصدير اللغوي الثقافي من جراء إجراءات التقشف الفرنسية .

كما ظهر صراعاً ألماني فرنساً داخل الاتحاد الأوروبي حول مناطق نفوذ كليهما ، كما سبق وأن وضحنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، ففرنسا تريد توجيه الاتحاد الأوروبي أكثر نحو منطقة نفوذها ، و ألمانيا تريد التقارب بين الاتحاد الأوروبي و دول أوروبا الشرقية ، وهذا ما سيؤدي في المستقبل إلى تعميق العلاقات شرق غرب على حساب العلاقات شمال جنوب ، فاليد العاملة من أوروبا الشرقية مؤهلة لتكون منافسا قويا لليد العاملة المغاربية ، و هذا ما سوف يؤثر على العلاقات الفرنسية المغاربية ، نظرا لأن فرنسا تعول كثيرا على قوة الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية في دعم موقعها و نفوذها في المنطقة المغاربية [2] .

إن دخول القوى الدولية في المجال المغاربي بوتيرة سريعة الإيقاع ، منها الصين وبدرجة أكبر الولايات المتحدة الأمريكية ، شهد على إثرها المغرب العربي حرباً خفية باردة إلى حد ما بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و التي بدأت تنعكس على العلاقات الفرنسية المغاربية بشكل عام ، مؤشرة إلى أن اللاعب الأمريكي استطاع بجدارة التسلل إلى

[1] – (جمال) علي زهران ، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للسياسية و الإستراتيجية ، العدد 153، جويلية 2003 ، ص 33

[2] – (فاطمة) بيرم ، مرجع سابق ، ص 231 .

الملعب المغاربي والذي ما فتئت فرنسا تؤكد أنه من صلاحياتها دون غيرها ، فالتصريحات الرسمية التي تشنها فرنسا ، و التي يفهم منها عدم رضاها على وضعية حقوق الإنسان في تونس و الجزائر و المغرب ، ترفض الجهر بامتعاضها من التسهيلات التي بدأت تعطيها بعض هذه الدول المغاربية للولايات .

فرنسا التي كانت تحتكر الأسواق المغاربية وتعيد كل فرنك تنفقه في المغرب العربي عشرة فرنكات ، قد باتت اليوم أمام كابوس لا مفر منه ، وتشير كل المؤشرات الجديدة ، إلى أن نصيب فرنسا من السوق المغاربية في المستقبل قد لا يتجاوز حصرصاً صغيرة .

وهناك مؤشرات دالة على هذا التغيير نذكر منها :

– ارتفاع نسق الزيارات الرفيعة المستوى بين واشنطن و العواصم المغاربية .
– فتح مفاوضات حول اتفاقيات شراكة بين بلدان المغرب العربي و الولايات المتحدة .
– تشجيع الولايات المتحدة لتفعيل الاتحاد المغاربي خدمة للرأس المال الأميركي .
– تحركات أميركية سرية لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة و حديث عن شروع في التنفيذ، وستكون هذه القواعد العسكرية آلية تسيطر من خلالها الولايات المتحدة على بؤر التوتر القادمة في المنطقة وفي إفريقيا.
– الاهتمام التلقائي للمجتمعات المغاربية اليوم باللغة الانجليزية والحرص على اكتسابها، وهو ما جعل اللغة الفرنسية تعاني من الإهمال .

إذا كل الدلائل إضافة إلى موازين القوى الدولية التي تميل لصالح الولايات المتحدة ، تشير إلى أن الهوى الأميركي سيكون غالبا خصوصا أن النخب السياسية الأميركية الحاكمة تستمد جزءًا من مشروعيتها السياسية من رضا البيت الأبيض[1] .

[1]– (موسى) أمال ، فرنسا و كابوس اختطاف الكعكة المغاربية . للمزيد إرجع للرابط :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=331574 تاريخ الإطلاع 14/08/ 2023 الساعة 21 و 7د .

فللموارد الطبيعية كالنفط والغاز ، فإن الشركات الفرنسية هي التي كانت مسيطرة عليها تنقيبا وتسويقا واحتكارا ، أما الآن فالشركات الأمريكية باتت الأكثر حضورا في مواقع النفط والغاز و على الأخص في الجزائر [1] .

وعلى الصعيد الثقافي ، فإن اللغة الانجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت سيدة الموقف و بلا منازع ، و فرنسا التي حظرت اللغة العربية في المدارس الفرنسية ، تطالب دول المغرب العربي بضرورة إعطاء تسهيلات للغة الفرنسية في المغرب العربي ، وجاءها الرد من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي قال : " أن على فرنسا أن تتصالح مع اللغة العربية في مدارسها و بعد ذلك تطالبنا بتسهيلات للغة الفرنسية ".

و على الصعيد الجيوسياسي ، فإن فرنسا تعتبر المغرب العربي هو بوابتها لإفريقيا التي فقدت فيها فرنسا كل أو بالأحرى جل مواقعها ، وإخراجها من هذا الحزام هو بمثابة إنهاء وجودها التاريخي العريق في إفريقيا ، و تخشى الدوائر الفرنسية أن يؤدي تدفق الشركات الأمريكية على المغرب العربي إلى نكسة للاقتصاد الفرنسي الذي يعول كثيرا على الأسواق المغاربية ، و معروف أن هذه الأسواق تستورد كل صغيرة وكبيرة من المواد الغذائية والزراعية و الأدوات الكهربائية والسيارات وغيرها من فرنسا .

ففي الوقت الذي تسعى فيه باريس لتجذير مصالحها الاقتصادية و الثقافية في المغرب العربي، فإن لواشنطن بعدا آخر غير هذين البعدين و إن كانت عينها جاحظة على الموارد الطبيعية الغنية في الشمال الإفريقي، و هو البعد الاستراتيجي حيث تشير بعض الدراسات الأمريكية و في مقدمتها مجلة " فورين أفرز " (Avors Foreign) الأمريكية المتخصصة في القضايا الدولية ، أن منطقة المغرب العربي حساسة لدوائر القرار الأمريكية التي وضعت دراسة برمتها في كيفية زحزحة فرنسا عنها ، خاصة و أن معظم قادة الدول

[1]– فاطمة) بيرم ، مرجع سابق، ص 233 .

المغاربية في هذه المرحلة يعتبرون أقرب ممن سابقوهم لدوائر السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

ومن هنا يمكن القول إن حظوظ ثبات أو تقوية العلاقات الفرنسية المغاربية في تقلص فساحة المجال للقوى الدولية ، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

كما قد يمكن لفرنسا أن تحتفظ بعلاقات متميزة مع الدول المغاربية في ظل تركيزها على مبدأ الثنائية في التعامل مع دول المنطقة قصد احتواء جميع أشكال المنافسة مع الولايات المتحدة و حتى مع الدول الأوروبية ، خاصةً مع وجود آليات و اتفاقيات جماعية و ثنائية مبرمة مع تلك الدول ، و غياب الوعي لدى الدول المغاربية في وضع إستراتيجية واضحة لتحديد مستقبلها في تفعيل الشراكة و تنويعها بما يخدم مصالح شعوبها .

نستنتج مما سبق ذكره حول آثار التنافس على العلاقات الفرنسية المغاربية ما يلي :

إمكانية تجاوز حاجز الحساسيات المتبادلة بين فرنسا وألمانيا ، وبالتالي ستشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و المغرب العربي مجالا أساسيا للتفاعل الفرنسي المغاربي ، بحكم خلق و تأكيد آليات الشراكة السياسة والاقتصادية و التجارية و الأمنية المشتركة مع دول المغرب العربي .

كما تركز فرنسا كذلك على مبدأ الثنائية في التعامل مع دول المنطقة لاحتواء كل أشكال المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية أو حتى مع بقية الدول الأوروبية .

يبدو أن المنافسة الأمريكية الفرنسية ستبقى قائمة و ربما ستتكثف ، إلا أنه نتيجة للقرب الجغرافي و العلاقات المتميزة بين فرنسا و هذه الدول و الآليات الجماعية و الثنائية الفرنسية المبرمة معها ، فإن المنافس الفرنسي سيبقى مرشحاً للمزيد من النفوق خاصة في يرى بعض المراقبين في المغرب العربي أن الفترة المغاربية المقبلة ستكون أمريكية خصوصا و أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي علاقته بالأمريكان أقوى منه بالفرنسيين ، فهو

[1]– على الرابط الإلكتروني : http://www.alasr.ws/index.cfm?method تاريخ الإطلاع /15/08/ 2023 الساعة 18 و 48 د.

أكمل تكوينه العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ، و لدى عودته من هناك بدأ نجمه السياسي يسطع و بدأ نجم بورقيبة الفرانكفوني الفرنسي يخفت ، و الملك محمد السادس كما أبوه علاقته بالأمريكان أمتن إلى درجة أن الكونغرس الأمريكي اعتبر المغرب بلدا نموذجيا ، في الوقت الذي تنهم فيه وسائل الإعلام الفرنسية الرباط بأنها تنحر حقوق الإنسان جهارا نهارا ، وفي الجزائر عبد العزيز بوتفليقة يحظى بدعم أمريكي مباشر إلى درجة أن المناورات العسكرية البحرية بين القوات الأمريكية و الجزائرية على السواحل الجزائرية قد تكثفت بشكل ملحوظ في المدة الأخيرة . للمزيد مقال بعنوان: أمريكا تبحث عن متنفس في المغرب العربي مجالات التجارة والمالية و الثقافة ، هذا على المديين القريب و المتوسط ، أما على المدى البعيد فالتطورات تؤكد على تغير هذا المنحى لصالح القوى الدولية المتنافسة ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثاني : أثر التنافس الفرنسي الأمريكي على العلاقات الأمريكية المغاربية :

إن ما هو متوقع من السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية أنها ستمضي قدما باتجاه تحرير التجارة وفتح أسواق المنطقة لصادراتها و هذا لإقامة منطقة التبادل الحر ، و حتى لو فشلت ستستعمل كل الوسائل لانواع اتفاقيات على الأقل في هذا المجال ، كما أنها ستستمر في دعمها للإصلاحات المنتهجة .

كما ستركز الولايات المتحدة و بشكل كبير على التعامل الحذر مع الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة لتأمين تدفقه إلى الولايات المتحدة من جهة و حماية استثماراتها كما هو الحال مع الجزائر في هذا القطاع من جهة أخرى، وعموما فإنها ستستمر في العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، كما أنها قد تزيد من حجم مساعداتها لدول المنطقة لتفعيل مختلف المبادرات بحثا عن حلول أكثر نجاعة لأزمات المنطقة. إن الأوضاع غير المستقرة نسبيا على المستويين السياسي و الأمني في عموم دول المنطقة انعكست بشكل سلبي على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي فيها .

وعموما ، فإن أثار التنافس الدولي على العلاقات الأمريكية المغاربية يبنى على عدة مكونات متفاعلة أهمها محاولة و سعي الولايات المتحدة الدائم إلى دعم و تعزيز مصالحها لفرض نفوذها في المنطقة بالإضافة إلى علاقة ذلك بتطور ظروف المنطقة على مختلف المستويات، و الظروف الدولية المصاحبة بوجه عام و مدى استقرار الولايات المتحدة كقوة مسيطرة في العالم ، ثم مدى تطور اهتمام الأطراف الخارجية الكبرى – على رأسهم فرنسا– بتعزيز مصالحها وأهدافها في المنطقة ، وإمكانية تهديد ذلك للمكانة و الوضع الأمريكي، بالإضافة إلى التطورات الداخلية التي ستشهدها الولايات المتحدة و دول المنطقة المغاربية .

2/1 الاختراقات الصهيونية للمنطقة المغاربية :

تمكنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وبفضل الوجود الصهيوني الغزير في منطقة المغرب العربي من إقامة شبكات استطاعت أن تمد الدولة العبرية بأدق التفاصيل حول عدة قضاي ، دخلت الإستراتيجية الامبريالية الصهيونية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط منعطفا جديدا منذ سنة 1994 مع "انطلاق الحوار المتوسطي الذي ضم الناتو ، بالإضافة إلى ست دول متوسطية هي إسرائيل ، الأردن ، مصر ، تونس ، موريتاني و المغرب ، وهو مسار يندرج ضمن ما يسمى بـ" برنامج الشراكة من أجل السلام " في جويلية 1998 ، فجاءت مبادرة ايزنستات " EIZENSTAT للشراكة الأمريكية المغاربية من أجل تأسيس منطقة للتبادل الحر ، خصصت لها الولايات المتحدة الأمريكية غلافا ماليا يقدر بملياري ، فكانت أحد أهداف واشنطن من هذه المبادرة أنها تدخل في إطار المشروع الأمريكي الذي أطلقته الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير "

و الذي يشمل الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ذا الهندسة الإسرائيلية [1] و هذا البرنامج قدم من خلاله بوش" صفقة "التجارة مقابل السلام مع إسرائيل [2] .

فبالموازاة مع خارطة الطريق ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية خطة اقتصادية لخلق منطقة تبادل حر على غرار ما قامت به إسرائيل مع الأردن في أفق 2013 تقدم من خلالها واشنطن مساعدات قيمة للدول الموقعة معها على الاتفاقية، بدعمها للدخول في المنطقة العالمية للتجارة ، المفاوضات للاتفاق على الاستثمارات الثنائية ، مساعدتها في تنمية قدراتها التجارية و كذلك دعمها من أجل إصلاح التشريعات التجارية ، و ترقية الشفافية في المال العام ، كل هذا مقابل التطبيق مع إسرائيل ودمجها في المنطقة العربية [3].

من زاوية أمنية مخابراتية، ترى أمريكا وإسرائيل أن التنسيق مع دول المغرب العربي من شأنه أن يخلق تعاونا يتعلق بتبادل المعلومات حول الحركات الإسلامية . كما ترى دراسات الامبرياليين على الصعيد الجيوسياسي أن التطبيع مع دول شمال إفريقيا أصبح ضروريا لتكريس الدور الأمريكي الإسرائيلي في كل القارة الإفريقية .

و لن تتردد الأنظمة الحاكمة في مسايرة الإستراتيجية الإمبريالية و التي تدعو للتطبيع مع دولة إسرائيل[4] .

2/1/1 مع النظام الموريتاني : انطلقت العلاقات الموريتانية الإسرائيلية بشكل رسمي في 27 نوفمبر 1995 عبر فتح مكتب لرعاية المصالح ، و في نهاية أكتوبر 1998 ، قام وزير الخارجية الموريتاني بزيارة إلى الكيان الصهيوني عقد خلالها مباحثات سرية اقترحت

---

[1]– (يحي) أبو زكريا ، الطريق إلى الصحراء الغربي عبر تل أبيب اختراقات الموساد في المغرب العربي مقالات سياسة و أحداث على موقع الالكتروني: http://www.nashirinet/content/view/691 تاريخ الإطلاع 17/08/ 2023 الساعة 19 و 26 د.

[2]) –Abdennour) Benantar, L'Amérique, l'Europe et les Arabes, Op.cit, pp 145_147.

[3]– (أمين) البار ، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة 1 مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 101

[4]– فؤاد) وليد ، التطبيع مع دولة إسرائيل حلقة أساسية في المخططات الإمبريالية بالمنطقة . للمزيد أنظر الرابط : http://www.almounadil–a.info/imprime تاريخ الإطلاع 17/08/ 2023 الساعة 21 و 24 د

من خلالها موريتانيا باستقبال نفايات نووية من مفاعل ديمونة الإسرائيلي ، بالإضافة إلى السماح لإسرائيل بإجراء اختباوات عسكرية للصواريخ طويلة المدى عبر إطلاقها من إسرائيل لإصابة أهداف في الصحراء الموريتانية . و لم تجد موريتانيا حرجا في إعلان تطبيعها مع إسرائيل في حفل تكريمي لتعيين السفراء بين البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 22000

2/1/2 مع النظام المغربي : يمثل النظام المغربي حالة فريدة في التطبيع من خلال أدواره التاريخية في خدمة المصالح الصهيونية بالمنطقة ، فمنذ بداية الستينات كان يعمل على تهجير المغاربة اليهود إلى إسرائيل مقابل رسوم مالية ، و يشكل حجم الجالية اليهودية الكبير وسيلة تواصل دائم بين الجانبين ، حيث يوجد حوالي مليون يهودي مغربي بإسرائيل، و 300 ألف يهودي بالمغرب ، و هو أكبر عدد لطائفة يهودية في دولة عربية كما يوجد في المغرب عدة جمعيات يهودية تعمل في مجال التطبيع مع كجمعية" هوية و حوار " التي تأسست سنة 1995 ، ثم الاتحاد العالمي لليهود المغاربية التي تأسس في 3 ماي 1999

2/1/3 مع النظام التونسي : تونس كانت من أولى الدول العربية بعد اتفاقيات" أوسلو " تفتح مكتبها للاتصال في اسرئيل، على الرغم من تقطع هذه العلاقة بسبب وصول حكومتي "نتنياهو "و" شارون إلى السلطة و عودة التوتر و الصراع في المنطقة غير أن اللقاءات الرسمية والزيارات المتبادلة مثل زيارة الوفد الصناعي الإسرائيلي إلى مؤتمر دولي في تونس أواسط ديسمبر 2003 لم تنقطع . كما أن هناك تقارير متوايدة حول إمكانية إعادة تنشيط التطبيع السياسي مع إسرائيل و توايد الاتصالات مع وزير الخارجية الإسرائيلي "شالوم كوهين ذي الأصل التونسي خاصة في الأسابيع الأخيرة من شهر جانفي 2004 .

كما يمكننا أن نتذكر إحدى الخطوات التي قام بها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990م هي مخاطبته بشكل خاص الجالية اليهودية التونسية المقيمة في أمريكا و دعوته لها لزيارة تونس ، و هو ما يذكرنا

بالنصيحة التي وجهها السفير الإسرائيلي في باريس إلى بورقيبة سنة 1956 م حول أهمية الاعتماد على اليهود الأمريكيين للتقرب من الولايات المتحدة[1] .

2/1/4 مع الجزائر : الجزائر من جهة أخرى احتضنت بكل إخلاص "فلسطين الثورة" بعد عام 1967 ، واعتبرت حركة فتح التي كانت تقود منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة التوأم للجزائر في "حرب التحرير" التي خاضتها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي .

ومن ناحية ، فقد اعتبر اليهود الجزائرين بأنهم يقفون إلى جانب الفرنسيين خلال . الاستقلال، وهذه الحقيقة "المؤكدة" تمثلت من خلال رحيلهم الجماعي في 1961-1962 مع الجزء الأكبر من المستوطنين الأوروبيين الذين غادروا الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر في أواخر الستينات والسبعينات كانت مقصدا مفضلا لخاطفي الطائرات من شركات الطيران الغربية والإسرائيلية وكانت مؤيدة لمنظمات المقاومة الفلسطينية. لإضفاء الشرعية على تركيبة النظام والصراع المرير مع المغرب حول الصحراء الغربية كان من شأنه أن يضمن بأن الموقف الجزائري سيكون موجودا وبقوة في المعسكر العربي الراديكالي في الصفوف المعارضة لمبادرة السادات .

ومع إنهيار الكتلة الشرقية (الراعي التقليدي للجزائر)، و الزلزال الذي حدث في حرب الخليج عام 1991 ، و الأهم من هذا كله انفجار الجزائر الديمقراطية (1989-1991) تلتها معركة مريرة ودموية بين الجيش وتمرد المليشيات الإسلامية المسلحة مع بداية عام 1992، والذي كان له الأثر الكبير في أن يعيد النظام الجزائري حساباته. وعموما فإن نظرتها للعالم وفهمها الخاص لمصالحها أصبحت الآن أكثر انسجاما مع جيرانها في المغرب

[1]- الطاهر الأسود" ثوابت العلاقات التونسية الأمريكية وآفاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية "، مجلة أقلام ، العدد 10 ، السنة الثالثة ، فيفري 2004 ، للمزيد أنظر الموقع
http://www.aqlamonline.com/archives/no01lassoued.htm تاريخ الولوج 18/08/2023 الساعة 18 و 35د .

العربي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. الدول المغاربية الثلاث كان لها تمثيل رمزي في مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي في تشرين الأول / أكتوبر 1991 من قبل الأمين العام لاتحاد المغرب العربي ، وهو الاتحاد الذي تنتمي إليه الدول الثلاث اتخذ النظام الجزائري فيما بعد بعض الخطوات الأولية لفتح حوار مع إسرائيل، لا سيما في نهاية التسعينات، عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك علنا بمصافحة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في جنازة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني ، بالإضافة إلى قيام وفد رسمي من الصحفيين الجزائريين بزيارة إسرائيل الأمر الذي تسبب في حينه بجدل كبير في الجزائر، كما أن الموقف الجزائري الآن من قضية الصراع العربي الإسرائيلي أصبح يتماشى مع الإجماع العربي الذي يفضل صيغة الحل الدبلوماسي [1] .

يبدو أن دول المغاربية المحكومة بضغوطات اقتصادية واجتماعية وبضغوطات السياسات والتحالفات الإقليمية والاختراقات الصهيونية ، اختارت سياسة التعامل مع ملف التطبيع مع إسرائيل في محاولة إرضاء الإدارة الأمريكية الراعية لهذا الكيان ، على الرغم من أن الشعوب المغاربية والحكومة الجزائرية على عكس بقية الحكومات المغاربية ما تزال على عهدها في دعم الفلسطينيين ورفض التطبيع على الرغم من الضغط الأمريكي والفرنسي .

2/2 أثر هذا التنافس في إثارة و تعميق الخلافات الأمريكية المغاربية :

هناك مسائل خلافية في العلاقات بين دول المغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية ، و هي تتناوح بين الخلافات الحادة المتعلقة ، وقد تكاد تكون مزمنة و تتعلق بثوابت هذه الدول ، و أخرى هامشية تتعلق ببعض القضايا لكن كل طرف يسعى لضمانها

[1]– بروس مادي فايتسمان ، ترجمة صادق أبو السعود ، العلاقات المغاربية الإسرائيلية الحقائق و الاحتمالات ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان سبتمبر 2009 ، ص 12

على حساب الآخر، وقد تسببت في خلافات مغاربية مغاربية ، مما أعطى فرصا للتدخل الأمريكي في شؤون دول المنطقة [1] .

– تشويه صورة الدين الإسلامي الحنيف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من قبل جهات غربية متطرفة تقوم بالترويج لأطروحة صراع الحضارات " ، ومحاولة الخلط بين المقاومة و الإرهاب لتبرير الاحتلال الأمريكي للعراق.

اتخاذ مسألة محاربة الإرهاب حجة للضغط على الحكومات عبر فرض الإصلاح السياسي عليها ، خصوصا و أنّ المنطقة المغاربية كانت مشمولة ضمن خطة الشرق الأوسط الكبير للإصلاح الأمريكي المفروض على دول العالم الإسلامي .

– قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، وقضية العراق المحتل ، و لولا ضعف الجامعة العربية و الدول المغاربية ، لأمكن لهذه الدول أن تحصل المزيد من محدّدات القوة الأدوات لضغط على واشنطن ، و ، لاتخاذ موقف حاسم حول هذه القضايا الحساسة ، فبخصوص قضية الصحراء الغربية الموقف الأمريكي يتصف بالغموض و عدم الثبات ، حال الانقسام الأوروبي و سياسة المحاور التي ساهمت في تعميق الخلاف مثلما هو الجزائري المغربي بدور فرنسي اسباني يساهم في تأجيل الحل و تعميق الخلاف

– إدراج الجزائر وليبيا ضمن القائمة السوداء للدول التي تتضمن خطرا إرهابيا على المطارات الأمريكية ، و التي وجب إخضاعها لإجراءات تفتيش خاصة ، و هو ما أثار امتعاض البلدين اللذين ردًا بحزم مع هذه الإجراءات بعد أن تأكد أن المطارات الجزائرية والليبية أكثر أمانا من المطارات الغربية ، لذلك احتجت كل من ليبيا و الجزائر لدى البرلمان الأوربي و الكونغرس الأمريكي حول هذه السياسية ، و ضغطت عن طريق تطبيق مبدأ

[1] – (عصام) بن الشيخ ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال ، مقصود أم إرجاء هادف، المركز العربي للدراسات المستقبلية، السبت 31 جويلية 2010
http://mostakbaliat.blogspot.com/2010 تاريخ الولوج 2023 /19/08 الساعة 18 و 56 د .

المعاملة بالمثل ، و بدا أن واشنطن غير مستعدة للتضحية بمصالحها النفطية في ليبيا والجزائر، و قد أثبتت قدرة كبيرة على التكيف مع سياسات البلدين [1] .

– مسائل حقوق الإنسان حيث تطالب الدول المغاربية بإطلاق سراح السجناء من أصول مغاربية في سجن غوانتانامو ، و احترام حقوق المسلمين من أصول مغاربية في أميركا. لكن في المقابل ، تمارس واشنطن ضغوطا متزايدة حيال المطالبة باحترام حقوق الإنسان في الدول المغاربية ، و وقف الخروقات المسجلة عليها [2] ، كما تبين التقارير الأمريكية والدولية، التي توفر لواشنطن ورقة ضغط إضافية على هذه الدول .

في حين كان التركيز على دفع ليبيا التعويضات الماضية لضحايا قضية لوكاربي كأهم قضية تفصل في مسار بناء العلاقات الأمريكية الليبية ، و تقتصر الانتقادات الموجهة لتونس و موريتانيا على ما تتضمنه التقارير الدولية من انتقادات لنظامي البلدين .

– أسرار البرامج النووية لكل من الجزائر وليبيا ، سواء كانت تسلحية أو غير تسلحية ، فبالنسبة للبرنامج النووي الجزائري ، فقد شيدت الجزائر مفاعلين نوويين للأغراض السلمية بدرارية وعين وسارة بالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكن الأمريكيين يروجون لمخاوف دولية من استيلاء تنظيم القاعدة على هذه المفاعلات ، و تستخدم واشنطن هذه الحجة للضغط على الجزائر لتشديد إجراءات أمانها ضد تنظيم القاعدة حيال المفاعلين النوويين .

و قد رافعت الجزائر في المنابر الدولية وآخرها قمة واشنطن النووية بدعوة من الرئيس باراك أوباما ، لجعل امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية" مسألة سيادية ". أما

---

[1]– (فضيلة) .ب ، " دكتور لويس مارتيناز ، إدراج الجزائر ضمن القائمة السوداء إجراء غير شرعي " مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب ، الجزائر، العدد : 15128، الخميس 04 مارس 2010) ، ص 13

[2]– (عصام) بن الشيخ " الجزائر ترقية المصالحة الوطنية إلى عفو شامل ..." الفرص و القيود " العرب الأسبوعي ، لندن ، العدد 223 ، 09 أكتوبر 2009 http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab تاريخ الإطلاع 18/08/2023 الساعة 21

ليبيا فقد أظهرت تعاونا فاجأ العالم بأسره عند تخليها عن برنامج التسلح النووي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [1] .

يظهر أن التنافس الدولي الأمريكي الفرنسي في المنطقة يعزز مخاوف واشنطن ، ويعقد أكثر من تحولات الساحة الداخلية في الدول المغاربية من خلال :

– خشتها من أن يؤدّي ضعف الأداء الديمقراطي في هذه الدول إلى حدوث تقلبات سياسية ، قد تنتج نظما سياسية متطرفة بقيادة متشدّدين إسلاميين خاصة في الجزائر .

– يمكن لتقلبات أسعار الطاقة التأثير على الاقتصاد الأمريكي، فبالرغم من طرح مسألة البحث عن البديل الطاقوي، غير أن واشنطن غير مستعدة بعد للتخلي عن النفط القادم من دول المغرب العربي خاصة الجزائري منه .

– يمكن لضعف التنشئة السياسية و عدم ترسيخ روح المواطنة العصرية في هذه الدول قد تساهم في ازدياد نسب الفقر و تهميش المواطنين، خصوصا فئة الشباب ، كلها أسباب تهدّد بحدوث انفجاريات اجتماعية في البلدين قد تؤدّي إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية في المنطقة .

– إن استمرار الخلافات المغاربية المغاربية إلى ازدياد نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و جماعات تهريب البشر و خلايا الهجرة السرية ، التي قد تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة أيضا

– التنافس الدولي في التحليل الأمريكي قد يشعل حرباً إقليمية بين الجزائر و المغرب حول قضية الصحراء الغربية، حيث لا توال حركة البوليزاريو تضع في عين الاعتبار الخيار العسكري لدعم حقها في تقرير المصير .

---

[1]– (فنيدس) بن بلة ، " السفير الجزائري حسين مغلاوي، الجزائر ترفض وصاية النادي النووي .... امتلاك التكنولوجيا النووية" قرار سيادي " ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية يومية الشعب ، الجزائر ، العدد 15192 ، الأربعاء 19 مايو 2010 ص 15 .

2/3 في تحدي المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية :

تمثل فرنسا بالنسبة للمصالح الأمريكية تهديدا حقيقياً ، وتعتبر منطقة المغرب العربي الواقعة ضمن القارة الإفريقية أهم منطقة للصراع المحتدم بين الطرفين ، و ترتكز المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية بصفة أساسية في تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام و ضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية ، و في مقدمة المواد الخام التي تسعى فرنسا إلى تأمينها يأتي النفط .

لقد أخبر القادة الفرنسين مبكواً أن ثمة مساع أمريكية للاستئثار بنفط المستعمرات الإفريقية و لذا سارع الجرال شارل ديغول منذ عام 1962 إلى تجميع الأنشطة الفرنسية تحت لواء مؤسسة واحدة هي الشركة الفرنسية للنفط " Total CFP " ، إلا أن هذه الشركة لم تف بالأهداف التي كان ينشدها ساسة فرنسا فتقرر استبدالها بهيكل آخر عام 1965 تمثل في شركة ELF Aquitaine و التي انضمت إليها من بعد كل من مؤسسة البحوث و الأنشطة النفطية ERAP و شركة SNPA–LACQ 1 [1] .

ولعل الغرض الأساس من عملية الدمج هذه كان تشكيل ذراع نفطية قوية تمكن فرنسا من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في إفريقيا، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير ، إذ بفضل هذه الشركة استطاعت فرنسا الحفاظ على حضورها القوي في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية ، كما تمكنت من الانتشار في عدة دول افريقية أخرى ، و تستخدم فرنسا عدة آليات للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في القارة [2] .

استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية · من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية ، فما زالت فرنسا المستورد الأول لمواد الخام و المصدر

[1]– (ريمة) كاية ، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010–2011، ص 96

[2]– (عميروش) ركح ، مرجع سابق ، ص 329 .

الأول للسلع المصنعة ، وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف، إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي سيكون مجالها الرئيس أوروبا والشرق الأوسط، ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي بعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظمين هو القارة الإفريقية .

فبالنسبة للمساعدات الفرنسية التنموية للقارة تأخذ فرنسا بالاعتبار مجموعة من الشروط السياسية لتكون الدولة مؤهلة بهذه المساعدات من بينها الديمقراطية، دولة القانون و الحكم الواشد، وهذا يكمل ضرورة فتح الأسواق الداخلية حيث في إطارها يتم التعامل مع المستثمر الأجنبي و كأنه مستثمر محلي [1] .

كما تعد اللغة الفرنسية عاملاً أساساً في تطور العلاقات المغاربية الفرنسية في الدول الفرانكفونية التي تتحدث الفرنسية ما عدى (ليبيا) تعد خزاناً لغويا ترتكز عليها الثقافة الفرنسية ، وتعد أهم ناقل و محافظ على نفوذها في العالم و ضامن لممارستها في المنظمات الدولية وقد ربطت فرنسا علاقاتها مع الدول المتحدثة بالفرنسية في إطار رابطة الفرانكوفونية[2].

2/4 في تحدي النفوذ الفرنسي في الجزائر :

إن إدراك فرنسا مكانة الجزائر الجيوسياسية وإشعاع ثورتها التحريرية لدى الشعوب العربية و الأفريقية و جميع شعوب العالم الثالث ، أدى بفرنسا إلى الحرص على التعاون مع الجزائر ، وزادت خشيتها من التوجهات الجزائرية بعد 1964 ، و ما لبث أن تحقق و تأكد ذلك بمرور السنوات و إن كانت هذه المكانة لا تحتاج إلى برهان ، وعرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية بحلول سنة 1969 إنزلاقا من مثالية التعاون إلى تطبيع التعاون لكن

[1] – (إدريس) الكنبوري ، " عودة فرنسا إلى إفريقيا من الجهة الساخنة ، لماذا الآن ؟ " ، على الرابط الإلكتروني : http//www.alasr.ws/index.CF m .méthode=home ac& category تاريخ الولوج 19/08/2019 الساعة 09 و 25 د.

[2] –Ronald) Adjovi," La Politique Africaine De La France ", Annuaire Français des Relations Internationales, Volume II, France, 1 Janvier 2002, pp 430_431.

بإستراجاع الجزائر لثرواتها الطبيعية ، و تأميم المحروقات في 1971 و التي كان لها الأثر الكبير في تبدل السياسة الفرنسية إزاء الجزائر فقد عملت السلطات الفرنسية الجديدة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الجزائر [1] .

[1]– جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسيات اليمن المتطرف 2002 – 2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010/2011، ص ص 70_76 .

المبحث الثالث : مستويات أثار التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي :

اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية الوجود الفرنسي في المغرب العربي بعد استقلال أقطاره ضمانة حقيقية تقف في وجه المد السوفياتي ، كما حاولت فرنسا الاستفادة من هذا الوجود في ظل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكن مع نهاية الحرب الباردة تحولت منطقة المغرب العربي إلى ساحة صراع إستراتيجي واقتصادي وثقافي مكشوف ، فواشنطن وضعت ثقلها في المدة الأخيرة في هذه المنطقة بغية إنهاء ما تعتبره احتكار فرنسا لمنطقة الشمال الإفريقي ، و يبقى العنصر السلبي في سلوك الدول المغاربية في وسط هذا التنافس في اللاتوازن الاقتصادي و السياسي مع فرنسا و الولايات المتحدة ، في ظل انعدام خطة واضحة بين الأقطار المغاربية في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها ، و التفاهم و التنسيق على أعلى مستوى ، الأمر الذي يجعل المنطقة تخضع لكل مستويات و أشكال التأثير المزمن[1] .

المطلب الأول : على المستوى الإستراتيجي و الأمني :

إن الدور الاستراتيجي الذي تحظى به دول المغرب العربي نابع من موقعها الجيو-استراتيجي المتمين ، ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن المسرح الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي [2] .

لقد أسهم ظهور الاتحاد الأوروبي في ظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية ، حيث يعتبر التنافس من المنظور الليبرالي نوع من التعاون ، و هو أمر مشروع ، إذ إنه قائم على صراع مع الإبقاء على الطرف الآخر .

---

[1] – (أمين) البار و(منيري) بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية ، مكتبة الوفاء ،مصر، 2014 ، ص48

[2] –Hatem) ben Salem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, Revue Etudes Internationales, N 40, Imprémerie SAGEP, République Tunisienne, Mars 1991, p. 56.

ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون الطرف الأمريكي، منها عامل القرب الجغرافي حيث يؤكد السفير الفرنسي والخبير في القضايا الإستراتيجية" مارك بونفوس (MARC BONNEFOUS على هذا العامل الجيواستراتيجي بقول " المغرب العربي ؟ انه جار ، لقد قلت كل شيء " ، ملخصا بذلك كل الأبعاد تقريباً ، وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي الجزائر، تونس و المغرب طيلة أكثر من قرن ، مما يعطي للبعد الإنساني و الثقافي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا[1] .

كما تعتبر فرنسا المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي ، حيث المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الاستعماري و قد لعب المغرب و موريتانيا دوراً مكملاً هاما للإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا[2] .

وانطلاقا من هذه المعطيات عمدت فرنسا دائما إلى انتهاج سياسة مغاربية تهدف إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة ، المحافظة على قنوات التبادل والتعاون مع دول المنطقة ومراقبة توازن التدفق التجاري والاقتصادي و الديمغرافي و الدفاع عن مواقعها الثقافية الفرانكفونية [3] .

وقد تميزت مرحلة التسعينات بانتهاج فرنسا لإستراتيجية تندرج أكثر ضمن البعد الأوروبي في محاولة منها محاولة سعيها لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادي و عسكرية و إستراتيجية أكثر قوة وفعالية هذا أولاً ، احتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها في كثير من مجالات النفوذ ثانياً ، ، و ثالثاً دعم الدول

[1] –Marc) Bonnefous, Reflexions sur une politique arabe, Revue défense nationale, Paris, Aout septembre 1998, pp 45_46

[2] – (أيمن (السيد شبانه ، " الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة " ، تحرير محمود أبو العينين ، الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، الطبعة 1 ، مركز البحوث الإفريقية، ليبيا ، 2001 ، ص 106

[3] – Marc Bonnefous, Réflexions sur une politique arabe, Op.cit, p 51

المغاربية في مكافحة الإرهاب و إقامة شراكات أمنية متعددة و ثنائية الأطراف : لتموقع عسكريا في منطقة المغرب العربي و جنوب الصحراء الكبرى ، بدعوى مكافحة نفوذ و نشاط المجوعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي [1] .

وتزامنت تصريحات جون ماري بوكل من جهة أخرى مع رد لوزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني (Noureddine Yazid Zerhouni) و الذي أكد فيه أن الجزائر رفضت طلبا فرنسيا و بريطانيا باستغلال أراضيها لرصد و محاربة تنظيم القاعدة ، و قال يزيد زرهوني أن دول المنطقة قادرة على محاربة الإرهاب بنفسها دون الحاجة إلى آخرين [2] .

كان المنظور الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي طيلة عقود فترة التي أعقبت حرب التحرير المغاربية محكوم بمحددات الصراع شرق غرب بعد أن شكلت هذه المنطقة[3] .

المغرب العربي نقطة انطلاق إستراتيجية حاسمة لدول الحلفاء في مواجهة دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية[4] .

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ظل و لا يزال متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط و يتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) ، في بداية التسعينات بعدها أعاد الأمريكيون رسم منظور جيواستراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي ، و الجزائر بالتحديد في التقرير الذي قدمه

---

[1] –Hayét) Chergui, La politique Méditerranéenne de la France Entre diplomatie collective leadership, Harmattan, paris 1997, p 66.

[2] – فرنسا تبحث عن موطا قد في شمال إفريقيا تحت غطاء " محاربة الإرهاب " ، جريدة صوت الأحرار ، الجزائر ،04/03/2010، ص 7 .

[3] – (عميروش) ركح ، مرجع سابق، ص 550

[4] – Richard) Parker, La politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition, Institut français des relations internationales, Paris, 1990, pp 361_363 .

الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و عشرون " حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية

لها مصلحة في استقرار و رفاهية منطقة شمال إفريقيا ، التي تشهد حاليا تحولات كبرى وجاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004 لتجسد ذلك ، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق أوسطية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا [1] .

ويمكن ملاحظة نجاح التعاون العسكري الأمريكي المغاربي بدرجة أكبر من التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك لاختلاف المنظورين الأمريكي والأوروبي للتعاون العسكري والأمني مع الدول المغاربية، حيث يحتفظ الأوروبيون بدور الإشراف ، و يمنح الأمريكيون الفرصة للتشارك و التنسيق و التعاون الأمني بشكل أفضل مع الدول المغاربية، و يعود ذلك لدرجة التفاهمات المتوصل إليها بين الجانبين . ومع ذلك تظل هذه التفاهمات بعيدة عن سماح الدول المغاربية باستضافة قواعد عسكرية على أراضيها [2] .

كانت الجزائر آخر دولة مغاربية أعلن فيها قائد قوات أفريوكم الجنرال وليام وارد أن بلاده لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية في الجزائر ، أو في أي من دول الساحل ، و ليس لها أية نوايا ومخططات لتحويل مقر " أفريكوم "إلى إفريقيا [3] .

وعليه ، فقد يمكن القول أنه كلما تدهورت العلاقات الفرنسية الجزائرية ، تسبب ذلك في خلق فرص تعاون أمريكي جزائري أكبر خاصة على المستوى الأمني و الإستراتيجي ، وجعل الدول المغاربية تتسابق للاستفادة من التعاون الأمريكي مع الجزائر ، كما أن زيادة

---

[1]– مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط و شمال إفريقيا http://arabic.tunisia.usembassy.gov تاريخ الإطلاع 20/08/2019 الساعة 06 و 03 د

[2]– (فريال) ب ، " دكتور لويس مارتيناز ، اختلاف أهداف دول ضفتي المتوسط يعرقل بلورة سياسة أمنية مشتركة ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، يومية الشعب ، الجزائر ، العدد 15128 ، 04 مارس 2010 ، ص 02 .

[3]– (رشيد) خشانة ، القيادة الأميركية لأفريقيا ، أفريكوم، الأهداف و الدوافع والتحديات 12/11/2008 ص ص 02_01 ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres تاريخ الإطلاع 20/08/2023 الساعة 08 و 14 د

التعاون الأمريكي المغاربي، في الوقت الذي عجزت فيه فرنسا و معها دول الإتحاد الأوروبي في استنفار التدخل الأمريكي في المنطقة المغاربية [1] .

المطلب الثاني : على المستوى السياسي و العسكري :

2/1 سياسياً :

تنتهج الدول الكبرى سياسة التدخل في السياسات الدول سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فيتم التدخل في السياسة الداخلية للدول المعنية من خلال توجيه سياستها مع توجهات سياساتها و قد يصل الأمر إلى التدخل في المناهج التعليمية و التربوية للدول و تتدخل هذه الدول تحت مبرر تقويم المسار الديمقراطي في هذه الدول ، فالدولة المغاربية تعرف مستويات متفاوتة فيما يخص تبني مقومات النظام السياسي الديمقراطي ، و ذلك بسبب اختلاف أنظمتها السياسية ، و أيضاً بسبب التعامل وفق سياسة الكيل بمكيالين مع دول المغرب العربي بحسب أولويتها و مصالحها في المنطقة[2] .

لقد دعمت فرنسا مثلاً و قف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992 رغم شرعية ومشروعية الانتخابات ، كما دعمت باريس حكم المؤسسة العسكرية في الجزائر ضد الإسلاميين ، فكانت هذه الأزمة التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الجزائر ، فبينما كانت فرنسا تعمل على استئصال التيار الإسلامي المتطرف في الجزائر فتحت الولايات المتحدة الأمريكية قنوات الاتصال مع هذا التيار[3] .

---

[1]– خلف محمد (الجراد ، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1998 ص ص_123

[2]- (سعيد) الهوسي ، التدخل الأمريكي في سياسات الدول ، للمزيد إرجع للرابط : http://www.ahewar.org.ary/debat/show.art.osp? تاريخ الإطلاع 22/08/2023 الساعة 18 و 24 د.

[3]- عبد الإله بلقزيز ، الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي ، مرجع سابق، ص 47 .

لقد أفرغ محتوى الديمقراطية من محتواه في ظل الواقع التنافسي السياسي بين الولايات المتحدة و فرنسا ، و أصبح يتمحور حول مدى محافظة الدول المغاربية على مصالح هذه الدول و كسب رضاها [1] .

إن الإدارتان الفرنسية والأمريكية تروجان لسياسة الانفتاح السياسي (Policy of political openness) في الدول المغاربية لخدمة مصالحها باسم الشعارات الليبرالية من خلال مطالبة هذه الدول بإصلاحات خاضعة لمصالحها ، فيما تفشل الدول المغاربية في تحقيق الحد الأدنى من الانتقال نحو الديمقراطية لعدة أسباب نذكر منها نخب محددة على الدول المغاربية منها قيادات عسكرية أو نخب سياسية أو زعامات دينية أو تاريخية ، استمرار حالات العنف وانعدام الاستقرار مع ظهور الحركات الاحتجاجية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية[2] .

2/2 عسكرياً :

استغلت الأطراف المتنافسة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قضية النزاع في الصحراء الغربية لإثارة التوتر بين الجزائر و المغرب فلقد ساعدت هذه الدول المغرب في عملية التسليح طيلة مدة هذا النزاع مما أثر على زيادة التوتر بين الجزائر و المغرب على مسار التعاون والتكامل المغاربي . وعليه فالدول المتنافسة أصبحت تنظر للدول المغاربية كشريط عازل في وجه التهديدات الأمنية القادمة من إفريقيا ، كما تستغل الإدارة الأمريكية

[1] -Abdenour Benantar, Regain D'intérêt Américain Pour le Maghreb, quelque réflexion, Préliminaire, P 9.

[2]- (علي) خليفة و آخرون ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1 ، بيروت، 2005 ، ص 232

المطلب الثالث : على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والقضايا المشتركة:

إن المشاريع الفرنسية و الأمريكية تعتمد على حرية التجارة و دعم القطاع الخاص والخوصصة كمدخل للتنمية في المنطقة ، و هي مسائل أثبتت التجارب عدم صلاحياتها لإحداث التنمية في البلدان النامية لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع مثل العمالة الكاملة ، سهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد لآخر و من قطاع لآخر ، كما تفرض وجود منافسة الكاملة و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كل تلك الأمور لا يمكن تحقيقها في البلدان المغاربية نتيجة طبيعة ، و ظروف مجتمعاتها و التي تحتاج إلى مرحلة طويلة للتحول الاقتصادي[1] .

فالقطاع الزراعي و النسيجي يعامل بدرجة عالية من الحساسية فيما يخص سياسة التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي فنجد أن اتفاقيات الشراكة بين الدول المغاربية على الخصوص لا تقر مبدأ حرية النفاذ إلى السوق الأوروبية ، و تتعرض واردات الزراعية لفرنسا والقادمة من الدول المغاربية لقيود شديدة و صارمة و تسعى فرنسا الأوروبية لحماية إنتاجها الزراعي بشتى الأساليب الجمركية و غير الجمركية ، و هو ما يدل على سلبية انعكاسات هذه المبادرات و التي كرست امتيازات لصالحها من خلال خيارات صاغتها الدولة الفرنسية ووافقت عليها دول المغرب العربي [2] .

كما تطالب فرنسا و معها دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء إصلاحات على اقتصاديات الدول المغاربية لخدمة مصالحها ، و تعود بالسلب على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي كما أثرت خوصصة المؤسسات العمومية المغاربية على إنتشار البطالة ، و زيادة نسب الفقر في تلك المجتمعات و التي تعاني مؤسساتها الإدارية

[1]- (محمد الأمين لعجال ، مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي و آليات التصدي له .متوفر على الرابط: http://www.politics.dz.com/threads/altnofs_olurub_almriki تاريخ الإطلاع 23/08/2023 الساعة 16 و 49 د .

[2]- (نجاح) منصري ، أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة البينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2014 / 2015، ص 298

الفساد والمحسوبية . كما تعاني الدول المغاربية تقلصات مزمنة في موازينها التجارية بسبب العوائق التي تفرضها الولايات المتحدة و الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا على السلع والمنتجات المغاربية و يتعرض بعضها للتمييز [1] .

لقد ساهم التنافس الفرنسي الأمريكي في تعميق الفجوة بين الدول المغاربية بسبب غياب التكامل المغاربي مع فقدانها للعديد من المزايا ، إن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية و تحرير المبادلات و هو ما ترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات [2] .

الواقع الاقتصادي يقول أن التنافس يشترط التكافؤ بين المتنافسين لهذا لجأت فرنسا للإتحاد الأوروبي لتحقيق هذا التكافؤ ، وعليه ففرنسا تعد أكثر الدول الغربية معارضة لسياسة الأمريكية خاصة في المنطقة المغاربية .

تعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا على ضمان تدفق نفط المغرب العربي لهما على المديين المتوسط والبعيد ، و لهذا تتسابقان لإبرام شراء خاصة مع الجزائر وليبيا و تشجيع استثماراتهما فيه ، فالنفط أبرز مجالات هذا التنافس يبدو أن الآثار الاقتصادية للتنافس الفرنسي الأمريكي امتدت لتمس النسيج الاجتماعي في البلدان المغاربية ، فمظاهر انتشار الفقر والحرمان و الجريمة و الإحباط و الهجرة و تدني القدرة الشرائية و المخدرات . صور عاكسة لحالة المجتمعات المغاربية جراء التنافس غير الشريف بين هاتان القوتان الإمبرياليتان على مقومات و ثروات هذه الشعوب .

[1] – (صباح) شنايت ، الشراكة الأوروبية العربية وأثرها على الإقتصاديات العربية ، مجلة دراسات إقتصادية ، جامعة قسنطينة 2 ، العدد 17 ، ص ص 90_91 .

[2] – (حواء) برحال ، مرجع سابق ، ص 88 .

ترك التنافس الفرنسي الأمريكي أثاراً سلبية على الدول المغاربية و على عدة مستويات ، كما كان لهذا التنافس أثار مباشرة على مستوى بعض القضايا الإقليمية المشتركة، و لعل ما يثير الملاحظة المواقف السلبية للأنظمة المغاربية من هذه السياسات و المشاريع الغربية الفرنسية و الأمريكية حيث لا تتجاوز حدود الانفعال، فلم تتبلور مواقف مغاربية موحدة لمواجهتها أو لتفاعل معها ، و لا حتى مواقف فردية .

4/1 حول قضية النزاع في الصحراء الغربية :

لقد نص الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2072 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1965 على ضرورة منح إسبانيا حق تقرير مصير إقليم الصحراء الغربية ، لكن المملكة المغربية تجاهلت رغبة الصحراوين في الاستقلال ، وتجاهلت القانون الدولي بتنظيمها المسيرة الخضراء سنة 1975 باجتياحها لهذا الإقليم [1] .

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا في هذا النزاع فرصة لتحقيق توازن القوى في منطقة المغرب العربي بين الجزائر و المملكة المغربية ، فهذا النزاع أخذ بعداً توظيفياً في سياق تنافس المصالح ، فقضية الصحراء الغربية تعد مشكلة أمنية في منطقة المغرب العربي ، و على الأمن الشامل بسبب حالات التوتر الدائم والمستمر[2] .

قامت الإدارتان الفرنسية والأمريكية بدل من حل النزاع استبداله بفكرة إداراته أي إبقاءه كوسيلة توظفها لدى الحاجة و هذا رغم إدراك الدول المغاربية لهذه اللعبة السياسية و التي اندمجت فيها ، إن استمرارية هذا النزاع يغذي السباق نحو التسلح بين الدول المغاربية وبالخصوص بين الجزائر و المغرب و يثقل كاهل الميزانيات العامة لهذه الدول على حساب

[1] – (حواء) برحال ، مرجع سابق، ص 134 .

[2] – (مصطفى) الخلفي ، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية . للمزيد على الرابط : http://www.aljazeera.net/nr/exeres/b29ec5ef66964.htm و 18 الساعة 24/08/2023 تاريخ الإطلاع ,.

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما خصصت المملكة المغربية 3 مليار دولار لإعمار الصحراء الغربية و تغيير التركيبة الديمغرافية لهذا الإقليم [1] .

تشكل هذه القضية ضعف للدول المغاربية وأحد نقاط الارتكاز للتدخل الفرنسي والأمريكي في الشأن الداخلي المغاربي .

4/2 قضية التكامل المغاربي :

محاولات التكامل والتعاون لم تعد تقتصر على الشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة ، بل تعدتها إلى شعوب تنتمي إلى أمم مختلفة حتى أن بعضها يضم شعوباً عانت من حروب طويلة و مروعة بينها و أقوى مثال على ذلك السوق الأوروبية المشتركة سابقاً الإتحاد الأوروبي حالياً ، وع ، وعلى عكس ذلك فالدول المغاربية جعلت من بناء علاقات متشابكة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى أولوية على حساب تطوير علاقاتها البينية [2] .

ساهم هذا الوضع في تعميق واقع كان موجوداً من قبل فكل دولة مغاربية تتفاوض بانفرادية مع الجانب الفرنسي الأوروبي و الأمريكي للحصول على مصالحها الخاصة فالأنانية السياسية لا زالت تسيطر على سلوكيات دول المغرب العربي ، فهذه الدول لا تعطي فرصة لبناء علاقات اقتصادية بينية أو مع دول عربية أخرى بينما تعطي فرص لدول غربية نخص بالذكر المملكة المغربية و الجارة الشرقية تونس[3] . .

---

[1] −Barry) Buzan and (Ole) Waever, Regions and Powers, Cambridge University, London, 1996, p 188. (Gerard) Claude, La Méditerranée, Géopolitique et Relation Internationales, Ellips, Paris, 2007 , p 145

[2] – (أمين) بلعيفة ، السياسة الإقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 3 ، جامعة محمد الصديق بن يحيا، جيجل ، 2017 ، ص 83 .

[3] – (حواء) برحال ، مرجع سابق، ص 134

عوامل الفشل في الإتحاد المغاربي برزت منذ نشأته فمنذ البداية لم يكن الهدف من تحقيق التعاون والتكامل بين دوله ، بقدر ما كان الهدف من ذلك إيجاد إطار لاحتواء الخلافات الجزائرية المغربية ، ولتحقيق مطالب المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تراهن على سوق قوامها 80 مليون مستهلك ، ما كانت نشأته انعكاسا للموجة الإقليمية التي شهدها النظام الدولي ككل وزاد انتشارها أكثر بعد نهاية الحرب الباردة [1] .

إن الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا تمارسان دورهما الناهض للوحدة و التكامل المغاربي ، و هذا من خلال إثارة العوامل الداخلية التي تغذي الغلاف بين المواطنين و بين الدول و تحول بذلك دون تحقيق الوحدة، كم أن الدول المغاربية ما زالت عاجزة عن الاستقلال عن القوى الخارجية في كثير من المجالات خاصة في الاقتصاد والغذاء و الدفاع، كما يساهم في عملية عرقلة التكامل المغاربي ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني فالبلدان المغاربية يبدو أنها ضمن دائرة الاستدراج نحو التطبيع بتوصيات أمريكية ، و بدرجة أقل فرنسية [2] .

فالواقع أن رغبة الدول المغاربية في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع فرنسا الأوروبية لا ترجع إلى النخب الحاكمة فحسب ، بل إلى بعض النخب المتنفذة داخلها ، وهذا حسب تقرير للصحفي الفرنسي في جريدة لوموند (Le Monde ريمي لوفو) Remy Leveau على أن الجيش الجزائري يرغب في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحديث مؤسسته[3] .

---

[1]– (إدريس) الكنبوري ، من يخرج إتحاد المغرب العربي من غرفة الإنعاش . للمزيد إرجع للرابط : http://www.alasrws/index.cfm?Method.home.com تاريخ الإطلاع 24/08/2019 الساعة 19 و 54 د .

[2]– (أمين) بلعيفة، مرجع سابق، ص ص 97_98 .

[3]) Remy) Leveau, Etats-Unis-Europe, Maghreb, Nouveau Champs de Force. Pour en savoir plus sur le lien, http://www.revue lebanquet.com/pdf/a_0000291 تاريخ الولوج 24/08/2019 الساعة 21 و 29 د.

نستنتج مما سبق ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا تسعيان لإقامة مناطق لتبادل الحر مع الدول المغاربية أساسها المنافسة مقابل عجز تام للأنظمة و المؤسسات المغاربية في منافسة نظيرتها الفرنسية و الأمريكية داخل حدودها .

يمكن القول أن الدول المغاربية لا تمتلك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الطرفين الفرنسي و الأمريكي ، و تنتظر منهما المبادرة و الخطط التي تنجزها المخابر و مراكز الأبحاث وتنفذ داخل الإقليم المغاربي، و تتعامل مع تلك المبادرات و المشاريع بمنطق الإرضاء على حساب المصالح الوطنية المشتركة .

يبدو أن الهدف يبقى بعيداً في ظل الأزمات و المشاكل أهمها مشكل قضية الصحراء الغربية و التوتر في العلاقات بين الجزائرية المغربية ، و اختلاف مواقفهما حول القضايا الإقليمية والدولية فبناء علاقات مغاربية فرنسية أوروبية أمريكية على أساس التكافؤ يجب إتباع نهج تعاوني تكاملي تعددي و وحدوي مغاربي لمعالجة المشاكل المستعصية والعالقة و هذا يمكن أن يوجد ضمن الدبلوماسية الوقائية (Diplomatie préventive) حسب تعبير المفكر جون ديفورك Jean Dufourcq [1] .

المطلب الرابع : معالم التأثير الكبرى للتنافس الدولي بين القوتين على المنطقة المغاربية :

التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي بدأ منذ السنوات الأولى لنيل دول المنطقة استقلالها ، فإذا كانت فرنسا تقطع دابر تبعية المنطقة لها في جميع المجالات ، فإن بعض الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تنجح في استمالة دول المنطقة لصالحها ، فأنماط التنافس وإن اختلفت التسميات فيها إلا أن الهدف يبقى واحد ، وهو

[1] – Jean) Dufourcq, Méditerranée, Le bon Voisinage Stratégique en question, Contre-amiral (25), directeur d'études à l'Irsem, France, 2005, pp 29_30.

السيطرة على المقومات الاقتصادية و الثروات الطبيعية و تسخيرها لخدمة غاياتهم الاستعمارية ، و لهذا فإن الدول المتنافسة الكل في مجال اختصاصه يحاول ضمان تواجده في المنطقة تحت أي عنوان كالاستثمار ، المساعدة ، مكافحة الإرهاب ، و غيرها .

هذه المحاولات يمكن ملاحظتها ميدانياً من خلال اصطدام الواقع بين فرنسا و أمريكا، فإذا كانت فرنسا من خلال بعض الاستثمارات المحتشمة تريد بسط نفوذها على المنطقة باعتبار دول المنطقة مستعمراتها السابقة (مجالها الحيوي) ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت وجودها بالقوة في المجال العسكري في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، كما استطاعت أن تدخل في شراكة في العديد من المجالات الحيوية مع دول المنطقة مثل بيع الأسلحة مع المغرب و الاستثمار في مجال النفط مع الجزائر [1] .

1 -4 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

من الناحية التاريخية فإن الولايات المتحدة الأمريكية رغم اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي فإن منطقة المغرب العربي لم تدخل عمق الإستراتيجية الدولية الأمريكية إلا بعد نهاية الحرب الباردة ، ومن هذا المنطلق أصبحت الولايات المتحدة تقدم الكثير من المساعدات للدول المنطقة ، كما استطاعت التقليل من النفوذ الذي تفرضه فرنسا بصفتها الدولة المستعمرة سابقاً للدول المنطقة [2] ، ثم انطلقت في استنزاف خيرات المنطقة عن طريق الاستثمار ، و في هذا الإطار سارعت الولايات المتحدة إلى تنظيم تجمع في المغرب سنة 1994 لبحث سبل التعاون الاقتصادي و الدبلوماسي في الشرق الأوسط

[1] -Mehdi) Taje, Les enjeux Sécuritaires dans le Sahel Africain, Centre Français de Recherche Sur le Renseignement, Tribune Libre N° 08, Paris, Juin 2010, p 289.

[2] -Yahia) Zoubir, La Politique étrangère américaine au Maghreb, constances et adaptations . Pour en

وإفريقيا ، ونظمت تجمع ثاني في الأردن سنة 1995 . لكن تعثر مسار السلام في فلسطين حال دون تحقيق أهداف هذه المبادرة [1] .

رغم ذلك لم تيأس الولايات المتحدة وأعادت المحاولة في شكل برنامج موجه لإفريقيا الشمالية بتاريخ 16 جوان 1998 تحت اسم مبادرة إيزنستات (Ezenstat) و التي بدورها فشلت و عوضت سنة 1999 بمبادرة الشراكة للشرق الأوسط الموسع (Partnership Initiative for the Broader Middle East) و هو برنامج يرمي إلى خلق إتحاد تكاملي مغاربي تضاف إليه مصر باعتبارها عضواً ملاحظاً في إتحاد المغرب العربي ، و بعد انتخاب جورج بوش الابن (George Bush r استمر هذا الطرح و أعلن عن مشروع الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا (US Economic Partnership with North Africa) و الذي سمح بفتح السوق المغاربية أمام السلع الأمريكية ، وتشجيع الاستثمار الأمريكي بالمنطقة[2] .

يظهر أن الإدارة الأمريكية اعتمدت فيما بعد على سياسة التعامل مع دول المنطقة الكل على حدى ، كي تتمكن من الاستثمار في خلافاتها و تستطيع إرساء قدميها وسط مرتكز .

2 -4 بالنسبة لفرنسا :

استغلت فرنسا مبادرات الشراكة للحضور أكثر في المنطقة و الاستفادة من خيرات المنطقة فقد تم الشروع في الشركة الأورو مغاربية انطلاقا من مؤتمر برشلونة سنة 1995 ،

[1]- تاريخ الولوج 26/08/2020 الساعة 18 و 46 د savoir plus sur le lien, /2006 http://www.meria.idc.ac.il/journal.fr (مراد حجاج ، التنافس الأمريكي في منطقة المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007/2008 ، ص 41

[2]- (عبد النور) بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005 ، ص 232 .

و لحماية المصالح الاقتصادية الفرنسية و الأوروبية أقدمت فرنسا و جيرانها الأوروبيين بإطلاق مبادرة جديدة تخص الحوض الغربي للمتوسط بما يسمى بمبادرة (55) [1] .

وأمام اشتداد التنافس الفرنسي الأمريكي حول المنطقة المغاربية وصفت أوساط فرنسية الوجود الأمريكي انتقاصا لعلاقتهم بدول المنطقة ، و حاول الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (Jacques Chirac) تهدئة الوضع بالقول إذا ساهم الأمريكيون و إهتمو فهذا جيد ويصب في إتجاه تطوير الأوضاع في المغرب العربي و هذا هو هدفنا و أن لا منافسة غير صحيحة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و إنما تكامل يبرز إهتمام الأمريكيين و سعيهم إلى تطوير المغرب العربي" .

في 12 جويلية 2008 أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (Union for the Mediterranean project) في محاولة منه لكسب ود البلدان المغاربية و إعادة الكفة لصالحهم من جديد ، لكن هذه المحاولة إنتهى مفعولها بانتهاء عهدة ساركوزي الرئاسية [2] .

يتبين من خلال معالم التنافس الكبرى الفرنسية في المنطقة المغاربية فشل كل المبادرات رغم قدرة فرنسا في تسيير أزمات بلدان المنطقة وتعميقها والابتزاز ، وعدم قدرتها على إنجاح أي مبادرة فردية أو جماعية بسبب خلوها من المكاسب الحقيقية لشعوب المغاربية .

3 – 4 أثر المنافسة الأمريكية على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر :

اتخذت الحكومة الفرنسية عدة مواقف و مبادرات في كل المجالات لمواجهة المنافسة الأمريكية ، و تحقيق أهداف الإستراتيجية الفرنسية إزاء دول دول المغرب العربي و على

[1] – (حسين) بوقارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ، دار الهومة، الجزائر ، 2010 ، ص 87

[2] – حامي الدين عبد العالي و عادل مساوي ، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية و الإسلامية ، جامعة الرباط ، المغرد ص 383 .

رأسها الجزائر فإلى إلى أي مدى عملت فرنسا على تقوية التعاون ، و إعادة إرساء العلاقات مع الجزائر في ظل اشتداد المنافسة الأمريكية ؟

أ – في المجال السياسي :

عرف المحلل السياسي أليان فراشون (Alain Frachon بأن فرنسا عضو غير عادي ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، ينتمي إلى المعسكر الغربي ، لديه وسائل محدودة و يتمتع بنفوذ عالمي خاص" [1] ، فعلى الرغم من كون فرنسا إحدى أهم دول المعسكر الغربي إلى جانب الولايات المتحدة ، إلا أنها وبسبب تهديد هذه الأخيرة لمصالحها عبر المنافسة التي أعلنتها عليها أخذت الطابع العلني جعلت فرنسا تتخذ موقف الضد منها في العديد من المناسبات ، حيث عملت و بطرق مختلفة على محاربة التواجد الأمريكي في مناطق نفوذها التقليدية بما فيها المنطقة المغاربية وفي مقدمتها الجزائر .

وما زاد من تخوف فرنسا حول إمكانية فقدان نفوذها في هذه المنطقة هو ما تميزت به علاقاتها مع الجزائر من تقلبات و خلافات دورية، والتي لم تكن تتطور إلى درجة القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية خاصة من خلال الأزمة الجزائرية ، وما اتخذته الحكومة الفرنسية من مواقف ساهمت في تباعد الدولتين واختلال العلاقات بينهما . مما سهل على الولايات المتحدة بسبب مواقفها المعتدلة الولوج إلى المنطقة و بكل سهولة ، مستغلة في ذلك نقاط ضعف الدبلوماسية الفرنسية لتثبيت أقدامها هناك .

عملت فرنسا على استعادة الاحتفاظ بمستعمراتها وعلى رأسها الجزائر من خلال روابط سياسية شاملة ، تقوم على ثبات الهدف المصالح الشاملة وتختلف أساليب ترجمة تلك الأهداف حسب المعطيات الموضوعية المختلفة ، و حسب البصمات الخاصة المميزة لصانعي القرار، التي تعبر عن تصورهم والعوامل التي حددت لهم الهدف والبدائل .

[1] –Frédéric) Charillon, peut-il encor y avoir une politique étrangère Française ?, Revue politique s, 2002, P 913). étrangère, N 4, Institut français des relations internationales, Paris,

حاولت فرنسا بعدها إرساء قواعد الاستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقى رهينة الواقع باضطراباته ، فتم التوقيع بينها و بين الجزائر على عدة عقود أعطت دفعا جديدا للتعاون ، و خلقت ظروفا إيجابية لعلاقة حسنة بين البلدين، كما كان للزيارات المكثفة المتبادلة بين الشخصيات السياسية الدور المباشر في تحقيق هذه الإيجابية التي انعكست من خلال استمرار الحوار السياسي بين باريس و الجزائر .

بدأت هذه العلاقات تتجدد و تعرف انتعاشا ملحوظا بعد زيارة وزير الشؤون الخارجية (Vedrine) إلى الجزائر في 29 و 30 جويلية 1999 ، أين إتفقت الدولتان على تقوية، وتجديد الشراكة في كل الميادين ، ثم لقاء كل من مسؤولي البلدين في باريس في ديسمبر 1999 و الآخر في الجزائر في أفريل 2000 سمحت بتعريف الأطر العامة لهذه الشراكة. وهي تتمحور حول خمسة نقاط أساسية في مجال التعليم العالي، الشراكة التقنية لمساعدة الاقتصاد الجزائري ، الشراكة في ميدان الصحة و في مساعدة الجماعات المحلية و تطوير الشراكة في ميدان الشباب و الرياضة [1] .

يجدر التذكير باللقاءات على المستوى العالي بين البلدين و التي عبرت بطريقة صريحة عن إرادة تجديد العلاقات الفرنسية الجزائرية كزيارة) Jerome Lambert) رئيس مجموعة الصداقات فرنسا الجزائر "في المجلس الوطني الفرنسي في 16 إلى 20 فيفري 2002 ، و التي سبقتها زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى فرنسا يوم 24 و 25

ب –في المجال الاقتصادي :

من أجل تطوير العلاقات بينها و بين الجزائر لجأت فرنسا إلى اتخاذ إجراءات و توجهات اقتصادية معينة ، لا تحيد عن الاتجاه المحدد للإستراتيجية الفرنسية إزاء الجزائر ،

[1] 1 –Les actions de coopération entre la France et l'Algérie. Pour en savoir plus, consultez le lien http://www.France diplomatie.fr

تاريخ الإطلاع 26/08/2023 الساعة 19 و 55 د.

والهادفة إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المغرب العربي عامة و التقارب الجزائري الأمريكي على وجه الخصوص .

ومن هذا المنطلق عملت فرنسا على مساعدة الجزائر في إرساء أسس اقتصاد حر ، فقامت بمساندتها في عملية مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة و كذلك عبر تطوير الشراكة بين مؤسسات البلدين، خاصة بين القطاع العام و القطاع الخاص و تقديم المساعدة التقنية للأزمة لتحقيق التنمية المستدامة والإعمار المحلي ، كما عملت فرنسا على الحفاظ على مكانتها في العلاقات الاقتصادية مع الجزائر حيث تعتبر الممول الأول للجزائر قبل الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا و هي ثالث زبون لها ، و بهذا تعتبر الجزائر الشريك الثاني لفرنسا بعد الصين .

وضمن إطار الإستراتيجية الفرنسية الرامية إلى تقويض منطقة نفوذها بإبعاد التواجد الأمريكي عنها ، شجعت هذه الأخيرة رجال الأعمال الفرنسيين على الاستثمار في الجزائر، واستغلال السوق الجزائرية التي لا تزال مجالا حديثا واسعا للاستثمارات الأجنبية ، حيث تمثلت الاستثمارات الفرنسية المباشرة ما بين سنوات 1990 و 1998 وصلت إلى 106,7 مليون أورو ، لتصل إلى 560 مليون أورو سنة 2000 [1] .

تكثفت الزيارات إلى الجزائر و لقاءات رجال الأعمال للبلدين منذ عام 1998 ،حيث فاق عددهم 4800 رجل أعمال في عام 1999 و أكثر من 26000 في 2001 ، كما سجلت الشركات الفرنسية حضورا قويا خلال الصالون الدولي للجزائر حيث كان عددها 120 مؤسسة سنة 1999 و 320 مؤسسة سنة 2002

لم تتوقف فرنسا منذ سنة 1998 على تطوير وتعزيز حصصها في التجارة مع الجزائر عامة و التركيز على الولوج إلى السوق الجزائرية خاصة . ففي سنة 1999 كانت

[1] -Les relations Franco-Algérienne, P 1: Pour en savoir plus, consultez le lien, http://www.France- Diplomatie.fr

تاريخ الإطلاع 28/08/2023 الساعة 16 و 29 د. ,

حصة فرنسا من السوق الجزائرية 25,79 % بعيدا أمام حصة الولايات المتحدة التي تقدر بنسبة 11,2 %، إيطاليا 10,5 ، ألمانيا 8% ، إسبانيا 5,3% ، فالجزائر هي الشريك الأول لفرنسا من بين هاته الدول حتى أمام تونس و المغرب .

فالسلطات الفرنسية تبنت منذ سنة 2000 آليات مختلفة في طبيعتها محبذة تطوير العلاقات التجارية مع الجزائر، حيث أعادت النظر في سياسة)Assurance-credit) كما حذفت بروتوكول الأمن الذي وضعته كسياسة وقائية من انتقال العنف إبان الأزمة الجزائرية إلى أراضيها : ا، بالإضافة إلى تطبيع شروط المساعدة لصادرات الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية بين البلدين .

تجدر الإشارة هنا إلى أن 96 % من الصادرات الجزائرية إلى فرنسا عبارة عن محروقات أما الصادرات الفرنسية إلى الجزائر فهي عبارة عن تجهيزات مهنية 24% مواد

ج - في المجال الثقافي :

واجهت فرنسا في المجال الثقافي منافسة عنيدة من قبل التيار الأنجلوساكسوني ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي بادرت من أجل كسر الاحتكار وزعزعة النموذج الفرنسي ونشر النموذج الأمريكي، للسيطرة على الفضاءات الثقافية و الاجتماعية حيث العوامل المؤهلة غياب تقنيات ووسائل الحماية الثقافية لتعزيز النفوذ والتمركز.

وللتكيف مع الوضع بات من الضروري على فرنسا التغيير في أسلوب التوجه وممارسة التعاون الثقافي ، و ذلك بالتنسيق الجماعي بين مختلف وحدات الضفة الجنوبية ، لاسيما دول المغرب العربي بما فيها الجزائر ، وتوحيد أساليب التبادل الثقافي و العلمي والمعرفي لأن دواعي هذا التوحيد متوفرة ، يمكن الإشارة إليها في الخصائص السياسية و التاريخية و البيئية و المصالح المشتركة بين فرنسا و كل وحدة سياسية تطل على المتوسط [1] .

[1]- Ait Chaalal (Mouloud), un écueil dans les relations Algéro-Française, la dette, ce grand malaise , Journal le jeune indépendant, Alger, 3 Mars 2003, p 9.

يثير التنافس الثقافي في المجالات الحيوية لفرنسا عزم القادة الفرنسيين على مواصلة الصراع من أجل كسب الرهان بمضاعفة أساليب الاحتفاظ بمكانتها الثقافية الفرانكوفونية من المزاحمة التي تؤمن بأن الأهداف الثقافية هي تحديات العصر الجديد .

تجدر الإشارة هنا ، أنه في تقرير إحصائي صدر في جويلية 1999 مؤشر عليه من طرف أمانة وكالة ما بين الحكومات للفرانكوفونية خلص واضعوه إلى إعادة تأكيد نقطة أساسية ، وهي أن الجزائر تبقى الدولة الثانية بعد فرنسا من حيث الحجم الديموغرافي للنخبة الفرانكوفونية التي تحمل جنسية البلد ، أي قبل دولة أوروبية وجارة أيضا كبلجيكا التي تتخذ من الفرنسية لغتها الرسمية ، و لعل هذه المفارقة هي التي دفعت المؤسسات والهيئات الثقافية و التعليمية الفرانكوفونية إلى الإصرار على توسيع برامجها المختلفة لتشمل العنصر الجزائري وفق مسارين اثنين و هما :

أولا : الارتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية بالجزائر كوسيط ونقطة وصل أساسية تنفذ هذه البرامج ميدانيا

ثانيا : محاولة تخطي و تجاوز الهيئات الحكومية الرسمية بالتعامل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني ، والمدارس الخاصة، ودور النشر ، ومراكز البحث والدراسات وأيضا الباحثين والأساتذة كشخصيات فردية [1] .

لقد تم التجسيد الميداني لعدد من مشاريع المد الفرانكوفوني هذه في ديسمبر 1996 من خلال اعتماد إطار قانوني يربط الجزائر بفرنسا ويحدد معالم النشاط الثقافي فيها لفترة عشر سنوات ، بالتركيز على تنظيم تربصات و بعثات تكوينية لفائدة الإطارات العليا في سلك ما بعد التدرج ، ففي سنة 2000 بلغ عدد المستفيدين 5000 كمعدل سنوي ، ومن جهة أخرى عمد الفرنسيون على إعادة فتح عدد من المؤسسات الثقافية والتعليمية التي أغلقت منذ بداية

[1]– الخبر الأسبوعي : ، العدد 09 ، 03 ديسمبر 2001 ، ص 06 .

كما ساندت فرنسا ومن نفس المنطلق الذي يهدف إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المنطقة على إحداث تحول كبير في الميدان التربوي الجزائري ، بترسيخ اللغة الفرنسية أكثر. الأمر الذي من شأنه أن يبعد الانجليزية عن مدارس هذه الأخيرة .

عقب زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا التي امتدت من 14 إلى 17 جوان 2000 . عمدت فرنسا على استغلال هذه المناسبة لإعطاء طابع جديد للتعاون والشراكة في الميدان الثقافي بين البلدين ، و في إطار توحيد أساليب التبادل الثقافي والعلمي والمعرفي، تم الإعلان عن فتح سنة ثقافية جزائرية بفرنسا [1] .

يبدو جليا أن فرنسا مدفوعة بطموحها الكلاسيكي في تقلد مركز و قطب ثقافي عالمي من جهة ، و رغبتها في الحفاظ على مكانتها و علاقاتها الثقافية مع مستعمراتها السابقة و التي تمثل مجال ممارسة نفوذها من جهة أخرى، عملت على استغلال كل الوسائل والظروف المواتية و تسخيرها في توثيق روابطها مع الجزائر الأمر الذي من شأنه أن يبعد الخطر الأمريكي الذي يهدد مصالحها في المنطقة ، و هذا ما يبرز و بطريقة مباشرة تأثير المنافسة الأمريكية الفرنسية حول منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر على السياسة الفرنسية تجاه هذه الجزائر

نستنتج مما سبق ذكره حول أثر المنافسة الأمريكية على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر أن الساحة الدولية عرفت مجموعة من التحولات الهامة، سواء على المستوى العالمي ككل أو على الصعيد الإقليمي الأوروبي خاصة و الشمال الأفريقي ، جعلت معظم دول العالم بما فيها فرنسا تغير من نظرتها إلى السياسة الدولية و تقوم بوضع إستراتيجية ملائمة لمجابهة اللاإستقرار الذي كان النتاج الأول لهذه التحولات ، و أيضا من أجل محاربة

[1] –Les relations Franco–Algérienne, Op.cit.

تاريخ الإطلاع 28/08/2023 الساعة 21 و 19 د .,.

الأحادية القطبية الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون تحقيق الطموح الفرنسي في تقلد منصب قوة عالمية و قطب فاعل في العلاقات الدولية ومن هذا المنطلق و ضمن إستراتيجيتها الشاملة عملت فرنسا على خلق نوع من التوازن للنظام الدولي الذي أعقب اختفاء الثنائية القطبية ، بتشجيعها و مساهمتها للمضي بمشروع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل حسب المنظور الفرنسي قطب فاعل في العلاقات الدولية وسيعمل على وضع حد للهيمنة الأمريكية التي أخذت تتوسع عبر كل المناطق و الأقاليم خاصة منها تلك التي تعتبرها فرنسا مناطق تندرج ضمن مجال نفوذها ، بما فيها أفريقيا وبلدان المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر التي تتصدر مركز الدولة المحورية في المنطقة أين تتقاطع إستراتيجية كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الجغرافي ، خاصة بعد ما شهدته العلاقات الأمريكية الجزائرية من تقارب في السنوات الأخيرة، والتي كانت أحد أهم أسباب هذا التقارب هو المواقف المناوئة للدبلوماسية الفرنسية من القضية الجزائرية إبان الأزمة . الأمر الذي سهل ولوج القوة الأمريكية إلى المنطقة .

نعتقد أن فرنسا عملت على استدراك هذه الأخطاء فقامت بإعادة تفعيل علاقاتها مع الجزائر حيث شملت كل المجالات ابتداء من إعادة إحياء الحوار السياسي و الأمني و توثيق العلاقات الاقتصادية بتكثيف عملية المبادلات التجارية و الشراكة بينهما ، وصولا إلى المجال الثقافي الذي شهد مبادرات فرنسية عديدة كان لها الدور الهام في تطبيع العلاقات بين البلدين .

خاتمة

تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كغيرها من القوى الكبرى للسيطرة على الثروات النفطية في المنطقة المغاربية، بحيث تحاول الإحتكاك والتدخل في شؤون النظام المغاربي من أجل السيطرة على مجاله الجيوسياسي ، وذلك لتأمين مصالحها ومواردها النفطية وأيضا تموقعها جغرافيا وإستراتيجيا بالمنطقة ، وهذا ما جعل كل من الدولتين تتحرك على جميع الأصعدة والمستويات ، إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقزيم فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام في المحافل الدولية وفي القضايا الساخنة، عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية، وإيهامها بأنها مازالت بحاجة إلى المظلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني ، كما قابلتها النظرة الفرنسية التي تحاول أن تجسد تواجدها بالمنطقة المغاربية مستخدمة العامل التاريخي باعتبار دول المنطقة كانوا مستعمرات فرنسية .

إن هذا التنافس الحاد على منطقة المغرب العربي في الحقيقة هو نقطة إيجابية في يد القادة السياسيين لدول المنطقة من أجل إستغلال أهمية الموقع والثروات التي تسخر بها المنطقة، والتصدي لهذا التنافض يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة، تتعدى الإمكانيات القطرية وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي، خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي تفتقد فيها الدول الضعيفة والمتشتتة وزنها وتصبح مجرد تابعة في مجال العلاقات الدولية تتأثر بانعكاساتها السلبية.

فلا سبيل أمام دول المغرب العربي، إلا المزيد من عمليات التكامل والتكاتف ونبذ الخلافات الجانبية، وذلك لأن المصالح مشتركة والخيارات مفتوحة، وإن الأمر لا يتعلق بالارتباط بطرف والتخلي عن الطرف الثاني، بل الاستفادة من الطرفين عن طريق المزيد من التكامل الاقتصادي، لأنه المحرك الأساسي فضلا عن الجوانب الأخرى السياسية والثقافية. إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء أكانت ثقافية كوحدة الدين واللغة وتشابه العادات

والتقاليد، أو اقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية وخامات معدنية و موارد زراعية، هذا بالإضافة إلى التواصل الجغرافي وتنوعه.

و يبقى فقط تفعيل كل هذه العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق كل الاعتبارات السياسية ولنا في الإتحاد الأوروبي مثال حول طرحه جانبا اختلافاته العددية في جميع الميادين والإلتفاف حول المصلحة المشتركة، وذلك لأن العصر هو عصر التكتل وذلك للاستنهاض بالقدرة التنافسية في التفاوض مع الآخر .

من هذا المنطلق يمكن أن نستعرض أهم المجالات التي يمكن عن طريقها تدعيم اتحاد المغرب العربي، هذه المؤسسة التي توقفت بصفة مؤقتة عن العمل، رغم أن الظروف الدولية والإقليمية ومصالح شعوب المنطقة المغاربية تستدعي إعادة بعثها لكي تلعب دورها المنوط بها، ولكي تستطيع تحقيق آمال شعوب المنطقة الهادفة إلى الوحدة والازدهار. و يمكن حصر المجالات التي يمكن أن تدعم اتجاه دول المغرب العربي نحو الاتحاد في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

- المجالات الاقتصادية:

لا يمكن للدول المغاربية أن تعيش بمعزل عما يجري في العالم الحديث من تكتلات تجاوزت حدود القارات لتحقيق المنافع الاقتصادية، بل أصبحت الضرورة ملحة والحاجة ماسة لتجاوز الخلافات المفتعلة والعمل على تدعيم هذا الإطار المؤسسي للقضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلال الإقتصادي بمفهومه الواسع.

هذا الإطار يتمثل في التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، بحيث يتحقق بين مجموعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة، إذ تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات والمواطنين ورؤوس الأموال، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق

الاقتصادي في مرحلة أولى كدفع المشروعات المشتركة التي يمكن بعثها بين الدول المغاربية، وفي مرحلة تالية التخفيف من الحواجز الجمركية وصولا إلى قيام اتحاد اقتصادي بين الأقطار المتكاملة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت الإرادة السياسية المغاربية، التي تجعل مبدأ التكامل فوق كل اعتبار وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه.

إن التباين الجغرافي والنباتي والثرواتي والسكاني في المغرب العربي، يعتبر من وبالتالي فإن التخلص أو الإستفادة من الهيمنة التنافسية في المنطقة المغاربية قائم على مدى فعالية الآليات القطرية والإقليمية من أحزاب سياسية وتنظيمات المجتمع المدني والإتحاد المغاربي وجامعة الدول العربية في تطبيق سياسات تدعو للتحالف والتكامل بين الدول المغاربية وإتباع برامج تمكنها من إستغلال التنافس الدولي على المنطقة دون الخضوع إلى الهيمنة والتبعية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، (مصر، القاهرة: د د ن، 1994).
2. حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (الجزائر: باتنة، منشورات خير جليس، 2007)
3. خالد المنيعي، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، (دمشق: دار كيوان للنشر و التوزيع، ط1، 2009).
4. روبرت غلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004).
5. شيلدون رابتون وجون ستوبر أسلحة الخداع الشامل، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).
6. صلاح أحمد هريدي علي، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، (مصر: الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007).
7. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).
8. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
9. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (الجزائر: عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).
10. نعوم تشومسكي، ترجمة: لمي نجيب، الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي، (سوريا: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2001).
11. محمد أزهر سعيد السماك " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله المستقبل العربي_ع 123 (1993).

12. - شريط عابد ، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد العشرين، بحوث اقتصادية عربية ، ع . 39(أوت 2007)
13. [1]– سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة (دمشق : دار الفكر ، ط 1 ، أبريل 2005).
14. تكلفة اللامغرب، "هدر" للإمكانيات وخسارات لفرض إستراتيجية، " الوفاق العربي، ع 92 ، (تونس فيفري 2007)
15. بوب ودوود ، بوش محاربا (السعودية : مكتبة العبيكان تر, سمير القاضي، 2003)
16. أيمن السيد شبانه "، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة "، في محمود أبو العينين (محرر) ، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية) ليبيا : مركز البحوث الإفريقية ط 1 ، 2001).
17. (عبد النور) بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005
18. ديريك فاندويل " العلاقات الليبية الأمريكية " المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر المحاضرة الشهرية السادسة عشر للموسم الثقافي ، 2005)
19. – (محمد الصالح) المسفر ، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13 ، بيروت ، 2007
20. فاطمة) بيرم ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد
21. (جمال) علي زهران ، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للسياسية و الإستراتيجية ، العدد 153، جويلية 2003
22. – جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسيات اليمن المتطرف 2002 – 2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010/2011،

23. (أمين) البار و(منيري) بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية ، مكتبة الوفاء ،مصر، 2014 ، ص48
24. (أيمن (السيد شبانه ، " الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة " ، تحرير محمود أبو العينين ، الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، الطبعة 1 ، مركز البحوث الإفريقية، ليبيا ، 2001
25. فرنسا تبحث عن موطا قد في شمال إفريقيا تحت غطاء " محاربة الإرهاب " ، جريدة صوت الأحرار ، الجزائر ،04/03/2010
26. [11]– (فريال) ب ، " دكتور لويس مارتيناز ، اختلاف أهداف دول ضفتي المتوسط يعرقل بلورة سياسة أمنية مشتركة ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، يومية الشعب ، الجزائر ، العدد 15128 ، 04 مارس 2010.
27. [1]– خلف محمد (الجراد ، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1998
28. [1]- (علي) خليفة و آخرون ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1 ، بيروت، 2005
29. [11]- (نجاح) منصري ، أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة البينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2014 / 2015
30. [1]– (صباح) شنايت ، الشراكة الأوروبية العربية وأثرها على الإقتصاديات العربية ، مجلة دراسات إقتصادية ، جامعة قسنطينة 2 ، العدد 17
31. (أمين) بلعيفة ، السياسة الإقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 3 ، جامعة محمد الصديق بن يحيا، جيجل ، 2017
32. (حسين) بوقارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ، دار الهومة، الجزائر ، 2010
33. حامي الدين عبد العالي و عادل مساوي ، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية و الإسلامية ، جامعة الرباط ، المغرد

34. – (ريمة) كاية ، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010–2011، ص 96

35. – بروس مادي فايتسمان ، ترجمة صادق أبو السعود ، العلاقات المغاربية الإسرائيلية الحقائق و الاحتمالات ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان سبتمبر 2009

36. – (منيرة) بلعيد ، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992/ 2002 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004 / 2005

37. (فضيلة) .ب ، " دكتور لويس مارتيناز ، إدراج الجزائر ضمن القائمة السوداء إجراء غير شرعي " مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب ، الجزائر، العدد : 15128، الخميس 04 مارس 2010)

المذكرات والرسائل العلمية

1. مزياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999 – 2007 (مذكرة لنيل شهادة ماجيستار كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ، 2008

2. إدريس لكريني ، " مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية " العرب و العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2002)،

3. مراد حجاج ، التنافس الأمريكي في منطقة المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007/2008 ، 1 – أشغال الندوة حول الاكتشافات في حوض بركين غدامس سابقا المنعقد في ديسمبر 1997.

4. سوناطراك الندوة العالمية للطاقة المنعقدة بهيوستن الأمريكية سبتمبر 1998

5. انظر الترجمة العربية لمحاظرة الخبير الاستراتيجي وليام زرتمان بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي مصالح و آفاق " و التي ألقاها بالمعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 28 ماي 2000
6. الهادي شلوف "عودة العلاقات الليبية الأمريكية هل هو الرهان علي الديمقراطية أم هو الاستثمار الأمريكي للدكتاتوريات العربية " 19/11/2010
7. سعيد الجهاني " العلاقات الأمريكية الليبية " 26 جوان 2008
8. كمال إبراهيم علاونة " تنظيم العلاقات الليبية الأمريكية الجديدة وفق اتفاقية 14 آب 2008"
9. (ممدوح) شوقي ، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، جويلية 1996

المواقع الالكترونية

1. إسماعيل عبد الفتاح، عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي-إنجليزي، (كتب عربية، www. Kotobarabia.com)
2. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدراة الأزمات، (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2009).
3. رشيد خشانة" القيادة الأميركية لأفريقيا أفريكوم" الأهداف والدوافع والتحديات " ص - 12/11/2008.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres

www.mutawassetonline.com/files/3684-2-qq-.html

algerie.coml-.http://www.tsa

http://www.annabaa.org/nbanews/69/054.htm

www.ahewwar.org/deat/shouw.art.asp

www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?type=all&storyid=

www.France- Diplomatie.fr

news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news

http://www.aljazeera.net/nr/exeres/b29ec5ef66964.htm

/ www.israj.net/vb/t259

www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect.:

http://www.dcters.org/s3059.htm

http://www.alasr.ws/index.cfm?method

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article.

:http://www.alasr.ws/index.cfm?method

www.nashirinet/content/view

www.monde-diplomatique.fr/dossiers/

:http://www.almounadil-a.info/imprime

http://www.aqlamonline.com/archives/no01lassoued. :

http://www.alasrws/index.cfm?Method.home.com

http://www.politics.dz.com/threads/altnofs_olurub_almriki

http://arabic.tunisia.usembassy.gov

[1]- (رشيد) خشانة ، القيادة الأميركية لأفريقيا ، أفريكوم، الأهداف و الدوافع والتحديات 12/11/2008 ص ص 01_02 ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres تاريخ الإطلاع 20/08/2023 الساعة 08 و 14 د

[1]) Remy) Leveau, Etats-Unis-Europe, Maghreb, Nouveau Champs de Force. Pour en savoir plus sur le lien, http://www.revue lebanquet.com/pdf/a_0000291 د 29 و 21 الساعة 24/08/2019 تاريخ الولوج

[1] (عصام) بن الشيخ ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال ، مقصود أم إرجاء هادف، المركز العربي للدراسات المستقبلية، السبت 31 جويلية 2010 http://mostakbaliat.blogspot.com/2010 تاريخ الولوج 2023 /19/08 الساعة 18 و 56 د .

[1]– (عصام) بن الشيخ " الجزائر ترقية المصالحة الوطنية إلى عفو شامل ..." الفرص و القيود " العرب الأسبوعي ، لندن ، العدد 223 ، 09 أكتوبر 2009 http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab تاريخ الإطلاع 18/08/2023 الساعة 21

[1]– (سعيد) الهوسي ، التدخل الأمريكي في سياسات الدول ، للمزيد إرجع للرابط : http://www.ahewar.org.ary/debat/show.art.osp? تاريخ الإطلاع 22/08/2023 الساعة 18 و 24 د.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Hatem Bensalem, le Maghreb sur l'échiquier Mediterranean, op. cit
2. Tribune - Algérien 6 - 1- février 2001 p 11.
3. ANNE STRATIGIQUE, institut de relation internationales et stratégiques IRIS paris .2000
4. Marc Bonnefous, op. .cit, p 51.
5. Hayét CHergui, la politique méditerranéenne de la France: entre diplomatie collective ', op. cit., p. 66 . leadership,
6. Richard Parker, la politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition (Paris : s/ direct de bassma kodmani – darwish, IFRI 1990), pp, 361 363.
7. François Soudan, le Maghreb Vu des états unis (jeun Afrique, no 1770, 14 décembre 1994), pp 14-19.
8. William zartman, The United states and the Maghreb iterests and perspectives conférence in May 28 th 2000 national Institute for global stratégique studies - INSEG – ALGERS
9. yahia.zoubir,American foreign policy in the maghreb : conflicting us interests in promoting democracy, containing radical Islamism, and assuring regional stability " in mondialisation et security pour tous on insecurity partagée ? (Algiers: edition ANEP, 2003), p. 181-182.
10. Ian. Lesser the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states (conference in October 26 th 1999 national institute for global strategic studies INESG 6ALGERS),p.2..
11. Ian Lesser the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states, op.cit.,p3.

12. the national security strategy of the united states of America, office of the president (Washington D.C: white house), February 2000.
13. Hatem Ben Salem, le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen, op. cit., p 27
14. -La méditerranée au centre de la problématique des rapports entre l' UE et 1 OTAN, la tribune, op. Cit ., pp 12-13.
15. revue de 1 OTAN, janvier – Août, 1997, pp 26-29.
16. Remy LEVEAU. " Etats-unis - Europe - Maghreb : nouveaux champs de forces," le banquet, No.16,2001.
17. F. Stephen LARRABEE, "La Sécurité dans le bassin méditerranéen: Nouveaux défis et nouvelles taches", Revue de L'OTAN, Mai 1996,P.27
18. Capitaine De Vaisseau coustilliere,"sécurité enation ou compétition"(Paris : conférence du 27 février 2003 à l'Hôtel national des Invalides, au profit du Trinôme Education nationale Défense de l'académie
19. Philip GOLUB, " Etats Unis- Algérie: les Ambiguités d'une politique," cahiers de l'orient,(Paris, 4eme Trimestre 1994, 1er trimestre 1995), pp203-193.
20. Pierre marie De Lagorce, " quand l'Europe refuse une défense européenne," le monde diplomatique,(juillet 1997),pp.10-11.
21. Jaques WALCH, "L'Union européenne et les affaires de sécurité,"Défense nationale, décembre 1998, pp.155-158
22. Carlos GASPAR, l'Europe et le moyen orient à la croisée des chemins, revue de l'OTAN, vol.42-no 5 octobre 1994. p.26-30
23. Jean-Marie VIRIOT,"L'Autonomie, clé de voûte d'une véritable défense européenne", défense nationale, février 2001, pp. 35-44.
24. Jean marie chevalier,"pétrole dépendance et turbulences politiques " politique internationale,(france n105 automne2004)
25. Chemes eddine chitour, géopolitique du pétrole et mondialisation.office des publications universitaires,(1998)
26. Chemes eddine chitour, la politique et la nouvel ordre pétrolier (international editions dahleb4, 1995.)
27. Bernard ravennel, l'algerie entre la France et les etats-unis,op.cit.,p.163
28. La politique énergétique internationale des états – unis,conference.avec.pierre noel.ifri.(09/03/2004)
29. Chems eddine , géopolitique du pétrole et mondialisation, op.,cit.pp.178-180.

30. Chemes eddine chitour, la politique et la nouvel Order petrolier international,op.cit.,pp.669-346.
31. Energy internationall,agency.(februry 2004.mars2005
32. Amor khalife, la reforme du secteur des hydrocarbure en algerie.naqd.(no 12 printemps- eté 1999),p.173
33. Energie et mines revue périodique du ministre de l'énergie et des mines algérien avril 2004 loc.cit.
34. Richard) Parker, La politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition, Institut français des relations internationales, Paris, 1990, pp 361_363
35. Exchanges commerciaux entre la France en algérie,(15mars 2004 l'algérie Les échos, (20 novembre 1995
36. Philippe) petit, tout anti-américains? Revue Marianne, N° 280, Paris, semaine du 2 au 8 septembre 2002, p6
37. Benjamin) Stora, La guerre invisible - Algérie années 90, Editions, Presses de Sciences Politique , Paris, 7 mars 2001, p 56
38. John) Laughland, L'Amérique contre l'Europe, surtout contre la France,
39. Revue Française de Géopolitique, No 03, édition, N° 280, Edition L'Harmattan, Paris, 2003, pp 246_252.
40. Yves Henri) Nouailhat, Les Etats Unis et le monde au 20 éme siècle, 2ème édition, Armand Colin , paris, 2000, p 53.
41. Jean) Lesieur, Paris - Washington, divergences de fond, Journal français Express, Paris, 11/08/1994, p 13.
42. yahia zoubir, the maghreb states and the united states after 9/11 :(a problematic relationship, in Sigrid faith Hamburg Germany, deutschesorient-institute, 2003), pp 167-
43. Bichar) Khader, L'Europe et la Méditerranée Edition l'Harmatton, Paris, 1994, P 38.
44. Paul Marie) de Lagorce, L'OTAN un instrument de l'hégémonie Américaine, Pour en savoir plus,
45. Serge Boi) de Vaix, pays araber - France-Europe, Défense nationale N° 12, École militaire, Centre National du Livre, Paris VII, France, 2003, P 81.
46. Abdelwahab) Biad, la dimension humaine de la sécurité dans le partenariat Euro-Mediterranen, Revue Idara, volume 12, N° 23, Université d'Algérie, 2002, p 75

47.. (Paul) Balta, le projet culturel euro-méditerranéen: intentions et réalités, confluence Méditerranée, N° 21, édition L'Harmattan, France, Printemps 1997, p 30.
48.Barry) Buzan and (Ole) Waever, Regions and Powers, Cambridge University, London, 1996, p 188. (Gerard) Claude, La Méditerranée, Géopolitique et Relation Internationales, Ellips, Paris, 2007 , p 145
49.Hatem) ben Salem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, Revue Etudes Internationales, N 40, Imprémerie SAGEP, République Tunisienne, Mars 1991, p. 56.
50.Marc) Bonnefous, Reflexions sur une politique arabe, Revue défense nationale, Paris, Aout septembre 1998, pp 45_46
51.Marc Bonnefous, Réflexions sur une politique arabe, Op.cit, p 51
52.Hayét) Chergui, La politique Méditerranéenne de la France Entre diplomatie collective leadership, Harmattan, paris 1997, p 66.
53.Abdenour Benantar, Regain D'intérêt Américain Pour le Maghreb, quelque réflexion, Préliminaire, P 9.
54.Abdennour) Benantar, L'Amérique, l'Europe et les Arabes, Op.cit, pp

الفهرس

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....01

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي الدراسة 09

المبحث الأول: ماهية التنافس الدولي.....09

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي.....09

المطلب الثاني: علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة.....13

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي 18

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....18

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي 21

المطلب الثالث : الإستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي حول سلم 24

المطلب الرابع : التوافق والتنافس الاستراتيجي الفرنسي _الأمريكي في المغرب العربي .34

المبحث الثالث: موقع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا (أوروبا) في سوق الطاقة لمنطقة المغرب العربي 47

المطلب الأول الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية و الفرنسية – (الأوروبية) العالمية.....47

المطلب الثاني : المغرب العربي في سوق الطاقة العالمية.....52

المطلب الثالث : الاستثمارات النفطية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.....55

المطلب الرابع : التعاون الفرنسي (الأوروبي) الجزائري في مجال الطاقة 66

المطلب الخامس: خلاصة استنتاجيه.....70

الفصل الثاني :تأثير التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة المغاربية 74

المبحث الأول : مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة المغاربية 76

المطلب الأول : المظهر السياسي 76

المطلب الثاني : المظهر الأمني 78

المطلب الثالث : المظهر الاقتصادي 80

المطلب الرابع : المظهر الثقافي 82

المبحث الثاني : أثر التنافس على العلاقات الفرنسية و الأمريكية مع البلدان المغاربية 85

المطلب الأول : على العلاقات الفرنسية المغاربية 85

المطلب الثاني : أثر التنافس الفرنسي الأمريكي على العلاقات الأمريكية المغاربية 94

المبحث الثالث : مستويات أثار التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي 106

المطلب الأول : على المستوى الإستراتيجي و الأمني 106

المطلب الثاني : على المستوى السياسي و العسكري.....109

المطلب الثالث : على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والقضايا المشتركة 112

المطلب الرابع : معالم التأثير الكبرى للتنافس الدولي بين القوتين على المنطقة المغاربية 118

خاتمة 130

قائمة المراجع 134

مـلخص مذكرة الماستر

تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كغيرها من القوى الكبرى للسيطرة على الثروات النفطية في المنطقة المغاربية، بحيث تحاول الإحتكاك والتدخل في شؤون النظام المغاربي من أجل السيطرة على مجاله الجيوسياسي ، وذلك لتأمين مصالحها ومواردها النفطية وأيضا تموقعها جغرافيا وإستراتيجيا بالمنطقة ، وهذا ما جعل كل من الدولتين تتحرك على جميع الأصعدة والمستويات ، إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقزيم فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام في المحافل الدولية وفي القضايا الساخنة، عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية، وإيهامها بأنها مازالت بحاجة إلى المظلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني ، كما قابلتها النظرة الفرنسية التي تحاول أن تجسد تواجدها بالمنطقة المغاربية مستخدمة العامل التاريخي باعتبار دول المنطقة كانوا مستعمرات فرنسية .

الكلمات المفتاحية

1/ الولايات المتحدة الأمريكية 2/ فرنسا /3 المنطقة المغاربية /4 التنافس5 / المجال الامني والاقتصادية

Abstract of The master thesis

Les États Unis d'Amérique et la France, comme d'autres grandes puissances, cherchent à contrôler les richesses pétrolières de la région du Maghreb, ils tentent donc de s'immiscer et de s'immiscer dans les affaires du régime maghrébin afin de contrôler sa sphère géopolitique, afin de sécuriser leurs intérêts et leurs ressources pétrolières, ainsi que leur position géographique et stratégique dans la région, et c'est ce qui a fait que chacun d'eux évolue à tous les niveaux, comme les États-Unis d'Amérique ont voulu éclipser la France en particulier et L'Europe en général dans les enceintes internationales et sur les sujets brûlants, en supprimant son rôle de parti de poids sur la scène régionale et internationale, et en lui faisant croire qu'elle a encore besoin du parapluie américain, notamment dans le domaine de la sécurité. La vision française qui tente d'incarner sa présence dans la région du Maghreb en s'appuyant sur le facteur historique, considérant que les pays de la région étaient des colonies françaises.

les mots clés

1/ Les États-Unis d'Amérique 2/ La France / 3 La région du Maghreb / 4 La concurrence 5 / Le domaine sécuritaire et économique